الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـــوم التجـــاريـــة

الموضـــــــــــــــــــوع

أهمية التدقيق الداخلي في جودة المعلومات المحاسبية في البنوك

دراسة حالة: بنوك بسكرة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــــاسبة وتدقيـــق

إعداد الطالب:
ضيف أيمن

الأستاذ المشرف:
د. جوامع اسماعيل

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	أ. د عمار بن عيشي	أستاذ رئيسا	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د. جوامع اسماعيل	أستاذ محاضر	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	د. أصيلة العمري	أستاذ محاضر	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019/2020

إهداء

إلى من غرسوا حب في العطاء، ورافقوا دربي بالدعاء، ولولا رضاهم لما كنت

"أمي وأبي" اطال الله في عمرهما.

الى اخوتي **"محمد ورانيا"**.

الى جميع أفراد عائلتي صغيرها وكبيرها.

الى كل الأصدقاء.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

ضيف أيمن

شكر وتقدير

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحه القائلون، ولا يحصي نعماءه العادون، ولا يؤدي حقه المجتهدون

احمد الله عز وجل على لطفه وعونه أن أكرمني لإتمام هذه الرسالة فليس عندي شيء، ولا مني شيء ولا أي شيء، فالفضل والمنة والحمد لله وحده، القائل في كتابه العزيز: " وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم" (الآية 07، سورة إبراهيم)، وصلى الله على النبي المبعوث رحمة للعالمين محمد ابن عبد الله القائل " من لم يشكر الناس فلم يشكر الله"

في البداية يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من تشرفت به لمتابعة إعداد هذه الرسالة وكانت توصياته دائما بمثابة النور الذي أنار لي الطريق لإتمامها أستاذي الفاضل:

الدكتور جوامع اسماعيل

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، والذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة وكان لهم فضل علي لإتمام هذه المذكرة والوصول إلى هذه المرحلة. كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام الذين تشرفت بهم في لجنة المناقشة.

ضيف أيمن

ملخص الدراسة

الملخص:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحديد مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في البنوك، وقد توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يساهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية على مستوى البنوك بولاية بسكرة، وذلك من خلال توفره على محددات الجودة (الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة المهنية)، بالإضافة إلى دوره في تقييم وتحسين نظامي الرقابة الداخلية، كما أنه يساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، جودة المعلومات المحاسبية، البنوك.

Abstract:

The main aim of this study is to definite the contribution of the internal audit in the attainment of the accounting information quality in banks, This study has reached to the fact that the internal audit contribute in the attainment of the accountancy information quality in Biskra banks, depending on the quality determinants (independence and subjectivity, professionalism), in addition to its role in the evaluation and amelioration of the internal control and, besides it contributes in the asymmetry boundary.

Key words: internal audit, accounting information quality, bank.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال والمختصرات	
مقدمة	ا_هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي في البنوك	
المبحث الأول: مدخل للتدقيق الداخلي.	4
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي	4
المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي	5
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي	7
المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي	10
المطلب الأول: أنوع ووظائف التدقيق الداخلي	10
المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي	12
المطلب الثالث: مراحل تنفيذ التدقيق الداخلي	20
المطلب الرابع: أدوات وتقنيات التدقيق الداخلي	22
المبحث الثالث: التدقيق الداخلي في البنوك	29
المطلب الأول: ماهية البنوك	29
المطلب الثاني: ضرورة وجود التدقيق الداخلي في البنوك	32
المطلب الثالث: أساسيات وضوابط التدقيق الداخلي في البنوك	34
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية	
المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبية	41
المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية ومكوناته	41
المطلب الثاني: خصائص وأهداف نظام المعلومات المحاسبية في البنوك	45
المطلب الثالث: مقومات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك	46

قائمة المحتويات

المبحث الثاني: المعلومة المحاسبية	49
المطلب الأول: تعريف المعلومة المحاسبية	49
المطلب الثاني: خصائص المعلومة المحاسبية	50
المطلب الثالث: أنواع وأهمية المعلومة المحاسبية	53
المطلب الرابع: مستخدموا المعلومة المحاسبية	56
المبحث الثالث: أثر التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	58
المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية	58
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة جودة المعلومة المحاسبية	59
المطلب الثالث: تقييم جودة المعلومة المحاسبية ومعاييرها	63
المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	66
خلاصة الفصل	69
الفصل الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك دراسة حالة بنوك بسكرة	
المبحث الأول: الطرق والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية	72
المطلب الأول: مراحل تصميم الاستبيان ومحتواه	72
المطلب الثاني: عينة الدراسة والأدوات المستخدمة	73
المطلب الثالث: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	75
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان	81
المطلب الأول: دراسة صدق وثبات الاستبيان	81
المطلب الثاني: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة	86
خلاصة الفصل	99
الخاتمة	101
قائمة المراجع	105
قائمة الملاحق	112

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	توزيع الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة	73
2	تحديد معامل صدق وثبات أداة الدراسة	74
3	مجالات الإجابة على الاستبيان واوزانها	74
4	معايير تحديد الاتجاه	75
5	توزيع العينة حسب الجنس	76
6	توزيع العينة حسب الوظيفة	77
7	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	78
8	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	79
9	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	80
10	مقياس الثبات ألفا كرون باخ لمحاور الاستبيان	81
11	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول	82
12	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني	83
13	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث	85
14	تحليل فقرات المحور الأول	86
15	تحليل فقرات المحور الثاني	90
16	تحليل فقرات المحور الثالث	94
17	نتائج اختبار (One-Sampel Test) لمتوسط محاور الدراسة	97

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أهداف التدقيق الداخلي	9
2	أشكال ورموز خرائط التدفق	26
3	موقع التدقيق الداخلي في التنظيم الإداري	36
4	الدورة المحاسبية في البنوك	48
5	دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	68
6	توزيع الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة	73
7	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس	74
8	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الوظيفة	75
9	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي	76
10	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب التخصص العلمي	77
11	التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة	78

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
IAA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين الأمريكي
IFACI	Institute Français de l'Audit et du contrôle Internes	المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية
BCA	La Banque Centrale	البنك المركزي
BADR	Banque de l'agriculture et du développement rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	Banque de développement local	بنك التنمية المحلية
BNA	Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
BNP	Banque Nationale de Paris	بنك باريس الوطني
CPA	Crédit Populaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري
ALSALAM	Al Salam bank	مصرف السلام
TRUST	Trust Bank	بنك تراست

مقدمة

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المصرفي على وجه التحديد سلامة البنوك، وباعتبار أن هذه البنوك هي المسؤول الأول عن تمويل الأنشطة الاقتصادية وجب الاهتمام بهذا القطاع من أجل كفاءة أحسن. فالتطورات المتسارعة على أصعدة تحرر الخدمات المالية وازدياد عملية التطوير في التكنولوجيا وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، تجعل نشاطات البنوك أكثر تنوعا وتعقيدا وتعرضا لكم هائل من المخاطر مما يميزها عن غيرها من القطاعات الاقتصادية.

إن التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي شهده العالم منتصف القرن العشرين وفي ظل الثورة التقنية التي عرفتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات اتجهت العديد من المؤسسات الاقتصادية إلى تصميم أنظمة معلومات هدفها التحكم في البيانات وإنتاج المعلومات الضرورية لتسهيل عملية اتخاذ القرارات. فقد أصبح الاعتماد على نظم وتكنولوجيا المعلومات أداة هامة من أدوات الإدارة الجيدة، حيث لا تخلو أي منظمة في الوقت الحاضر مهما كان شكلها أو طبيعة نشاطها من تواجد نظام للمعلومات ينتج المعلومات التي تستخدمها المؤسسة في اتخاذ قراراتها وتطوير خدماتها وتحقيق أهدافها. ويعد نظام المعلومات المحاسبي أحد الفروع الرئيسية لنظم المعلومات ككل ومن أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات، باعتبار المعلومات المحاسبية التي ينتجها تعد الوسيلة الأساسية لقياس نتائج الأعمال خاصة مع التطور الوظيفي الذي عرفته المحاسبة بفروعها المختلفة والتي أصبحت في مفهومها الحديث تشكل نظاما للمعلومات ونشاط خدمي يهتم بتوفير المعلومات لمستخدميها بعدما كانت في مفهومها التقليدي مجرد مسك للدفاتر المحاسبية.

ونظرا لأهمية المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرارات، اتجهت البنوك في الجزائر وكغيرها من المؤسسات الاقتصادية في العالم إلى تصميم وتطوير نظم معلومات محاسبية بمواصفات محددة وفرض آلية رقابية عليها لتحسين أدائها وضمان جودة مخرجاتها.

و في ظل الأزمات المالية والتغيرات الاقتصادية التي تعيشها كبريات الشركات عموما والمؤسسات المالية خصوصا في أواخر القرن 20 ، تزايد الاهتمام بالتدقيق الداخلي ، وهذا راجع الانتشار الكثير من الفضائح والاختلاسات والتلاعب في الحسابات والمعاملات المالية ، وبالإضافة الى النمو المتزايد في انشطة الاعمال وكبر حجم المؤسسات وتشابك عمليا ، مما تطلب الى وجود اداة

رقابية ضرورية تكون مستقلة عن الادارة تساعدها في القيام بوظائفها بكفاءة وفعالية وذلك بالتحقق من دقة التسجيلات المحاسبية والتأكيدات اللازمة ،ومن مدى الالتزام بالسياسات والاجراءات قصد اكتشاف حلات الغش والاخطاء فور وقوعها . ومع بداية القرن 21، تكررت حلات الانهيار والافلاس، مما كان لابد من الاعتراف بالتدقيق الداخلي كمهنة، ونتج عنه انشاء معهد للمدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية في 1941.

1. إشكالية البحث:

بناءا على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

- **ما هو دور مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك؟**

من خلال السؤال الرئيسي يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما هي أساسيات وضوابط التدقيق الداخلي في البنوك؟
- ما هي معايير جودة المعلومات المحاسبية؟
- وما تأثير التدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبية؟

2. فرضيات الدراسة:

بالغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- تساهم جودة التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية
- يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال دوره في تفعيل نظام الرقابة الداخلية
- المدقق الداخلي يقدم تقارير مالية تتميز بالدقة وخالية من التحيز تساعد نظام المعلومات المحاسبي في التزود المحسّن بها

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة من خلال فصولها الثلاث إلى:

- بيان أهمية المعلومات المحاسبية ذات الخصائص النوعية وحاجة مختلف المستخدمين إليها.
- تحديد العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية.

- تسليط الضوء على واقع وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك ودورها في حماية الأصول والموجودات.
- بيان دور وأهمية التدقيق الداخلي في مراقبة أداء نظام المعلومات المحاسبي وضمان فعاليته وتحسين جودة مخرجاته.
- تحديد أثر التدقيق الداخلي على جودة المعلومة المحاسبية.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إبراز دور وأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك ومساهمته في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، باعتبار التدقيق الداخلي جزء من نظام الرقابة الداخلية يهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة، من خلال حماية أصولها وتحسين أدائها وضمان دقة ومصداقية معلوماتها.

5. حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة في جانبها النظري على دراسة أثر التدقيق الداخلي على جودة المعلومات المحاسبية والدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وفي هذا الإطار سيتم الاعتماد في الدراسة التطبيقية على تحليل نتائج الاستبيان عن التدقيق الداخلي ودوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث سيتم القيام بأخذ عينة من المدققين الداخليين والمحاسبين والمديرون على مستوى بعض البنوك بولاية بسكرة ومختلف مديرياتها العمة والجهوية.

6. منهجية الدراسة:

بهدف الاستجابة لمتطلبات الدراسة، سيتم الاستعانة بالمناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية حسب الحاجة، حيث سنعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي عند عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع على مستوى الفصل الأول والفصل الثاني من هذه الدراسة بالاعتماد على الكتب والدوريات والمجلات والمقالات العربية والأجنبية.

وسنحاول إسقاط الجزء النظري من الدراسة على الفصل التطبيقي، وذلك بالاعتماد على المنهج الاستقرائي، بدراسة جزء من الظاهرة وتعميم نتائج الدراسة على الظاهرة ككل.

7. أسباب اختيار الدراسة:

إن اختيارنا لموضوع "دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية في البنوك" يعود مجموعة من الأسباب الموضوعية والذاتية أهمها:

- مكانة وأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك.
- الأهمية والمكانة التي تحظى بها المعلومة المحاسبية لدى مختلف الجهات والأطراف، والحرص الدائم منهم على
- ضمان مصداقيتها وجودتها.
- الرغبة في التعرف على واقع التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية وإجراءاته، واكتساب تجربة في هذا المجال.
- علاقة الموضوع بالتخصص المدروس، والميول الشخصي للطالب.
- محاولة إضافة قيمة في هذا المجال، وإثراء مكتبة الكلية.

8. صعوبات الدراسة:

- ندرة المراجع في مكتبة الكلية والمتعلقة بإدارة الأرباح.
- قلة البنوك التي تتواجد بها أقسام للتدقيق الداخلي بولاة بسكرة.

9. الدراسات السابقة:

في حدود اطلاعنا توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوعي التدقيق الداخلي وجودة المعلومة المحاسبية، وسنستعرض فيما يلي بعض الدراسات السابقة التي تقترب من الإشكالية التي تم طرحها:

الدراسة الأولى: عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

وهدفت الدراسة إلى إبراز الأسس النظرية والتطبيقية والقانونية التي يرتكز عليها نظام المعلومات المحاسبي، وعلاقته بالنظم الوظيفية الأخرى، وإبراز مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطويره واثر ذلك على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهمية تقييم نظام المعلومات المحاسبي لضمان اكبر قدر من الثقة والدقة في مخرجاته، كما هدفت الدراسة

إلى بيان دور وأهمية نظم الرقابة والمراجعة الداخلية في مراقبة المعلومات المحاسبية سواء في النظم اليدوية او الآلية وإضفاء نوع من المصداقية عليها.

الدراسة الثانية: ديلمي عمر، أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج الخضر، باتنة، الجزائر،2009/2008

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع مخرجات النظام المحاسبي ومدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية، ومن ثم الحاجة إلى مراجعة هذه المخرجات، كما هدفت إلى بيان مدى استجابة مهنتي المحاسبة والمراجعة لمتطلبات مستخدمي القوائم المالية، وإبراز الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في تدعيم الثقة في المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية. ومن اجل تحقيق هذه الأهداف قام الباحث بدراسة تطبيقية من خلال تأسيس استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة التي شملت مجموعة من محافظي الحسابات والأساتذة الأكاديميين وعدد من المدراء والمستخدمين في بعض المؤسسات.

10. هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على فرضيات الدراسة وتحقيق أهداف البحث، سيتم تقسيم محتوى الموضوع الى ثلاثة فصول وفق الخطة التالية:

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الداخلي في البنوك.

الفصل الثاني: الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية.

الفصل الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة بنوك بسكرة.

الفصل الأول

تمهيد

يعتبر التطور الذي حدث على وظيفة التدقيق الداخلي استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الأعمال بشكل عام، حيث أن التدقيق الداخلي نشا كوظيفة رقابية هامة داخل المؤسسات وبدا تركيزه على النواحي المالية والمحاسبية، لكن التطور الذي حدث في بيئة الأعمال المصرفية أوجب على وظيفة التدقيق الداخلي إن تتطور لتشمل جوانب التدقيق التشغيلي وتقاسيم الاستشارات الإدارية والفنية العالية، مما رفع أهمية ومساهمة هذه الوظيفة في تحسين الأداء الإداري والمالي من خلال دعم المؤسسات المصرفية، وتصميم وتطوير نظام فعال للرقابة الداخلية وجودة إدارة المخاطر داخل البنوك.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على بعض العموميات حول التدقيق الداخلي، بعرض جوانبه المختلفة والتي ستكون كالتالي:

المبحث الأول: مدخل للتدقيق الداخلي.

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي في البنوك.

المبحث الأول: مدخل للتدقيق الداخلي.

يعتبر التدقيق الداخلي من الوسائل الهامة لإدارة المؤسسة للتأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية فيها بالسياسات المالية والإدارية والتشريعات والأنظمة المالية والإدارية والسياسات العامة المتبعة فيها، ومن المسؤوليات التي تقع على عاتق إدارة المنشأة، إقامة نظام سليم للتدقيق الداخلي وكذلك المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه، فبغض النظر عن الى ضرورة العملية لمثل هذا النظام لكي تؤدي المؤسسة أعمالها بطريقة سليمة وبكفاءة، فإن هناك التزاما قانونيا يقع على عاتق المؤسسة لإقامة نظام سليم للتدقيق الداخلي، ومصدر هذا الالتزام هو واجب المنشأة القانوني بإمساك حسابات منتظمة، حيث أنه لا يمكن تصور وجود حسابات منتظمة بدونه، وهو نظام سليم للتدقيق الداخلي . (جربوع، 2002، صفحة 100)

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

يرى المؤرخون أن ظهور التدقيق الداخلي يعود إلى أكثر من ستة آلاف سنة مضت، حيث يعتقد بوجود دليل على أن هناك أنظمة رسمية للتسجيل والتحقق، كانت تستخدم في ذلك الوقت في منظمة الشرق الأدبي، وبدأ الاهتمام بالتدقيق الداخلي يزداد في أوروبا في القرن الثامن عشر الميلادي نتيجة ظهور حالات كثيرة للغش، حيث اقتصرت في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء إن وجدت، ولكن مع تطور المشروعات وتعقد النشاطات و تنوعها في المؤسسات وتضاعف أحجام هذه الأخيرة أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاقه بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية ومد الإدارة العليا بالمعلومات، وبهذا يصبح التدقيق الداخلي أداة تبادل معلومات و اتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا . (عبترات و نقاز، 2007)

و يرجع ظهور التدقيق الداخلي كفكرة إلى الثلاثينيات و ذلك بالولايات الأمريكية المتحدة و من الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهوره هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل التدقيق الخارجي خاصة إذا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتها للتدقيق الخارجي حتى يتم المصادقة عليها، و بقي دور الرقابة الداخلية مهمشا بحيث أنها لم تخص بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر إلى أن انتظم المراجعون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة "1941" وكونوا ما يسمى بمعهد المدققين الداخليين الأمريكيين (IIA) الذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة و تنظيمها. و تماشيا مع التطورات

الاقتصادية الحديثة، قام هذا المعهد بتعديل تعريفها سنة 1944" ثم سنة 1954" و "1971"، بحيث نلاحظ تطور أهداف التدقيق الداخلي من نظرة محاسبية محضة، تعتمد على اكتشاف الأخطاء و الغش والتلاعبات إلى أن أصبحت تهتم بكل النشاطات والوظائف في المؤسسة. (لطفي ش.، 2004)

أما في الجزائر فيمكن القول إن هذه الوظيفة حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 1988/01/12 الذي ينص على أنه "يتعين على المؤسسات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسيرها". (الجمهورية الجزائرية، 1988)

كما أكمل في نص المادة 58 على أنه: "لا يجوز أحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها. تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1991)

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعاريف التدقيق الداخلي وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم إلا أنها تصب في نفس الهدف. حيث نذكر من هذه التعاريف ما يلي:

يعرف التدقيق الداخلي على أنه "وظيفة تقويم مستقلة يتم إنشائها داخل المنشاة لفحص و تقويم أنشطتها المختلفة و هدف التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية و ذلك بتزويدهم بالبيانات و المعلومات التحليلية و عمل الدراسات و تقديم المشورة و التوصيات المناسبة بصدد الأنشطة التي يتم تدقيقها". (بوتين، 2008)

كما يعرف التدقيق الداخلي على انه نشاط تقييمي مستقل داخل المنشأة يهدف إلى فحص وتقييم وتحقيق النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من النواحي التشغيلية، يقوم به جهاز داخلي مستقل عن إدارة المنشأة التقديم ضمان واطمئنان للإدارة عن مدى كفاية الإجراءات وتنفيذ السياسات الموضوعة وقياس الأداء وتقييم فاعلية إجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وكفاية تصميمها لتحقيق أهدافه. (جمعة أ.، 2001)

تعريف المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية IFACI: التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي يعطي تأكيد للمؤسسة حول درجة سيطرتها على عملياتها ويقدم مشورته لتحسينها ويساهم في خلق قيمة مضافة، كما أنه يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم بواسطة نهج منظم ومنهجي، عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، حوكمة الشركات، ويقدم اقتراحات لتعزيز فعاليتها (L'Institut Français de l'Audit et du Contrôle Internes (IFACI), 2013) .

تعريف معهد المدققين الداخليين IIA: التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها. ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. (IAA, n.d.)

يتضح من خلال ذلك أن التدقيق الداخلي نشاط وقائي من خلاله يمكن تقييم مدى ملائمة الإجراءات المحاسبية و المالية و التشغيلية، لتحقيق الحماية الكافية للسياسات الإدارية و الأصول المختلفة للمنشأة كما يعتبر نشاط إنشائي حيث تطمئن الإدارة عن مدى درجة الاعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية و غيرها المستخرجة من سجلات المنشأة و توضيح كيفية الأداء و مدى تنفيذ المسؤوليات المحددة المراكز المسؤولية من القاعدة و حتى القمة في الهيكل التنظيمي للمنشأة كما تقترح الأساليب و الإجراءات التي تساعد على تطوير الأداء وزيادة الكفاية الإنتاجية و حاليا اصبح التدقيق الداخلي بالغ الأهمية باعتباره أداة إدارية يمكن الاعتماد في ترشيد العملية الإدارية ، حيث بدأ بمجال ضيق مقتصرا على تدقيق القيود و السجلات المالية ثم اتجه بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية . (العبيدي، 2015)

ويلاحظ من خلال استعراض التعريفات السابقة للتدقيق الداخلي النقاط الآتية:

- نشاط داخلي مستقل في المنشأة.
- أداة رقابية بغرض انتقاد و تقييم جميع الرقبات الأخرى التي تكونها الإدارة.
- وظيفة استشارية أكثر منها وظيفية تنفيذية.
- يمتد نشاطها إلى جميع الرقبات الإدارية، بما فيها الرقابة المحاسبية، و الضبط الداخلي.
- تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.
- المدقق الداخلي لا يجب أن يقوم بأي عمل من أعمال التنفيذ أو يشترك في أداء عمل سوف يقوم بتدقيقه.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

أولا: أهمية التدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة، حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي، هذه الأهمية تكمن في مدى قدرة وظيفة التدقيق الداخلي على إضافة قيمة، هو ما نص عليه التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين والذي اعتبر إضافة قيمة بمثابة الهدف النهائي والاستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي. (فلاق، 2010)

كما تتمحور أهمية التدقيق الداخلي في مساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها، وذلك عن طريق تقديم مجموعة من الخدمات المختلفة للمؤسسة، أهمها ما يلي:

- **الخدمات الوقائية:** حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود وتحقيق الحماية الكافية لأصول المؤسسة وممتلكاتها من مختلف المخاطر المحتملة والتصرفات غير القانونية، وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها.

- **الخدمات التقويمية:** وتتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستعملها المدقق الداخلي في قياس وتقويم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وإجراءاتها، وكذا التأكد من مدى التزام منتسبي المؤسسة بالسياسات والإجراءات الموضوعة والتشريعات والقوانين السارية المفعول التي تخضع لها المؤسسة. (الخطيب، 2010)

- **الخدمات الإنشائية (البناءة):** حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقديم اقتراحات حول مختلف التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة، كما أنها تطمئن الإدارة حول مدى دقة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة لها، وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة، ومما لا شك فيه أن مختلف هذه الخدمات التي يقدمها أو يساهم فيها المدقق الداخلي تتم للسببين الرئيسيين:

- وجود المدقق الداخلي طوال الوقت داخل المؤسسة ومعايشته للمشاكل الداخلية فيها، ومن ثم يستطيع التعرف على كل نواحي النشاطات والإجراءات.

- عمل المدقق الداخلي يتم بصورة منتظمة على مدار السنة، وبصورة شاملة لكافة العمليات. (الدهراوي و محمد السيد سرايا، 2006)

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي

الهدف من التدقيق الداخلي طبقا لما جاء في بيان مسؤوليات التدقيق الداخلي الذي أصدره معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) هو: "مساعدة جميع أعضاء الإدارة العليا في الإبراء الفعلي لمسؤولياتهم عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقييم وملاحظات وتوصيات مرتبطة بالأنشطة التي يتناولها التدقيق الداخلي".

يمكن تقسيم أهداف التدقيق كما يلي (عيادي، 2008) :

1- هدف الحماية: يسعى المدقق الداخلي إلى حماية مصالح المؤسسة وممتلكاتها من الغش والأخطاء والضياع والانحراف باستخدام إجراءات ملائمة، كما أنه يسعى إلى إظهار نواحي الضعف عن طريق فحص دقة البيانات المحاسبية، ويعتمد لتحقيق هذا الهدف على برنامج لتدقيق النواحي المالية والمحاسبة عن طريق التدقيق المالي وتتضمن فحص كل من النظام المحاسبي والرقابة الداخلية للتأكد من سلامتها وفعاليتها من حيث التصميم والتنفيذ واختيار السجلات المناسبة والقوائم المالية وتحقيق عناصر المركز المالي.

2- هدف البناء والإصلاح: يتمثل هذا الهدف في وظيفة التدقيق التي تعد وظيفة رقابية علاجية وإرشادية، إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة، من أجل اتخاذ قرارات سلمية وفعالة، وعلى ذلك يعمل المدقق الداخلي على فحص وتدقيق وتتبع وتحديد وتحليل النتائج الإيجابية والسلبية، و وضع الحلول لها والقيام بعملية التشخيص الممكنة، أين يتم تحديد نقاط القوى والضعف ورفع كل هذا بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة. وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): أهداف التدقيق الداخلي

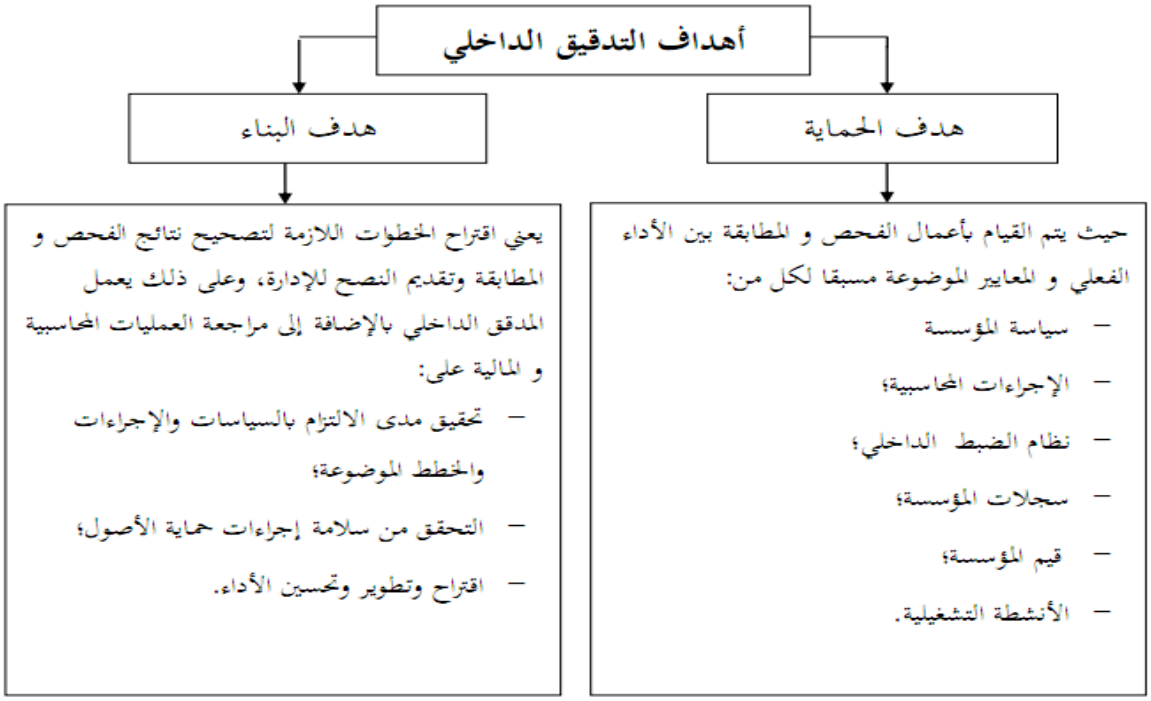

يمكن تلخيص الأهداف في بعض النقاط وهي (الصحن و الصحن، أسس المراجعة (الأسس العلمية و العملية)، 2004) :

– تأكد من دقة الأنظمة الرقابية وذلك من خلال تحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والمسائل الرقابية المصرح بها مختلف المستويات الإدارية.

– التحقق من مدى الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة.

– كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي.

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي إحدى الوظائف الإدارية الداخلية للمؤسسة، والذي يقدم خدمات للإدارة العليا لمساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى، والعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي. في هذا المبحث سوف نقوم بتناول أنواع التدقيق الداخلي وكذا وظائفه بالإضافة إلى المعايير المهنية التي تحكمه.

المطلب الأول: أنوع ووظائف التدقيق الداخلي

أولا: أنواع التدقيق الداخلي

يمكن تقسيم أنواع التدقيق الداخلي الى عدة أنواع وهذا حسب طبيعة العمليات التي تقوم بها المؤسسية، والتي تؤدي بدورها إلى ضمان إتمام خدماتها على أكمل وجه لتحقيق أهدافها.

1 –التدقيق الداخلي المالي: يعرف بأنه الفحص الكامل والمنظم الذي يقوم به المراجع الداخلي للقوائم المالية والسجلات المحاسبية وجميع العمليات المتعلقة بتلك السجلات، لتحديد مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إن هذا النوع من التدقيق يعتمد على أساس تحليل مدى كفاءة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، وتقييم الأنظمة المحاسبية المطبقة فيها وأنظمة المعلومات والتقارير المالية وإظهار مدى الاعتماد عليها لا تخاد القرارات المناسبة.

2 –التدقيق الداخلي التشغيلي (مراجعة العمليات): يعرف التدقيق الداخلي التشغيلي بأنه الفحص الشامل للوحدة التشغيلية أو المنشأة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقا الطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة واقتصادية العمليات التشغيلية. (شريقي، 2005)

3 –التدقيق الداخلي الإداري: ويسمى أيضا تدقيق الأداء أو التنفيذ، ويهدف إلى تدقيق ومراجعة مدى تقيد والتزام الأقسام أو الوحدات بالمعايير المقررة وبأداء السياسات والإجراءات الإدارية الرسمية المكتوبة لمؤسسة. حيث يقوم المدقق في هذه الحالة بكتابة تقرير عما إذا كان قد تم إتباع تلك السياسات والإجراءات أم لا. وفيما يلي بعض مهام التوجه الإداري للتدقيق الداخلي: (صبح، 2003)

–البحث عن طرق إضافية لتحقيق الغاية والأهداف القصوى للمؤسسة

–يطبق المدققون مبادئ الإدارة العلمية والحوكمة والاستفادة من الخبرات العلمية؛

– تحديد التجاوزات التي حصلت على المبادئ الإدارية وعلى القوانين والتنظيمات والتعليمات

– يساعد في رفع أداء الإدارة فهو يمثل محركا أساسيا للتغيير والتطوير وتحسين الأداء.

4 –التدقيق الداخلي لأغراض خاصة: هذا النوع من التدقيق الداخلي يتعلق بالتدقيق الذي يقوم به المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفة الإدارة العليا بالقيام بها، وغالبا ما يكون فجائيا وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي، ويشتمل هذا النوع من التدقيق الداخلي عمليات التفتيش الفجائية بهدف اكتشاف الغش والفساد. (النونو، 2009)

ثانيا: وظائف التدقيق الداخلي.

بالرجوع إلى التعريف الصادر عن معهد المدققين الداخليين والذي بني عليه الإطار الجديد للتدقيق الداخلي يتضح أن خدمات التدقيق الداخلي تشمل الآتي (الوردات، 2014):

أولا: خدمات التأكيد: والتي تهتم بالتقييم الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل أو استنتاجات تخص العملية أو النظام أو غيرها من الموضوعات، طبيعة ونطاق مهمة التأكيد تتحدد بواسطة المدقق الداخلي.

ثانيا: خدمات استشارية: التي هي بطبيعتها توجيهات وتنفذ بناءا على الطلب الخاص لعميل المهمة، حيث أن طبيعة ونطاق المهمة الاستشارية خاضعين للاتفاق مع العميل .

وعند أداء الخدمات الاستشارية يجب على المدقق الداخلي أن يحافظ على الموضوعية ولا يفترض أن المسؤوليات الإدارية قد تم القيام بها بالكامل.

يمكن تقسيم وظائف التدقيق إلى: (جمعة ا.، 2009)

- **وظيفة الفحص:** يعني الفحص تدقيق الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الاتي:

–دقة تطبيق الرقابة المحاسبية، ومدى إمكانية الاعتماد على البيانات المالية

–أن أصول المؤسسة قد تم المحاسبة عنها، و أنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والإهمال

–اختبار نظام الرقابة الداخلية، خاصة بما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ، وظيفة التنفيذ و وظيفة التسجيل في الدفاتر؛

–تقييم الضبط الداخلي، من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات، بحيث يدقق كل و موظف عمليات الموظف الذي قبله، مما يؤدي إلى عدم تكرار الأعمال؛ 2

- **وظيفة التقييم:** تعد وظيفة التقييم امتداد لتدقيق الأحداث المالية، لذا فإن مفهوم التقييم يتضمن التأكد من أن كل جزء من نشاط المؤسسة موضع مراقبة.

لذلك فإن تحقيق هذه الوظيفة يكون من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي من خلال الخريطة التنظيمية وليس من خلال التقارير المالية، وبناءا على ذلك فإن المدقق الداخلي يعد في هذه الحالة ممثلا عن الإدارة العامة وليس ممثلا للإدارة المالية؛ وذلك لأنه يقيم مدى تقارب أهداف الأنظمة الفرعية مع الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا لها، ومدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة.

المطلب الثاني: معايير التدقيق الداخلي

تتم ممارسة التدقيق الداخلي في بيئات قانونية وثقافية مختلفة ومتنوعة، لصالح مؤسسات تختلف من ناحية الأهداف والحجم والتعقيد والهيكلية، كما تتم ممارسة التدقيق الداخلي من قبل أشخاص من داخل المؤسسات أو من خارجها. ومع أن تلك الاختلافات قد تؤثر في ممارسة التدقيق الداخلي في كل بيئة على حدة فإن التقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي يشكل امرا أساسيا لكي يتمكن المدققون الداخليون ونشاط التدقيق الداخلي من الوفاء بمسؤولياتهم.

يتمثل الغرض من المعايير في

1. توجيه الالتزام بالعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي.
2. توفير إطار مرجعي لأداء وتعزيز مجال واسع من خدمات التدقيق الداخلي ذات القيمة المضافة.
3. إرساء الأسس التقييم أداء التدقيق الداخلي.
4. تعزيز تحسين عمليات وأعمال المؤسسة.

وتنقسم معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين IIA الى (auditors t. i., s.d.):

أولا: معايير الخصائص

1000- **الغرض، والسلطة، والمسؤولية:** يجب تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي تحديدا رسميا ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع رسالة التدقيق الداخلي ومع العناصر الالزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي (المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ومبادئ أخلاقيات المهنة، والمعايير، وتعريف التدقيق الداخلي). ويجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بمراجعة دورية لميثاق التدقيق الداخلي وعرضه على الإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليها.

1010- الإقرار بالتوجيهات الإلزامية في ميثاق التدقيق الداخلي: يجب الإقرار بالطبيعة الإلزامية للمبادئ الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، ومبادئ أخلاقيات المهنة، والمعايير، وتعريف التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق الداخلي كما ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مناقشة رسالة التدقيق الداخلي والعناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

1100- الاستقلالية والموضوعية: يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا، ويجب على المدققين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية

1110- الاستقلالية التنظيمية: يجب أن يكون منصب الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تابعة لمستوى تنظيمي في المؤسسة يكفل أداء نشاط التدقيق الداخلي لمسؤولياته على أكمل وجه. كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يؤكد لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي، وذلك بصفة سنوية على الأقل.

1111 -التفاعل المباشر مع المجلس: يجب أن يتواصل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي ويتفاعل بصورة مباشرة مع مجلس الإدارة.

1112- دور الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي خارج إطار التدقيق الداخلي: عندما يكون للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أي أدوار أو مسؤوليات تقع خارج إطار التدقيق الداخلي، أو عندما يتوقع أن يصبح لديه مثل هذه الأدوار، فيجب أخذ الاحتياطات اللازمة للحد من حجم تأثيرها السلبي على الاستقلالية والموضوعية.

1120- الموضوعية الفردية: يجب أن يتصف المدققون الداخليون بالنزاهة وعدم التحيز، وأن يجتنبوا أي تضارب في المصالح.

1130- معوقات الاستقلالية أو الموضوعية: عندما يكون هناك ما يعيق الاستقلالية أو الموضوعية، سواء في الواقع أو الظاهر، فيجب الإفصاح عن تفاصيل ذلك إلى الأطراف المناسبة وتعتمد طبيعة هذا الإفصاح المطلوب على طبيعة معوقات الاستقلالية أو الموضوعية.

1200- المهارة والعناية المهنية: اللازمة يجب إنجاز مهمات التدقيق الداخلي بمهارة ومع توخي العناية المهنية اللازمة.

1210- المهارة: يجب على المدققين الداخليين أن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات الفردية المنوطة بكل منهم ويجب على نشاط التدقيق الداخلي ككل أن يمتلك أو يحصل على المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لتنفيذ المسؤوليات المنوطة به.

1220- العناية المهنية اللازمة: يجب على المدققين الداخليين بذل مستوى العناية والمهارة المتوقع أن يكون عليه أي مدقق داخلي يتحلى بمستوى معقول من التبصر والاقتدار، بيد أن بذل العناية المهنية اللازمة لا يعني العصمة عن الخطأ.

1230- التطوير المهني المستمر: يجب على المدققين الداخليين تعزيز معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التطوير المهني المستمر

1300- برنامج تأكيد وتحسين الجودة: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يضع ويحافظ على برنامج لتأكيد وتحسين الجودة بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

1310- متطلبات برنامج تأكيد وتحسين الجودة: يجب أن يحتوي برنامج تأكيد وتحسين الجودة على تقييمات داخلية وتقييمات خارجية على السواء.

1311- التقييمات الداخلية: يجب أن تتضمن التقييمات الداخلية ما يلي:

- المراقبة المستمرة لأداء نشاط التدقيق الداخلي.
- المراجعات الدورية التي تنفذ بأسلوب التقييم الذاتي أو بواسطة أشخاص.
- الكافية بممارسات التدقيق الداخلي.
- آخرين من داخل المؤسسة ممن تتوفر لديهم المعرفة.

1312- التقييمات الخارجية: يجب إجراء تقييمات خارجية على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات بواسطة مراجع أو فريق مراجعة مؤهل ومستقل من خارج المؤسسة ويجب أن يناقش الرئيس التنفيذي للتدقيق مع مجلس الإدارة النقاط التالية:

- شكل ووتيرة التقييمات الخارجية.
- مؤهلات واستقلالية المقيم أو فريق التقييم الخارجي بما في ذلك أي احتمالات لوجود تضارب في المصالح.

1320- التقارير المتعلقة ببرنامج تأكيد وتحسين الجودة: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تبليغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بنتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة. وينبغي أن تتضمن الإفصاحات ما يلي:

- نطاق ووتيرة التقييمات الداخلية والخارجية.
- مؤهلات واستقلالية المقيم أو فريق التقييم بما فيها احتمالات وجود أي تضارب في المصالح.
- استنتاجات المقيمين.
- خطط الإجراءات التصحيحية.

1321- استعمال عبارة "متقيد بالمعايير الدولية الممارسة المهنية التدقيق الداخلي": إن الإشارة الى أن نشاط التدقيق الداخلي يتقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تكون مناسبة فقط إذا كانت مدعومة بنتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة.

1322- الإفصاح عن حالات عدم التقيد: عندما يكون من شأن عدم التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير التأثير على النطاق الكلي لنشاط التدقيق الداخلي أو عملياته فيجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يفصح عن عدم التقيد وتأثيره إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

ثانيا: معايير الأداء

2000- إدارة نشاط التدقيق الداخلي يجب: على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يدير نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان أنه يضيف قيمة للمؤسسة.

2010- التخطيط: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع خطة مبنية على المخاطر من أجل تحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي، بما يتماشى مع أهداف المؤسسة.

2020- التبليغ والموافقة: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يبلغ خطط نشاط التدقيق الداخلي والموارد التي تتطلبها، بما في ذلك أي تغييرات مرحلية هامة فيها، إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها، كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يبلغ عن تأثير محدودية الموارد.

2030- إدارة الموارد: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها توظيفا فعالا لإنجاز خطة التدقيق المعتمدة.

2040- السياسات والإجراءات: يجب أن يضع الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي.

2050- التنسيق والاعتماد: ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يشارك المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الخارجية والداخلية الأخرى التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة، وأن ينظر في إمكانية الاعتماد على عمل تلك الجهات، وذلك لضمان التغطية الملائمة وتلافي ازدواجية الجهود.

2060- إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يقوم بصفة دورية بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن غرض، وساطة، ومسؤولية، وأداء نشاط التدقيق الداخلي وفقا للخطة الموضوعة له، وعن تقيد هذا النشاط بمبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير. يجب أن يشتمل ذلك الإبلاغ على المخاطر الهامة والقضايا المتعلقة بالرقابة، بما في ذلك مخاطر الاحتيال، ومسائل الحوكمة، وغير ذلك من المسائل الأخرى التي تتطلب انتباه الإدارة العليا أو المجلس.

2070- مزود الخدمات الخارجي والمسؤولية التنظيمية عن التدقيق الداخلي: عندما يقوم مزود خدمات خارجي بممارسة دور نشاط التدقيق الداخلي، فإنه يجب عليه أن يلفت انتباه المؤسسة إلى أنها مسؤولية على الحفاظ على نشاط تدقيق داخلي فعال.

2100- طبيعة العمل: يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة والإسهام في تحسينها وذلك من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم وقائم على المخاطر. وتتعزز أهمية ومصداقية التدقيق الداخلي عندما يتمتع المدققون بالاستباقية وعندما تعطي تقييماتهم رؤى جديدة وتأخذ الأثار المستقبلية في الاعتبار.

2110- الحوكمة: يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة في المؤسسة واقتراح التوصيات المناسبة لتحسين أساليب الحوكمة في المؤسسة بما يكفل تحقيق الأهداف التالية:

- اتخاذ قرارات استراتيجية وتشغيلية.
- الإشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة.
- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المؤسسة.
- ضمان فاعلية إدارة الأداء والمسالة على مستوى المؤسسة ككل.
- إبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة الى الجهات المناسبة في المؤسسة.
- تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات بين مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين والداخليين ومقدمي خدمات التأكيد الأخرين والإدارة.

2120- إدارة المخاطر: يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها.

2130- الرقابة: يجب أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم. فعاليتها وكفاءتها، والدفع لتحسينها المستمر.

2200- تخطيط مهمة التدقيق الداخلي: يجب أن يقوم المدققون الداخليون بوضع وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق، تتضمن أهداف المهمة، ونطاقها، وتوقيتها، والموارد المخصصة لها، ويجب أن تأخذ الخطة في الاعتبار استراتيجيات وأهداف ومخاطر المؤسسة ذات الصلة بالمهمة.

2201- اعتبارات التخطيط: عند وضع خطة مهمة التدقيق، يجب أن يأخذ المدققون الداخليون في الاعتبار ما يلي:

- استراتيجيات وأهداف النشاط الخاضع للتدقيق والوسائل التي يستعملها هذا النشاط للرقابة على أدائه.
- المخاطر الهامة التي يحتمل أن يتعرض لها ذلك النشاط وأهدافه وموارده وعملياته، بالإضافة الى الوسائل التي من خلالها يتم الإبقاء على التأثيرات الناجمة عن هذه المخاطر في مستوى مقبول.
- مدى كفاية وفاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في هذا النشاط بالمقارنة بأحد أطر أو نماذج الرقابة ذات الصلة.
- فرص إدخال تحسينات هامة على عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في ذلك النشاط.

2210- أهداف مهمة التدقيق الداخلي: يجب تحديد أهداف كل مهمة تدقيق داخلي.

2220- نطاق مهمة التدقيق الداخلي: يجب أن يكون نطاق مهمة التدقيق كافية بحيث يتم تحقيق أهداف المهمة

2230- تخصيص الموارد المهمة التدقيق الداخلي: يجب أن يحدد المدققون الداخليون الموارد المناسبة والكافية اللازمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق وذلك بالارتكاز على تقييم طبيعة وتعقيد كل مهمة، والقيود الزمنية، والموارد المتاحة

2240- برنامج عمل مهمة التدقيق الداخلي: يجب على المدققين الداخليين وضع وتوثيق برامج عمل تحقق أهداف مهمة التدقيق.

2300- تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي: يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية اللازمة لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

2310- تحديد المعلومات: يجب على المدققين الداخليين تحديد معلومات كافية، وموثوقية، وذات صلة، ومفيدة، لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

2320- التحليل والتقييم: يجب على المدققين الداخليين بنساء استنتاجاتهم ونتائج مهمة التدقيق على أساس أعمال التحليل والتقييم المناسبة.

2330- توثيق المعلومات: يجب على المدققين الداخلين توثيق معلومات كافية، وموثوقة، وذات صلة، ومفيدة، لتأييد استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق.

2340- الإشراف على المهمة: يجب الإشراف على مهام التدقيق بالشكل المناسب، بما يكفل تحقيق أهدافها، والتأكد من جودتها، وتطوير فريق العمل.

2400- تبليغ النتائج: يجب على المدققين الداخليين تبليغ نتائج مهام التدقيق.

2410- مقاييس التبليغ: يجب أن تشمل تبليغات مهمة التدقيق أهداف تلك المهمة، ونطاقها، ونتائجها

2420- جودة التبليغات: يجب أن تكون التبليغات صحيحة، وموضوعية، وواضحة، وموجزة، وبذاءة، وكاملة، وحسنة التوقيت

2421- الخطأ والسهو: إذا احتوى أي تبليغ نهائي على حالات خطأ أو سهو هامة، فيجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة الى جميع الأطراف الذين كانوا قد تلقوا التبليغ الأصلي.

2430- استخدام عبارة "تم إجراؤه وفقا للمعايير الدولية الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي": يمكن للمدققين الداخليين الإفادة بأن مهماتهم قد "تم إجراؤها وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي" فقط في حال كانت نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة تؤيد تلك الإفادة.

2431- الإفصاح عن حالات عدم التقيد في المهمة: عندما تؤثر حالات عدم التقيد بمبادئ أخلاقيات المهنة أو المعايير على مهمة محدثة، فيجب أن يفصح التبليغ المتعلق بنتائج مهمة التدقيق تلك عن:

- قواعد السلوك أو مبادئ أخلاقيات المهنة أو المعايير التي لم يتم التقيد بها تقيد تلمة.
- أسباب عدم التقيد
- تأثير عدم التقيد على مهمة التدقيق وعلى النتائج التي تم تبليغها بشأن المهمة.

2440- نشر النتائج: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تبليغ نتائج مهمة التدقيق الى الأطراف المعنية

2450- الآراء الكلية العامة: عندما يتم إصدار رأي كلي وعام، يجب أن يؤخذ في الاعتبار استراتيجيات، وأهداف، ومخاطر المؤسسة، وتوقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة والأطراف المعنية الأخرى، ويجب أن يكون الرأي الكلي العام مؤيداً بمعلومات كافية، وموثوقة وذات صلة، ومفيدة. كذلك يجب أن يتم إيضاح الأسباب وراء الرأي العام السلبي.

2500- مراقبة سير العمل: يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع نظام لمراقبة ما يتخذ من أفعال إزاء النتائج التي تم إبلاغها الى الإدارة، وأن يحافظ على هذا النظام.

2600- التبليغ عن قبول المخاطر: عندما يخص الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إلى أن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطر غير مقبول بالنسبة للمؤسسة، فإنه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يناقش الأمر مع الإدارة العليا. وإذا ما ارتأى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن المسألة لم تحل، فإنه يجب عليه تبليغ المسألة إلى مجلس الإدارة.

المطلب الثالث: مراحل تنفيذ التدقيق الداخلي

إن معايير التدقيق عامة والتدقيق الداخلي خاصة تشير إلى ضرورة التخطيط المسبق وهذا بوضع منهجية يتبعها المدقق الداخلي للقيام بعمله على أحسن وجه ووصوله إلى أهدافه المسطرة من أجل مساعدته في اتخاذ القرارات الصائبة، وفيما يلي يتم عرض منهجية التدقيق الداخلي:

أولا: التخطيط الأولي لعملية التدقيق الداخلي

يجب على المدقق الداخلي وقبل البدء في أعمال التدقيق القيام بالتحضير للمهمة، وتتمثل عملية التحضير للمهمة في:

1- الدراسة الأولية للمؤسسة: و هي تقتضي أن يقوم المدقق الداخلي بدراسة أولية لنشاط المؤسسية حيث يتحصل على مختلف البيانات و المعلومات عنها مثل اسم وعنوان و تاريخ إنشاء المؤسسة، شكلها القانوني، تنظيمها الإداري ، نظام الرقابة الداخلية المطبق بها، طرف الإنتاج وقنوات التوزيع ، وكذلك الإجراءات والسياسات المحاسبية المتبعة ...الخ ، وغيرها من المعلومات التي يرى المدقق ضرورة الحصول عليها كما يقوم بتحديد نقاط القوة و الضعف في نظام المؤسسة لكي يحدد الإجراءات التفصيلية التي تندرج في برنامج التدقيق. (اشتيوي، 1996)

2- إعداد برنامج التدقيق: يمثل برنامج التدقيق أهم مرحلة من مراحل التخطيط للتدقيق حيث يعتبر هذا البرنامج أفضل وسيلة للتخطيط، ويساعد على تحديد الإجراءات التفصيلية والتعليمات المكتوبة اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات وتحديد أوقاتها بطريقة منظمة ومعقولة. (سرايا، 2002)

ثانيا: تنفيذ عملية التدقيق

في هذه الخطوة يقوم المدقق بعمله بصفة فعلية تطبيق الإجراءات المتعلقة بها وكما تم تحديدها في البرنامج، وقد تختلف هذه الإجراءات تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية والصعوبات التي يمكن أن تصادفها. إلا أن هناك عناصر مرتبطة بأداء وظيفة التدقيق الداخلي وهي: (سرايا، 2002، الصفحات 144-146)

1- الفحص والتدقيق: يعتبر الفحص عنصر أساسيا من عناصر التدقيق الداخلي والذي يدور حول التأكد من مدى صحة العمليات المالية والمحاسبية من حيث:

- الدقة تسجيل هذه العمليات دفتريا.
- التوجيه المحاسبي للعمليات المالية والتحذية السليم لطرفي العملية (المدين والدائن).
- مدى صحة وقانونية المستندات الدالة على حدوث البيانات المالية باعتبارها من القرائن الرئيسية في التدقيق.

2- التحليل: يتمثل هذا العنصر في عملية الفحص الانتقائي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير لتحديد نقاط الضعف فيها يستخدم المدقق الداخلي العديد من الأساليب لتنفيذ عملية التحليل منها أدوات التحليل المالي والمقارنات وإيجاد العلاقات المختلفة بين العناصر والقوائم المالية في المؤسسة، وتحليل النتاج على مستوى الأقسام وعلى مستوى المؤسسة لعدد من السنوات إلى غير ذلك من الأساليب.

3- الالتزام: يتمثل الالتزام في الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في سبيل التأكد من مدى التزام العاملين في المؤسسة بالسياسات الإدارية المرسومة، وشاء وتنفيذ العمليات وفقا للنظم الموضوعة والقرارات المتخذة في هذا المجال وفي سبيل تنفيذ هذا العنصر من عناصر التدقيق الداخلي من حق المدقق أن يستعين عند الحاجة ببعض العاملين في المؤسسة لدرايتهم الكاملة بالجوانب القانونية والحكم على مدى الالتزام بالقوانين

4- التقييم: يتمثل هذا العنصر في تحديد نتيجة العناصر السابقة، على أساس أن دور المدقق الداخلي يرتكز في هذا العنصر حول تقييم عما يلي:

- مدى كفاءة السياسات والإجراءات في تحقيق الأهداف.
- مدى فاعلية هذه السياسات والإجراءات في تحقيق الأهداف.
- يكون التقييم بهدف ترشيد المورد مستقبلا وتطوير وتحسين مستوى الأداء في المؤسسة.

ثالثا: تقرير التدقيق الداخلي

يعتبر إعداد التقرير الخطوة الأخيرة من خطوات عملية التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيها المدقق الداخلي عما يلي:

•المشاكل التي وجهها وسبا بها :

- نقاط الضعف في السياسات والإجراءات (نظام الرقابة الداخلية).
- التوصيات المناسبة لعلاج نقاط الضعف هذه وحل أي مشاكل.
- النتائج النهائية التي توصل إليها نتيجة قيامه بعملية التدقيق الداخلي.

ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي يتبعها التدقيق الداخلي لتنفيذ ما جاء بالتقرير من توصيات وآراء وملاحظات. (أمال، 2013)

المطلب الرابع: أدوات وتقنيات التدقيق الداخلي

أولا: أدوات التدقيق الداخلي

يعتمد المدقق الداخلي في المؤسسة على مجموعة من الأدوات، والتي تعتبر بمثابة طرق منطقية تساعده في فحص مختلف العمليات المراد تدقيقها، وتستعمل هذه الأدوات عادة بصفة متفاوتة حسب الضرورة، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث أدوات وهي كالتالي:

I- أدوات الاستفسار :

1- المعاينة الاحصائية: هي خطة معاينة تطبق بطريقة تسمح باستخدام قوانين الاحتمالات للوصول إلى آراء حول المجتمع، والمعاينة الاحصائية تعبر عن العملية الشاملة التي تتضمن تحديد العينة واختبار العناصر واختبارها وتقييم نتائجها (الصحن و أبوزيد، المراجعة علماً و عملاً، 1991). يمر أسلوب المعاينة بالمراحل التالية :

أ- تحديد المجتمع الإحصائي: ويمكن تعريفه بأنه مجموعة المشاهدات والقياسات الخاصة بمجموعة من الوحدات الإحصائية والتي تخص ظاهرة من الظواهر القابلة للقياس (شعباني ، 2004). وهنا على المدقق القيام بالخطوات التالية: (عيادي، 2008، صفحة 116)

- تحديد المجتمع أي كل المعلومات التي ترغب في تكوين رأي حولها وذلك حسب أهداف المدقق المراد تحقيقها.
- تحديد درجة الثقة المرغوب فيها والتي تتماشى مع الموضوع المراد دراسته.
- تحديد معدل الخطأ المقبول أي الحد الأعلى نسبة مئوية للخطأ المقبول مجتمع ما ومعدل الخطأ المنتظر الوقوف عليه، والذي ينبغي أن يكون أصغر من معدل الخطأ المقبول.

كما يقوم المدقق بتقسيم المجتمع إلى طبقات إذا كانت هذه العملية تخص القيم وتحديد المفردات المهمة مما سيؤدي إلى انخفاض حجم العينة .

ب- اختيار العينة: العينة هي عدد من وحدات المجتمع التي تم اختيارها للتدقيق، والتي على المدقق اختبارها بعناية (التميمي، 2006)، عن طريق الطرق التالية (بوتين، 2008، صفحة 93):

- الطريقة الموجهة الشخصية: حيث يختار المدقق العينة حسب حكمه الشخصي، أو اعتمادا على مؤهلاته وخبرته.
- الطريقة العشوائية: حيث تعطي أرقام لسلسلة من المفردات، وتختار مفردات العينة باستعمال جدول الأرقام العشوائية لتتمكن من توفير احتمالا لجميع وحدات المجتمع الإمكانية انتماءها إلى العينة .
- طريقة السير الترتيبي: انطلاقا من نقطة معينة يتم اختيار المفردات بشكل مرتب مثلا: 25، 35، 45... الخ.

ج- استغلال نتائج التدقيق: يتم استغلال نتائج التدقيق بنوعين من التحليل: تحليل كمي للنتائج بتأكده من أن الأخطاء والانحرافات التي تم الوقوف عيها لا تتعارض والأهداف المسطرة، تحليل نوعي للأخطاء والانحرافات والتأكد فيما إذا كانت تكرارية أم لا، وكذلك إذا كانت إرادية متعمدة أم لا. وفي النهاية على المدقق اتخاد قرار قبول المجتمع أو عدم قبوله. (بوتين، 2008، صفحة 93)

إن تنفيذ التدقيق بأسلوب العينة يتطلب عادة من المدقق كفاءة وخبرة، إما في اختيار العينة أو تحليل النتائج، التي تؤدي إلى تعميم الظاهرة المدروسة على المجتمع .

2- ملاحظة ملفات الكمبيوتر: يعتبر هذا الأسلوب من استخدامات تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق حيث يرتكز المدقق على نظام المعلومات المعمول به داخل المؤسسة، حيث يسمح هذا الإجراء بربح الوقت والتقليل من تكاليف المهمات والحصول على معلومات أكثر دلالة على سير العمليات (عناني، 2011)، يتم ذلك عن طريق :

- إدخال اسم البيانات التي يرغب الحصول عليها.
- وصف طريقة معالجة هذه البيانات للوصول إلى النتائج المرجوة.
- استخراج المعلومات المطلوبة وتحليل النتائج.

II- أدوات الوصف:

1- الدراسات الوصفية: تتمثل الدراسة الوصفية في نوعين من السرد والوصف، أحدهما يحدث من طرف الشخص الخاضع للتدقيق، والآخر من قبل القائم بمهمة التدقيق (المدقق)، فالأول يكون شفهي أما الثاني فهو كتابي، والنوع الأول هو الأكثر إثراء لأنه يعطينا أكبر كم من المعلومات، بينما الثاني فما هو إلا تنظيم لأفكار ومعارف المدقق. (Jacques, 2010)

أ- **الوصف من طرف الشخص الخاضع للتدقيق:** عند استعمال هذا النوع من الأدوات يكون المدقق ساكتا ويكتفي بالاستماع وتسجيل الملاحظات، فهو بعكس المقابلات لا يتم التحضير له، ولكن بشكل تلقائي وهو يمثل أول احتكاك بين المدقق والأشخاص الخاضعين للتدقيق.

ب- **الوصف من المدقق:** ويتمثل في كتابة المدقق لأهم ملاحظته من محادثته، إضافة إلى ملاحظاته المادية ونتائج الاختبارات التي قام بها دون الحاجة إلى أية تقنية أو معرفة.

2- شبكة تحليل الوظائف: تدعى أيضا يجدول توزيع الوظائف، تسمح هذه الشبكة بتحليل المهام المكونة لكل عملية وذلك بهدف تحديد مسؤولية كل موظف في سياق هذه العملية. كما تهدف هذه الأداة إلى التحقق من توزيع أعباء العمل على الموظفين، ضمان الفصل بين الوظائف والواجبات والإبلاغ عن الحروق الناجمة عن ذلك، تحديد المهام غير المنفذة، حيث تتكون هذه الشبكة من ثلاث أعمدة كالتالي:

-العمود الأول يتم فيه توضيح تفاصيل المهام الخاصة بكل وظيفة؛

-العمود الثاني يتم فيه توضيح طبيعة المهمة سواء كانت تتعلق بالتنفيذ، التصريح، التسجيل و المراقبة؛

-العمود الثالث نجد فيه الأشخاص الذين لهم علاقة بمختلف المهام الوظيفية.

3- مسار التدقيق: هي طريقة تحليل يقوم بواسطتها المدقق بعمله، حيث يبدأ من الوثيقة الأخيرة أو النتيجة المتوصل إليها إلى غاية المصدر، وذلك عن طريق تدقيق كل الخطوات التي تتوسط بين النتيجة والمصدر، وفي هذه الطريقة يجب على المدقق أن يقوم بعمله جيدا للبحث وأن يبدأ كما قلنا سابقة من النتيجة وصولا إلى المصدر، وتكون له رخصة للتدقيق والفحص. (كاروس، 2011)

4- خرائط التدفق: يمكن تعريفها على أنها رسم تصويري، باستخدام مجموعة من الرموز المتعارف عليها دوليا، يوضح بيانية تدفق البيانات والمعلومات وتتابع العمليات والأنشطة داخل النظام المعين، كما تعتبر من الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها المدقق الداخلي لتقديم صورة عن النشاط الذي يتم دراسته بما يمكن من فهمه وتحليله وتقييمه وإعادة تصميمه إذا تطلب الأمر. (حسين، 2006)

كما يمكن القول بأن خرائط التدفق هي مذكرة وصفية تسمح بتنفيذ مسار مستندات الإثبات بين مختلف الوظائف ومراكز المسؤولية وتحديد مصدرها واتجاه حركتها من خلال استعمال رموز معينة، وبالتالي تسمح للمدقق بتكوين نظرة

شاملة ومتكاملة لتدفق المعلومات والأدوات الحاملة لها ومحطات العمل والقرارات والمسؤوليات والعمليات وتحديد نقاط الضعف في المنشأة (غاشوش، 2011)، وفيما يلي بعض خصائص خرائط التدفق :

- تسهيل عملية الفهم والاتصال.
- طريقة تحضير هذه الخرائط تجعل المدقق يتحقق من صحة فهمه للنظام.
- تسمح للمدقق بإيجاد الإجراءات الرقابية الملائمة.

ولإعداد خرائط التدفق يجب أن نمر بالخطوات التالية (عناني، 2011، صفحة 31):

- التعرف على الواجبات والمستندات وطرق تدفق المعلومات والوثائق.
- توزيع المهام عبر مختلف العمليات.
- تعيين كل من المحددات العملية، القرار، الرقابة، والتنفيذ.
- الابتعاد عن التفصيل المعمق الذي يؤدي إلى تعقد وتشابك خريطة التدفق
- التأكد من صحة تسلسل العمليات والمعطيات في خريطة التدفق عن طريق التحقق لدى الجهة محل التدقيق (عن طريق المقابلة).

الشكل رقم (2): أشكال ورموز خرائط التدفق

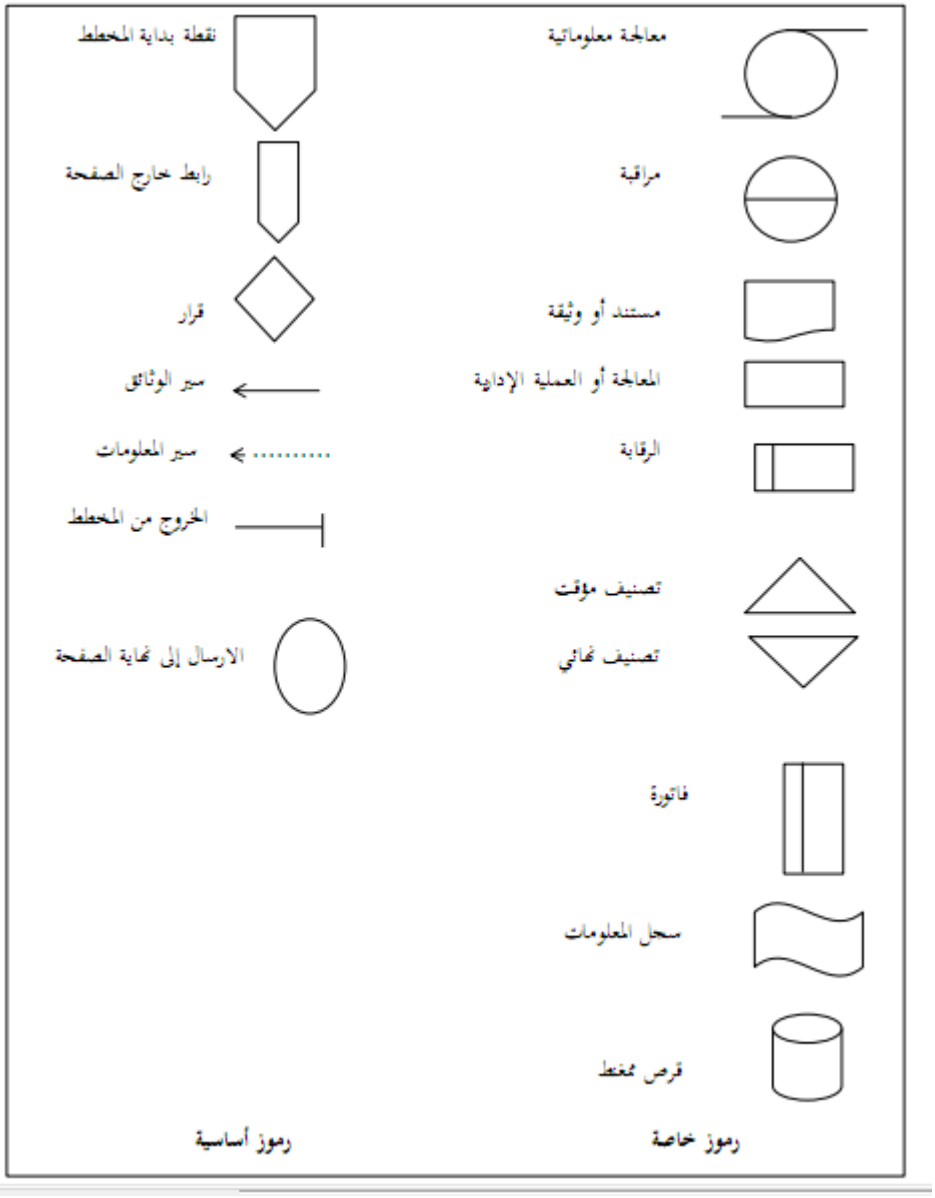

Source : Reda khelassi, **L'audit Interne**, Edition Distribution Houma, Alger, 2005, p33.

III– أدوات التنظيم تتمثل أساسية في:

1– الهيكل التنظيمي: بخلاف الهيكل التنظيمي الذي يشكل أحد عناصر نظام الرقابة الداخلية، والذي يكون معدا من قبل الإدارة، فإن الهيكل الوظيفي يعده المدقق الداخلي إذا كان ضرورية لرؤية أوضح، انطلاقا من المعلومات التي جمعها من خلال الملاحظات، المقابلات، الوصف ... الخ. وتستعمل هذه الأداة من طرف المدقق ذلك من خلال فحصه للهيكل الوظيفي (كاروس، 2011، صفحة 161)، من أجل معرفة ما إذا كان هنالك :

- شخص واحد يقوم بعدة وظائف.
- وظيفة واحدة مشتركة بين عدة أشخاص.
- وجود وظيفة شاغرة يدون شخص.
- شخص بدون وظيفة.

كما يسمح رسم الهيكل الوظيفي بإثراء المعلومات المحصل عليها من خلال الجمع بين الهيكل التنظيمي وتحليل المناصب، كما يسمح بالحصول على مقارية أولية لمشاكل الفصل بين الوظائف والتي يمكن تحليلها بدقة أكبر من خلال شبكة تحليل الوظائف. (Jacques، 2010، صفحة 355)

ثانيا: تقنيات التدقيق الداخلي

وتهدف هذه التقنيات لجمع أدلة كافية وصحيحة من أجل تدعيم عمل المدقق الداخلي من حيث إبداء رأيه وتقديم توصيته إلى الإدارة العليا للمؤسسة وتتحدد هذه التقنيات حسب الأوضاع والميادين محل التدقيق، وللتذكير فان هذه التقنيات لا تكفي وحدها بل لابد من تنسيق جميع التقنيات هي كالتالي (عبد الصمد، 2009) :

1–المقابلة: يهدف المدقق الداخلي من خلالها الحصول على مجموعة من المعلومات ويخضع الاستجواب إلى مجموعة من الشروط:

- يجب احترام هرم السلطة وعدم القيام بأي استجواب دون علم المسؤول الأول عن القسم.
- التذكير بمهمة التدقيق وأهدافها وإعلام الطرف المستجوب لسبب وكيفية الاستجواب.
- يقوم المدقق الداخلي بعرض الصعوبات، المشاكل، ونقاط الضعف التي اكتشفها قبل بداية الاستجواب.

- يجب أن يصادق الطرف المستجوب عن نتائج الاستجواب الملخصة قبل تقديمها إلى المسؤولين.

وعلى المدقق الداخلي أن يستمع أكثر مما يتكلم ويقوم بتوجيه الاستجواب في إطار موضوع المهمة لتحقيق الهدف المسطر ويجب اعتبار الطرف الآخر في مرتبة مساوية من حيث إدارة الاستجواب.

2- الفحص التحليلي: ونقصد به مجموعة من الفحوصات التي تتضمن تحقيقات، تحريات، ومقارنات لجميع المعلومات والتدفقات المرتبطة بالجهة محل التدقيق، وترتبط هذه التقنية على التقنية السابقة (المقابلة) إضافة إلى خرائط التدفق للوثائق والمعلومات, وهذه التقنية تتيح للمدقق الداخلي اكتشاف الانحرافات والفروقات الموجودة بينما هو مسطر ومقدر وما هو متحصل عليه كنتائج من هذه الجهة، ومن جهة أخرى فإن هذه التقنية تساعد المدقق الداخلي على تسليط الضوء على الأمور غير العادية وذلك بمقارنتها مع البيانات المسجلة, ويمكن أن تستخدم هذه التقنية كاختيار أساسي أثناء الفحص.

3- الملاحظة: من الممكن أن يعتمد المدقق الداخلي في عملية التدقيق على الملاحظة المادية المباشرة للتحقق من تطابق ما هو مدون على الوثائق مع ما هو موجود فعلا في الواقع، ويتعلق الأمر ب:

- الملاحظة المادية للإجراءات: هدف ملاحظة الإجراءات إلى تحديد المراحل التي تمر بها عملية أو نشاط ما للتحقق من تطابقها مع ما هو مدون في دليل الإجراءات واحترام الأفراد لها.
- الملاحظة المادية للأصول: تهدف إلى التحقق من وجود الأصول وتطبق أساسا على المخزون.
- الملاحظة المادية للوثائق: تهدف إلى التحقق من الوثائق المحاسبية والمستندات المختلفة التي تستخدمها المؤسسة من حيث تصميمها، كيفية استخدامها وانتقالها.
- ملاحظة التصرفات: ويتعلق الأمر منا بالتدقيق الاجتماعي أي ملاحظة مدى احترام الأفراد للتعليمات وتصرفاتهم داخل أماكن العمل، ويمكن الإشارة أيضا أن هذه الملاحظة المادية يمكن أن تأخذ شكل مباشر وتكون مباشرة ومن طرف المدقق، وشكل غير مباشر حيث تلجأ فيه المدقق إلى طرف آخر الذي يوفر له الملاحظة مثل ما هو متعلق بالإجراءات القضائية للمؤسسة.

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي في البنوك

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالتدقيق الداخلي، وذلك بإنشاء إدارات مستقلة له، وكما هو معروف بأن البنوك تعد بمثابة العمود الفقري الذي يرتكز عليه الاقتصاد في جميع الدول، وأصبحت وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف داخل البنوك، لما لها من أثر كبير على سير العمل داخل البنك، حيث تعمل كنشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة في القيام بوظيفتها الرقابية بفاعلية وكفاءة، وذلك من خلال تقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة، وحماية الأصول والتحقق من دقة واكتمال السجلات المحاسبية.

المطلب الأول: تعريف البنوك، أنواعها، دورها

تعد البنوك عصب الاقتصاد لأي دولة وهذا من خلال عملياتها من تجميع المدخرات، والاستثمار في شتى المجالات والائتمان بأشكاله المختلفة ومختلف المعاملات المالية التي لا غنى عنها. بالإضافة إلى الدور الحيوي الذي تلعبه البنوك في مجال التنمية فيما يخص دول العالم الثالث، وغيرها من الوظائف.

الفرع الأول: تعريف البنك

- عرفت البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها: منشأة حاصلة على تصريح للقيام بأعمال التصريف يسمى Bank charter سواء حصلت على التصريح من الحكومة المركزية، أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها. (عبدالله، 1998)
- المشرع الجزائري عرف البنوك على أنها: أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 إلى 113 من قانون 90/10 المؤرخ في رمضان 1410هـ الموافق ل 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقروض.

من خلال التعاريف يمكننا القول أن البنوك هي مؤسسات اقتصادية تتلقى الودائع من شتى عناصر المجتمع سواء كانوا أفرادا أو منشآت لتقوم باستثمارها عن طريق تقديم سلفيات مقابل فوائد، وفيما يخص المصارف الإسلامية فيتم ذلك دون فوائد.

الفرع الثاني: أنواع البنوك

لا تقوم البنوك جميعها بأعمال مصرفية من نوع واحد، كما أنها ليست كلها خاضعة لنظام واحد، ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الاختصاص أن تصنف إلى الأنواع التالية:

أولا: البنوك التجارية (بنوك الودائع): وهي الصفة الغالبة للبنوك وأقدمها تاريخيا، تدخلها الأموال على شكل ودائع وتخرج على شكل قروض قصيرة فهي تدعى بنوك الودائع. (قزويني، 1987)

يقصد بالبنوك التجارية تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد وتلتزم بدفعها عند الطلب أو من خلال اجل يتفق عليه والتي تمنح القروض القصيرة الأجل، وتسمى أحيانا هذه البنوك ببنوك الودائع، وهذه البنوك اكتسبت منذ نشأتها ثقة كبيرة لما تقوم به من وفاء لالتزاماتها عند الطلب وبالتالي تمتعها بقبول عام لدى الأفراد ومع تنوع النشاطات الاقتصادية من تجارية وزراعية وصناعية وخدماتية الأمر الذي استوجب تخصيص البنوك التجارية في نشاط معين، وعلى هذا الأساس يمكننا تقسيم البنوك إلى: (يس و درويش، 1996)

1- **البنوك التجارية غير المتخصصة:** هي مؤسسات مالية تقوم بعمليات الإقراض انطلاقا من جمعها للأموال من مختلف المصادر على شكل مدخرات لتصبح ودائع تتعهد بتسديدها عند الطلب أو لأجل وإعادة تقديمها للجمهور الذي يحتاجها في أي نوع من النشاط فهي موجهة لتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية ولأجل تصير في غالب الأحيان.
2- **البنوك التجارية المتخصصة:** تختص هذه البنوك في تمويل قطاعات معينة في الاقتصاد، والقروض التي تمنحها هذه المؤسسات هي قروض طويلة الأجل تكون مضمونة أما برهون عقارية وصناعية حسب طبيعة القطاع الذي تموله ومن أهم أصناف البنوك المتخصصة ما يلي:

أ- البنوك صناعية: هي تلك البنوك التي تختص بتقديم الاعتماد والمساعدات للمشاريع الصناعية.

ب-البنوك الزراعية: يقصد بها البنوك المختصة في تقديم المساعدات والقروض للمشاريع ذات الطابع الزراعي.

ت-البنوك العقارية: تقدم القروض إلى المالكين وشركات الإنشاءات مقابل الحصول على رهن أو تأمين عقاري.

ث-البنوك التعاونية: تقوم بتقديم خدماتها للجمعيات التعاونية على كافة أشكالها، مثل البنوك التعاونية المنبثقة عن المنظمة التعاونية.

ج- البنوك وصناديق التوفير: وهي التي تقبل المدخرات الصغيرة وتقوم بمنح القروض الصغيرة لجمهور المتعاملين معها من صغار المدخرين والحرفيين.

ثانيا: بنوك الاستثمار: تسمى أيضا بنوك الائتمان المتوسط وطويل الأجل عملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تحديد رأس مال ثابت (مصنع، عقار ... الخ).

ثالثا: بنوك الأعمال: لها طبيعة خاصة وليس لها جمهور تتمثل عملياتها في الاقتراض أو الاشتراك في رأس المال، أو الاستحواذ على إدارة المنشآت الأخرى. إذن فهي تعمل في سوق رأس المال .(قزويني، 1987، صفحة 31)

رابعا: البنك المركزي: يعرف بأنه المنشأة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد الذي يقف على قمة النظام المصرفي وعلى خلاف الأمر بالنسبة للبنك التجاري، فإن من المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في الأنظمة الليبرالية ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمة كبيرة لصالح الاقتصاد العام. إذ أن البنك المركزي هو أهم منشأة تشرف على شؤون النقد ولذلك فان علاقتها بالحكومة، لأنه يمثل الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة بها الحكومة للتأثير في السياسة النقدية، والبنك المركزي إضافة إلى ذلك له صلة وثيقة بالبنوك التجارية حيث يقوم بالإشراف والرقابة على نشاطه .(الزيدانين، 1999)

وعلى ضوء هذا يمكننا إعطاء تعريف شامل للبنك المركزي:

البنك المركزي هو أعلى السلطات النقدية حيث يقف على قمة الجهاز المصرفي وهو المشرف الأول على السياسة النقدية، ويسعى لتحقيق أهدافها كما أنه يتولى شؤون النقد في الدولة ويقوم بعدة وظائف كالإصدار النقدي والتحكم في حجم وسائل الدفاع.

الفرع الثالث: دور البنوك

إن البنوك تلعب دورا أساسيا للأعوان الاقتصاديين، فهي تعتبر الوسيط بين العارضين والطالبين، باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع الاقتصادية الإنتاجية للمؤسسات، فهي تؤثر تأثيرا قويا في جميع المجالات، وهذا من خلال الأدوار الرئيسية التي تقدمها ويمكن إيجازها فيما يلي: (عبدالله، 1998، صفحة 15)

أولا: دور الرقابة: البنك المركزي يعتبر الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسات الاقتصادية للدولة والتي تتحكم في الكتلة النقدية وهذا عن طريق الرقابة، وهو يعمل على عدم إحداث التضخم أو التقليص من حجم النقد في البلاد .

ثانيا: دور الوساطة: لتوضيح دور الوساطة الذي يقوم به البنك التجاري سنعرض باختصار الشكل الذي يوضح دورة تدفق الأموال بين الوحدات الإنتاجية وبين جمهور المستهلكين الذين يمثل العاملين في تلك الوحدات ويشير إلى أن النقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية إلى المستهلكين في صورة أجور نقدية، ويقوم المستهلكون بدورهم في استخدام تلك الأجور في شراء مختلف السلع والخدمات التي تنتجها تلك الوحدات.

ثالثا: الدور الاستثماري: تعتبر البنوك التجارية من أهم البنوك التي تقدم لزبائنها خدماتها المصرفية دون تمييز، فهي تتيح للمذخرين فرص متنوعة الاستثمار مدخراتهم.

المطلب الثاني: ضرورة وجود التدقيق الداخلي في البنوك

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى اعتبارات الطبيعة الخاصة للعمل البنكي أولا، ثم التعرف على مبررات وجود التدقيق الداخلي في البنوك وأخيرا التعرف على مهامه .

أولا: اعتبارات الطبيعة الخاصة للعمل البنكي: تتميز عملية التدقيق الداخلي في البنوك عن غيرها من المؤسسات الأخرى باعتبارات معينة في ضوء الطبيعة الخاصة للعمل البنكي وتتمثل في (صبح د.، 2010):

- الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بالمعاملات البنكية.
- الاعتماد الكبير على أنظمة المعلوماتية (الحاسوب) لمعالجة المعاملات.
- تأثير التعليمات والتشريعات التي تعمل ضمنها.
- التطور المستمر والسريع للخدمات الجديدة والممارسات البنكية، والذي قد لا يجاريه وبالتزامن مستوى التطورات في المبادئ المحاسبية والممارسات التدقيقية التي تتطلبها.

ثانيا: مبررات وجود التدقيق الداخلي في البنوك: هناك العديد من العوامل التي تبرر وجود التدقيق الداخلي في البنوك وأهميته، ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل أو المبررات في النقاط التالية (عبدالله، التدقيق و الرقابة في البنوك، 2012):

- التنوع في العمليات البنكية يولد الحاجة الملحة إلى وجود التدقيق الداخلي، إذ أن البنوك تقوم بالعديد من المعاملات ضمن الأقسام العديدة فيها، ابتداء بالودائع ومرورا بالكمبيالات والاعتمادات والتسهيلات الائتمانية وما يتبع ذلك من المعاملات المختلفة.
- عدد المتعاملين مع البنك كبير جدا، لا يأتون صدفة وإنما هناك ما يسمى بالعميل الدائم أو المستقر، لذلك كان لزاما على البنك أن يوفر الثقة لهذا العميل بالحفاظ على سمعته من خلال إدراك العميل بعدم وجود أي تلاعبات أو اختلاسات في هذا البنك كنتيجة حتمية لتوفير جهاز رقابة وضبط فعال.
- وجود إمكانية التلاعب في العمليات البنكية خاصة بعد حدوث ظاهرة المكننة في البنوك، مما أتاح المجال المناسب لحدوث تلك التجاوزات.
- علاقة الرقابة الداخلية والتدقيق بسياسات التوظيف والتي تبدو في تشجيع الموظف الدقيق والصادق بعمله ومعاقبة الموظف المقصر بالاعتماد على تقارير المدقق الداخلي.

- بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يمنح العميل الثقة بالبنك، فإنه كذلك يعطي المساهمين في المشروع الصورة الواضحة عن سير العمليات فيه.

ثالثا: مهام التدقيق الداخلي في البنوك: يعتبر التدقيق الداخلي إدارة مستقلة عن الإدارة التنفيذية، ومسؤولياته تتمثل في مراجعة وتحليل طبيعة وفعالية الضوابط الرقابية داخل البنك، والتأكد من مدى كفاءتها في ضبط وإدارة المخاطر وحماية أصول البنك، ومن مهامه (Simpson, 2005):

- تقديم نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتمام داخل البنك.
- إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطرة العالية.
- تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة تدقيق.
- إعداد تقرير التدقيق ورفعه للإدارة العليا في البنك.
- القيام بمهمات مخصصة بناءا على طلب الإدارة العليا بخصوص مشاكل ومخالفات تتطلب مزيدا من التحقيق.
- المساعدة في تطوير النظم، وحل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم.

وما يلاحظ على مهام التدقيق الداخلي في البنوك أنها تطورت، واتسع نطاقها ليشمل ما يلي (العمودي و بن كليب، 2015):

- تقييم أنشطة البنك وأنظمة الرقابة الداخلية، وتحليل المخاطر بشكل موضوعي ومستقل.
- مراجعة مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية.
- التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط والنظم واللوائح.
- مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول.
- تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.
- مراجعة البرامج والعمليات للتأكد من أن النتائج تتماشى والأهداف الموضوعة، ومن أن العمليات والبرامج تنفذ كما خطط لها.
- تقديم الاستشارات للجهات المختلفة داخل البنك، بما يحسن من إدارة المخاطر وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.

المطلب الثالث: أساسيات وضوابط التدقيق الداخلي في البنوك

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على الأهداف التي يسعى التدقيق الداخلي لتحقيقها في البنوك ومتطلبات ذلك، ثم التطرق إلى مقومات التدقيق الداخلي في البنوك بالإضافة إلى موقعه في التنظيم الإداري.

أولا: أهداف التدقيق الداخلي في البنوك ومتطلبات تحقيقها: إن أهداف التدقيق الداخلي في البنوك تتلخص في التقييم الحقيقي للنظام ككل (المحاسبة المالية، التنظيم،...الخ) بقصد الكشف عن مواطن الضعف التي تؤثر سلبا على عوائد البنوك، وذلك من خلال (RMS Astute Consulting, 2008) :

- تيسير تحقيق أهداف العمل في البنك.
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في البنك.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية والنظم والإجراءات.
- حماية أصول البنك.
- تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر.
- تيسير الامتثال لقوانين حوكمة الشركات وتقديم التقارير بشكل مستقل للجنة التدقيق.
- استعراض ومراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح داخل البنك.
- زيادة الموثوقية بالقوائم المالية.

ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، لابد من توافر ما يلي (العمودي و بن كليب، 2015، صفحة 146):

1- يجب على إدارة التدقيق الداخلي أداء ما يلي: أعمال التدقيق الداخلي، أعمال تقييم وتحسين إدارة المخاطر، أعمال مراجعة الغش والاحتيال، أعمال رقابة نظام الجودة، فحص دراسات جدوى المشاريع الجديدة والدخول في الاندماجات وشراء الشركات، الاستشارات والعمليات الخاصة للإدارة العليا.

2- أن يكون لإدارة التدقيق الداخلي الوضع التنظيمي الآتي:

- الاستقلال التام عن الوحدات التي تقوم بتدقيقها.
- اعتماد السياسات الخاصة بالتدقيق الداخلي عن طريق لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.
- اعتماد لجنة التدقيق ميثاق التدقيق الداخلي الذي يحدد هدف ونطاق ومهام ومسؤوليات وصلاحيات التدقيق الداخلي.
- عدم تقييد نطاق التدقيق الداخلي.
- يجب ألا يكون للمدققين الداخليين أي سلطة أو مسؤولية عن الأنشطة التي يقومون بتدقيقها، وعند مشاركة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر يؤخذ بعين الاعتبار عدم تأثر الاستقلالية والموضوعية ومدى الفائدة والتطوير لنظام إدارة المخاطر

وعلى ذلك فإن التدقيق الداخلي يهدف إلى التحقق من مراجعة نظام الرقابة المطبق بالبنك بهدف التأكد مما إذا كان هذا النظام يوفر التأكيدات الكفيلة بإيضاح أن أهداف البنك قد تم إنجازها بكفاءة وبطريقة اقتصادية، كما يهدف إلى مراجعة جودة الأداء للتحقق مما إذا كانت أهداف البنك قد تم إنجازها أم لم يتم ذلك .

ثانيا: مقومات التدقيق الداخلي في البنوك: تتلخص مقومات التدقيق الداخلي في النقاط التالية (القباني و السواح، 2006):

1- **قسم مستقل للتدقيق الداخلي:** يجب تواجد قسم مستقل للتدقيق الداخلي في البنك يقوم بتدقيق جميع أعمال إداراته، ولضمان الاستقلالية الكاملة لابد من تبعيته في الهيكل التنظيمي للبنك إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق؛

2- **أفراد مؤهلون للقيام بالتدقيق الداخلي:** يجب تزويد أقسام التدقيق الداخلي في البنوك بأفراد من ذوي الكفاءة والخبرة في أعمالها، مع مراعاة توفير عنصر اللباقة ومتانة الخلق لأن عملهم يستلزم الاتصال بجميع العاملين في البنك وفروعه؛

3- **نظام جيد للرقابة الداخلية:** نصت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي على أن نطاق التدقيق الداخلي يجب أن يشمل فحص وتقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك، ومدى كفاءة أداء المهام المحددة ويتم ذلك من خلال:

- دراسة مدى صحة المعلومات المالية والتشغيلية ومصداقيتها وإمكانية الوثوق بها.
- التحقق من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والقواعد من جانب الموظفين.
- دراسة وتقييم طرق حماية الأصول والتحقق من وجودها.
- تقييم مدى اقتصادية وفعالية استخدام الموارد.
- التأكد من تحقيق أهداف العمليات والبرامج وفقا لما هو مخطط لها.

4- **نظام جيد للتقارير:** حيث تتميز التقارير الجيدة بأربع خصائص تؤثر في تصميمها وهي:

- المنفعة: يجب أن يكون للتقرير هدف معين في خدمة الإدارة، وقد أدى استخدام الكمبيوتر إلى إعداد تقارير قد لا يكون لها منفعة لما تحتويه من معلومات زائدة عن احتياجات مستخدميها، لذلك يجب أن تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر ومفيد يحث المدراء على اتخاذ القرارات.
- الشكل الملائم: يجب أن تكون التقارير واضحة يسهل قراءتها وفهم ما تحتويه من معلومات، ويجب أن يحدد الشكل الملائم للتقرير على أساس كل حالة على حده.

- محددة الهوية: التقرير الجيد يجب أن يشتمل معلومات أساسية تحدد هويته مثل العناوين (اسم البنك، اسم القسم أو الإدارة...إلخ) وأرقام الصفحات وتاريخ التقرير.
- الثبات: يجب أن تعد التقارير على أسس ثابتة وفترات زمنية ثابتة.

ثالثا: موقع التدقيق الداخلي في التنظيم الإداري:

إن أداء المدقق الداخلي لمهامه لا يكتمل إلا في ظل تمتعه بالاستقلالية والموضوعية، واللذان يعتبران أحد المعايير الهامة للتدقيق الداخلي، التي حددتها المعايير الدولية للممارسة المهنية في هذا الشأن.

الشكل رقم (3): موقع التدقيق الداخلي في التنظيم الإداري

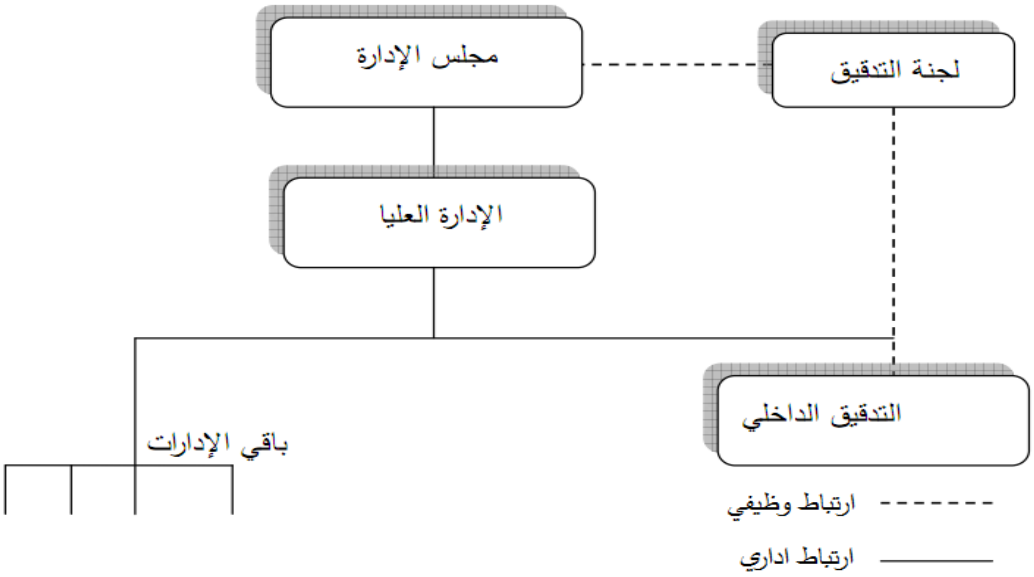

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على فتحي رزق السوافيري وأحمد عبد المالك محمد، (2003): "الرقابة والمراجعة الداخلية"، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص 100.

وحسب الشكل السابق، تتحدد الاستقلالية التنظيمية للتدقيق الداخلي بتحديد (مزياني، 2011):

- المستوى الإداري في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الذي ترتبط به إدارة التدقيق الداخلي.

- الشخص أو الجهة المسؤولة في المؤسسة التي يرفع إليها مسؤول التدقيق الداخلي تقاريره عن عمليات التدقيق الداخلي (ارتباط وظيفي).

ويمكن لوظيفة التدقيق الداخلي من خلال موقعها تحقيق أهدافها بعمق وشمولية أكبر، وذلك من خلال وجود علاقة تعاونية تبادلية بينها وبين باقي الأطراف والتي تنعكس بالإيجاب على كل طرف.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل يمكن القول أن التدقيق الداخلي هو وظيفة شاملة دورية مستقلة داخل المؤسسة، يحظى بمكانة هامة وبارزة في تنظيم المؤسسة فنظرا لأهميته البالغة جعل تابعا للإدارة العليا وذلك بهدف إعطاءه مزيدا من الاستقلالية عن بقية الوظائف الأخرى.

يمكن أن يكون التدقيق الداخلي في صورة تدقيق محاسبي مالي وتدقيق إداري تشغيلي، يهدف إلى اكتشاف الأخطاء و التلاعبات وتصحيحها في الوقت المناسب، وذلك في إطار جملة من المعايير والمبادئ التي ألزم المدقق الداخلي بتطبيقها مراعيا في ذلك قواعد السلوك المهني الأخلاقي التي يجب أن يتحلى بها أثناء قيامه بعملية التدقيق.

الفصل الثاني

تمهيد:

من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات ولضمان وصولها إلى كافة مستخدميها بشكل موثوق وبدقة عالية وفي الوقت المناسب، عمدت المؤسسات إلى تصميم أنظمة للمعلومات هدفها إنتاج المعلومات وتوصيلها إلى مستخدميها، ويعد نظام المعلومات المحاسبي أحد أهم فروع نظام المعلومات ككل وأقدمها، ويقوم هذا النظام بإنتاج المعلومات المحاسبية وتقديمها لمستخدميها في شكل كشوف وتقارير مالية تعكس نتائج المؤسسة وأداءها ومركزها المالي. وتتأثر جودة المعلومة المحاسبية بالعديد من العوامل، ويعد التدقيق الداخلي أحد أهم تلك العوامل من خلال الدور الذي يقوم به في الرقابة على مختلف العمليات المالية والتشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى مفهوم المعلومة المحاسبية وإلى نظام المعلومات المحاسبي كمنتج لها، وأثر التدقيق الداخلي على جودتها ونوعيتها، من خلال تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث:

المبحث الأول تعريف المعلومة المحاسبية وأنواعها وأهم الجهات المهتمة.

المبحث الثاني للتعريف بنظام المعلومات المحاسبي ومختلف الجوانب الخاصة به.

المبحث الثالث فسيتم التطرق فيه إلى مفهوم جودة المعلومة المحاسبية وأهم العوامل المؤثرة فيها، ومساهمة التدقيق الداخلي في تحسينها.

المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبية

إن نظام المعلومات المحاسبي كأي نظام للمعلومات يتكون من عدة عناصر أهمها المدخلات، العمليات التشغيلية، والمخرجات المتمثلة في القوائم والتقارير المالية التي تستخرج منها المعلومات المحاسبية. وباعتبار أن هذه الأخيرة تعد نتاج لنظام المعلومات المحاسبية، نحاول التطرق ضمن هذا المبحث إلى مكونات هذا النظام وخصائصه وأهدافه، ومقوماته.

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية ومكوناته

أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبية

تعريف1: نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية. (حفناوي، 2001)

تعريف2: هو أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع (Accumulate) وتبويب (Classify) ومعالجة (Process) وتحليل (Analyse) وتوصيل (Communicate) المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين وإدارة المؤسسة. (موسكوف و سميكن، 2002)

تعريف3: نظام المعلومات المحاسبية يتكون من مجموعة من المستندات التي تعد المصدر الرئيسي للبيانات المحاسبية، ومجموعة من السجلات التي تستخدم لتسجيل هذه البيانات تسجيلا تاريخيا وفقا لترتيب حدوثها ثم تبويبها في مجموعة متجانسة من حيث طبيعتها، وآثارها المالية، وذلك بالإضافة إلى مجموعة القواعد التي تحدد أسس إعداد تلك المستندات والسجلات وفقا للمبادئ المحاسبية المقررة. (مقداد و شكري حنا، 1984)

تعريف4: نظام المعلومات المحاسبي هو أحد مكونات نظام المعلومات في المؤسسة يختص بجمع وترتيب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية (إدارة المؤسسة)، وإلى الأطراف الخارجية كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين. (لطفي ا.، 2005)

أما ما يلاحظ عن هذا التعريف هو أنه يعتبر أكثر شمولا وينطبق على نظام المعلومات المحاسبي ككل أي بجميع نظمه الفرعية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن يعرف نظام المعلومات المحاسبية على أنه أحد النظم الفرعية المكونة لنظام المعلومات الكلي في المؤسسة، الذي يجمع ويحول مدخلاته المتمثلة في البيانات المحاسبية إلى مخرجات تتضمن معلومات محاسبية تستخدمها أطراف داخلية وأخرى خارجية الأغراض مختلفة من بينها صنع القرارات.

ثانيا: مكونات نظام المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من عدة عناصر تتمثل في (الحسبان، 2013):

1-المدخلات:

تعد البيانات التي تتولد عن الأحداث المالية التي تخص الوحدة الاقتصادية بمثابة مدخلات النظام المعلومات المحاسبي فمثلا فإن عملية شراء أو بيع بضاعة أو تحصيل إيراد أو أجور أو غيرها من الأحداث المالية تعد بمثابة أحداث اقتصادية تولد بيانات كمدخلات المعلومات المحاسبي يعبر عنها في شكل مستندات.

هناك مجموعة من الإرشادات العامة التي تساعد على وضع تصميم جيد للمستندات، وهذه الإرشادات مسندة من خبراء أشخاص لهم باع طويل في تصميم أشكال المستندات، وهي كالتالي:

-**فراغات بين الأسطر:** بحيث يجب أن تكون فراغات بين الأسطر تتوافق مع الفراغات المتعارف عليها الآلة كاتبة القياسية أو الطباعة القياسية.

- **نسخ المستند :** عادة ما ترسل نسخ متعدد من المستندات إلى أماكن مختلفة لغايات مختلفة.

- **تسلسل حقول المستند:** يجب أن تظهر الحقول التي تتضمنها صياغة أو شكل المستند بشكل طبيعي للأشخاص الذين يملئون هذه الحقول، كذلك يجب أن يتضمن المستند الحقول التالية:

- وجود مكان مناسب لتسجيل إجمالي المباغ النقدية أو أي رقم إجمالي أخر.
- وجود مكان مناسب للتوقيع الذي يعبر عن الموافقة النهائية على العلمية.

- **التكاليف:** يمكن تخفيض تكاليف إعداد واستخدام المستندات الأصلية بإحدى الطرق التالية:

- **الرقابة على أشكال المستندات :** تأكد من مدى مطابقة نماذج المستندات المصممة المستخدمة مع المعايير الموضوعية.

- النسخ المتعددة.

- استغلال حجم الورق بالشكل الأمثل.
- الطباعة الداخلية.
- أنظمة حفظ المستندات.

ثانيا: المعالجة

تتضمن عملية المعالجة مجموعة من العمليات التي يمكن من خلالها تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة ونافعة وتتكون عملية المعالجة في النظام المحاسبي من التحليل والتسجيل والتبويب وترخيص العمليات.

–التحليل ويقصد بعملية التحليل التعرف على طرفي العملية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية أي الطرف الدائن والطرف المدين.

–التسجيل يعد الخطوة التالية في عملية حيث يتم إثبات العمليات التي تم تحليلها.

– التبويب وهي عملية تجميع الأحداث التي تشترك في التأثير على الموارد الاقتصادية.

–التشخيص ويتم من خلال إعداد ميزان المراجعة حيث يتم تلخيص المجاميع هذه الأرصدة ويتم إعداد ميزان المراجعة لتحقيق الأهداف التالية:

- التحقق من المراجعة الحسابية التلقائية لمجاميع الأرصدة أو الحسابات.
- المساعدة في اكتشاف الأخطاء التي تؤدي إلى عدم تحقق خاصية التوازن التلقائي.

تعد عمليات المعالجة في النظام المحاسبي على المبادئ والفروض المحاسبية.

ثالثا: المخرجات

تتضمن مخرجات النظم المعلومات المحاسبية على أربعة قوائم مالية ذات غرض عام لتزويد المستخدمين الخارجيين بمعلومات تساعدهم على اتخاذ القرار:

- القوائم المالية.
- الميزانية العامة.
- قائمة حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية.

كما ينتج النظام المعلومات المحاسبي معلومات إضافية أخرى إما على شكل قوائم أو كشوف أو ملاحظات وتقارير وتقسم هذه المعلومات إلى صنفين:

- معلومات تقوم المؤسسة بنشرها.
- معلومات تقوم المؤسسة بنشرها وإعلامها لأطراف الخارجية.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص نظام المعلومات المحاسبية في البنوك

إن النظام المحاسبي ليس هدفا بحد ذاته تسعى الإدارة المصرفية إلى تطبيقه فحسب، إنما هو وسيلة التحقيق هدفين أساسين هما: (جعفر، 2007)

- ضبط العمليات المنفذة لم يشكل جوانب فعاليات البنك بشكل يسمح للإدارة بمتابعته بشكل مستمر، اتخاذ قرارات والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب، لأغراض الرقابة وتقييم الأداء.
- إنتاج التقارير والإحصائيات والبيانات المحاسبية لمن يطالبها من الجهات الخارجية، كالبنك المركزي، وزارة المالية، والمستثمرين والمتعاملين مع البنك عام.

وبذلك يمكن القول أن نظام المحاسبي الجيد الذي يحقق هذين الهدفين الأساسين في البنوك يجب أن يتميز بعدة خصائص أساسية هي:

– **معيار ملائمة المعلومات:** إن المعلومات المحاسبية، يجب أن تتميز بخاصية الملائمة وذلك لزيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفا مما أنت تلك المعلومات غير الملائمة، ولأجل تحقيق الملائمة لتلك المعلومات لابد أن تتوفر لها الصفات الفرعية أدناه:

- القدرة التنبؤية: لابد للمعلومات أن تتميز بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل وزيادة الثقة فيها، ذلك لتجنب حدوث خسائر محتملة ولزيادة الدقة في المخصصات الواجب تكوينها للأصول للمستقبل لمواجهة احتمالات نقصان الأصول أو زيادة الخصوم أو كلاهما معا.
- إمكانية التحقق من صحة التوقعات: يستلزم من مستخدم المعلومات المحاسبية أن يستفاد من خاصيتها في التحقق من صحة التوقعات الماضية من جهة والاسترشاد بالتنبؤ بالتوقعات المستقبلية من جهة أخرى.

– **التوقيت المناسب:** من أهم خصائص المعلومات المحاسبية أن تقدم لمستخدمها في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة لمعالجة الخلل وأوجه القصور في الوقت المناسب، بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر.

– **الوثوق في المعلومات:** لابد للمعلومات المحاسبية أن تتمتع بقدر كاف للاعتماد عليها والثقة فيها، وهذا يستلزم الاهتمام بمبدأ الإفصاح والموضوعية والحيادية لتلك المعلومات ليطمئن متخذ القرار من الثقة في هذه المعلومات، باعتبارها تعبر صادقا وحقيقيا عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتمثل نتائج أعمال الوحدة أفضل تمثيل.

ولتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات لابد من توفر خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المعلنة موضوع البحث لأن الصدق في تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية يعتبر معيارا أساسيا، يجب على مراجع الحسابات الخارجي الالتزام به عند تقديمه لتقريره النهائي.

– **الموضوعية:** مما لا شك فيه أن الموضوعية تعتبر خاصية أساسية من خواص المعلومات المحاسبية، وذلك تجنبا لعملية الانحياز والتأثير الشخصي في عملية القياس المحاسبي من جهة والإفصاح التام عن المعلومات المحاسبية من جهة أخرى مما يدعو عموم المحاسبين في الاتفاق على مسألة أو تلك من المعالجات المحاسبية.

– **الحيادية:** من المسلم به أن المعلومات المحاسبية تهم جهات عديدة ومختلفة من مستخدميها، لدرجة أحيانا تكون مصالحهم متناقضة بعض الشيء، لكن هذا التناقض في المصالح لا تستدعي أو حتى مراجع الحسابات أن ينحازوا في إعدادهم للحسابات وفحصها والمصادقة لمصالح فئة معينة على حساب أخرى.

المطلب الثالث: مقومات نظام المعلومات المحاسبية في البنوك

تتمثل مقومات نظم المعلومات المحاسبية في البنوك في العناصر التالية:

–المجموعة المستندية:

وهي من أهم عناصر أو مدخلات النظام المعلومات المحاسبي، وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات المصرفية الخاصة بأقسام البنك المختلفة، والمستندات هي القيد الأولي في النظام المحاسبي، جزءا لا يتجزأ من أي نظام. حيث

يتم تصنيف وتسجيل وتحليل البيانات في كل مجموعة من المستندات الخاصة بذلك. فإن عملية تصميم المستندات الخاصة بأي نظام محاسبي، يجب أن تحقق هدف مركزيا أن يتمثل في قدرة كل مستند على احتواء أفضل كمية من البيانات، مع مراعاة البساطة والوضوح عند الدورات المستندية. (جعفر، 2007)

أما وظائف المستندات فيكمن حصريا في الوظائف الثلاث التالية (رضوان ، 2009):

- دارة تشكل المستندات مصادر معلومات القيود المحاسبية عن طريق تتبع الصفقات الاقتصادية، وبما أن الصفقات الاقتصادية تتأثر بطبيعة نشاط المشروع فإن طبيعة هذا هي العامل الأول الذي يملي شروط تنظيم المستند ويحدد خط سيره.
- تشكل المستندات وسيلة لإحكام رقابة الإدارة على عمليات المشروع بوساطة وضع طريقة موحدة النقل المعلومات داخل المشروع، وهذا ما يجعل المستندات ودورتها تتأثر بالهيكل التنظيمي للمشروع وحجمه الجغرافي.
- تشكل المستندات سجلا تاريخيا للمعلومات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية التي تحدث في المشروع.

- المجموعة الدفترية:

تعرف الدفاتر والسجلات المحاسبية بأنها مخزن للمعلومات يحتوي على القيود والحسابات المتعلقة بنشاطات الوحدة الاقتصادية ولقد تطور شكل الدفاتر والسجلات، فبينما كانت في الماضي تتمثل بالدفاتر لدى المحاسبة اليدوية، وفإنها بعد استخدام الآلات المحاسبية والحاسب الاليكتروني تحولت إلى بطاقات أو أشرطة ممغنطة أو اسطوانات بما ينسجم مع طبيعة مكننة التسجيل المحاسبي.

على سبيل المثال، تشمل المجموعة الدفترية في ظل نظام المعلومات المحاسبي على السجلات المحاسبية والتحليلية التالية (السيد، 2009):

٧ دفتر اليومية العامة؛

/دفاتر اليومية المساعدة مثل: دفتر الخزينة ودفتر المشتريات ... الخ به

دفاتر الأستاذ المساعدة مثل: دفتر أستاذ مراقبة العملاء، ودفتر استان مراقبة الموردين؛

دفتر الأستاذ العام.

- **دليل الحسابات:**

دليل الحسابات هو أداة لتصنيف العمليات المصرفية المختلفة في إطار تبويب معتمد للحسابات في مجموعة متجانسة. تساعد على مراقبة حسابات دفتر الأستاذ العام، وكذلك للحسابات المستعملة في السجلات الأخرى، وهو بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الأساس في استخدام الحسابات الاليكترونية، كما يساعد دليل الحسابات على إعداد مجموعة التقارير وجداول المتابعة الدورية، اليومية أو الأسبوعية، بدقة وسرعة لمن يطالبها من متخذي القرارات.

الشكل رقم (4): الدورة المحاسبية في البنوك

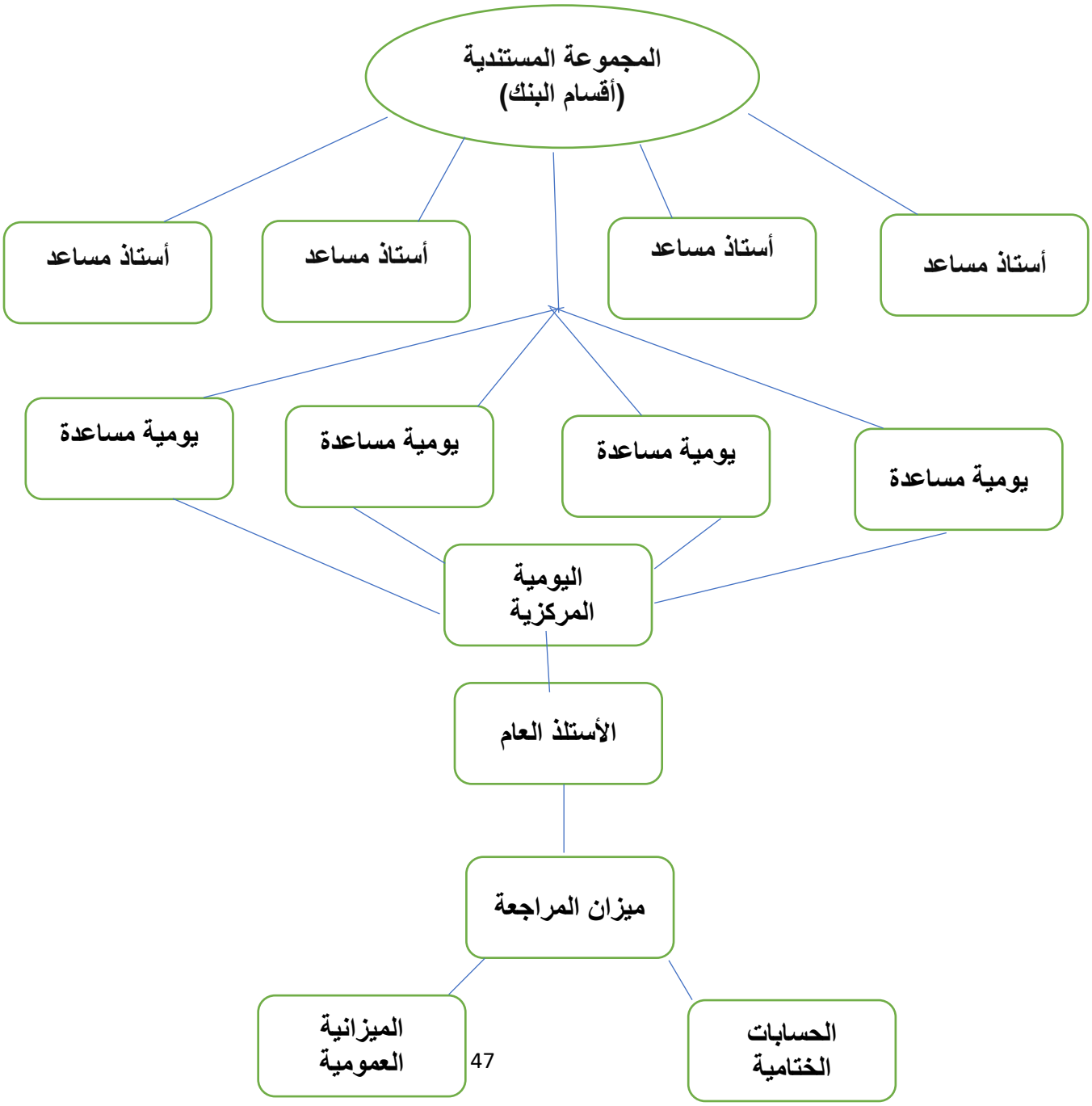

المبحث الثاني: المعلومات المحاسبية

المطلب الأول: تعريف المعلومات المحاسبية

قبل التطرق الى تعريف المعلومات المحاسبية وجب علينا التطرق الى الفرق بين البيانات والمعلومات:

يعبر مصطلح "البيانات" عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها، بمعنى أنها لو تركت على حالها فلن تضيف شيء إلى معرفة مستخدميها، وتستخدم البيانات بصورة معينة أو يتم وضعها في سياق أو ترتيب معين وهو ما يسمى بعمليات تشغيل البيانات للحصول على نتائج ذات معنى ومفيدة لمتخذي القرارات تسمى "المعلومات". إذن يعبر مصطلح "المعلومات" عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيدة لمستخدميها. فمثلا الرقم الممثل للإيراد من المبيعات يعتبر "بيان" يعبر عن حقيقة وقوع عمليات البيع خلال الفترة الحالية. هذا البيان بمفرده لا يعتبر مفيد لمتخذ القرار. أما إذا تم مقارنته برقم مبيعات الفترة السابقة يعطي "معلومة" مفيدة تشير إلى اتجاه المبيعات بالزيادة أو النقص عن الفترة السابقة. أيضا مقابلة الإيرادات من المبيعات مع مصروفات نفس الفترة يعطي "معلومة" مفيدة خاصة بنتيجة نشاط الفترة من ربح أو خسارة. (حسين، 2006)

فالمعلومات إذن هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملا بالنسبة لمستخدميها، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات. (محمد قاسم، 2006)

- تعريف المعلومات المحاسبية

ينطبق على مفهوم المعلومات المحاسبية ما ينطبق على باقي المعلومات الأخرى، غير أن كل معلومة لها خصوصياتها من حيث النظام والآلية التي أنتجتها، وعليه فالمعلومات المحاسبية تعرف على النحو التالي:

المعلومات المحاسبية بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات. (عبد العزيز، 2004)

وفي تعريف أخر "تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة البيانات التي تم جمعها واعدادها بالطريقة التي جعلتها قابلة للاستخدام (مفيدة) بالنسبة للمستخدمين، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة. (أحمد، 2000)

كما عرف مجمع المحاسبة الأمريكي المحاسبة على أنها نظام للمعلومات منذ الستينيات من القرن العشرين، وأن نظام المعلومات بني على مدخل رياضي بطبيعته فهو يجمع البيانات المعرفة جيدا ثم يقوم باستخدامها عن طريق التحليل الرياضي والبرمجة.

ويمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها تلك المعلومات المتضمنة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بنظمة الفرعية المختلفة، أي تلك المقرر عنها في القوائم والتقارير المالية.

المطلب الثاني: خصائص المعلومة المحاسبية

تعددت الدراسات المرتبطة والمهتمة بتحديد خصائص جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن هيئات أو منظمات عالمية أو مهنية رسمية أو غير رسمية والتي تسعى إلى محاولة إعادة الثقة لدى مستخدمي هذه المعلومات من داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية في التقارير والقوائم المفصح عنها من قبل إدارة الوحدة وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، وتنقسم هذه الخصائص الى خصائص أساسية و أخرى ثانوية (شيخ سلمان، 2010) :

أولا: الخصائص الأساسية

1- الملائمة:

الملا عمة تعني أن تكون للمعلومات القدرة على التأثير على عملية اتخاذ القرار، ولذلك من الواجب أن تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تنبؤية حتى تكون ملائمة. وبصفة عامة تعتبر المعلومات ملائمة إذا كان عدم وجودها من شأنه اتخاذ قرار مختلف عن ذلك الذي يتخذ في حالة وجودها.

تعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.

مما سبق يمكن استنتاج أن درجة ملا عمة المعلومات المحاسبية تقاس بمدى تأثيرها على صانع القرار ومساعدته للتوصل إلى القرار، والملا عمة هي على نوعين هما:

النوع الأول: الملا عمة العامة (المطلقة): تتمثل في الملا عمة التي تتحقق عندما تكون المعلومات متلائمة مع احتياجات أكبر عدد من مستخدميها.

النوع الثاني: الملا عمة الخاصة (النسبية): تتمثل في تلك الملا عمة التي تتحقق عندما تكون المعلومات متلائمة مع احتياجات أحد مستخدميها دون آخرين.

وحتى نكون المعلومات المحاسبية ملائمة يشترط أن تتوافر فيها الخصائص الفرعية التالية:

- **القدرة على التنبؤ بالمستقبل:** يعتبر التنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل.

حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن يكون لها قدرة على التنبؤ بالأحداث، أي القدرة على مساعدة متخذ القرار في التوصل إلى تنبؤات صادقة نوعا ما عن النتائج المتوقعة في المستقبل. أو أن تؤدي هذه المعلومة إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية وتخفيض أو تقليل درجة المخاطرة وعدم التأكد.

- **التغذية العكسية:** إن المعلومات تقدم تغذية عكسية عن الأعمال التاريخية والتي تساعد على تأكيد أو تصحيح التوقعات الأولية وهذه المعلومات يمكن أن تستخدم للمساعدة في التوقع للنتائج المستقبلية، وعادة ما تقدم المعلومات الملائمة تغذية عكسية وقيمة تنبؤية في نفس الوقت. فالمعرفة الخاصة بالأنشطة والآثار السابقة تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرار على توقع النتائج الخاصة بالأعمال المماثلة المستقبلية وبالتالي فبدون معرفة عن الماضي فإن أساس التنبؤ يكون غير مكتمل.
- **التوقيت:** يقصد به أن يتم الحصول على المعلومات في وقت مناسب مع وقت الحاجة إليها وإلا فقدت الفائدة المرجوة منها.
- **التقييم:** وهو أن تكون للمعلومات قيمة يمكن تحديدها ومقارنتها مع تكلفة الحصول على تلك المعلومات.
- **القابلية للفهم والاستيعاب:** يقصد بها أن يكون بإمكان مستخدم المعلومات المحاسبية فهمها واستيعاب مدلولاتها لكي يستفيد منها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى.

2- الموثوقية (إمكانية الاعتماد على المعلومات)

تكون المعلومات موثوق بها عندما يجد المستفيد منها أنها تعكس الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها بصدق وموضوعية وغيرها من الخصائص الفرعية التي نتناولها فيما يلي:

- **المصداقية:** يقصد بها توافق المعلومات المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها وذلك بكل أمانة وصدق.
- **الموضوعية:** يقصد بها إعداد المعلومات المحاسبية بعيدا عن كل تحيز.
- **القابلية للتحقق:** يقصد بها إمكانية الوصول لنفس المعلومات من قبل جهات أخرى بشرط أن تكون هذه الأخيرة مستقلة وتستخدم نفس الطرق والأساليب للقياس المستخدمة عند إعدادها.
- **الشمول:** بمعنى أن تكون المعلومات المحاسبية كاملة وأن تشمل كل الأحداث الاقتصادية دون أي حذف حتى لا تصبح مضللة.

ثانيا: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

1- الثبات (الاتساق):

يقصد به الانتظام في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية في المؤسسة وعدم تغييرها من دورة إلى أخرى دون أن يكون ذلك قاعدة مطلقة، إذ يمكن تغييرها بشرط وجود ما يبرر ذلك وينتظر منه أن يؤدي إلى الحصول على معلومات ذات جودة أحسن إضافة إلى وجوب الإفصاح عن ذلك في الدورة التي حدث فيها مع توضيح الآثار المترتبة.

2- القابلية للمقارنة:

يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان بمعنى أن يكون بالإمكان إجراء المقارنة بين معلومات محاسبية لعدة فترات لنفس المؤسسة، كما يمكن إجراؤها بين معلومات محاسبية لعدة مؤسسات مماثلة. والهدف من هذه المقارنة هو تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية والتوصل إلى أخذ فكرة عن مسائل معينة.

وكلما كانت للمعلومات المحاسبية قابلية المقارنة ازدادت منفعتها بالنسبة للمستفيدين منها، مع الإشارة إلى أن هذه الخاصية تتأثر بمبدأ الثبات (الانتظام) في الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة، إذ كلما تم الالتزام بمبدأ الثبات، كلما اكتسبت المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة.

المطلب الثالث: أنواع وأهمية المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: أنواع المعلومات المحاسبية

أولا: أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الإفصاح

حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى نوعين هما (فرجا الله، 2011):

1- **معلومات محاسبية إجبارية:** هي تلك المعلومات الواجب إنتاجها والإفصاح عنها قانونا من طرف المؤسسة الاقتصادية وتتمثل على سبيل المثال في المعلومات المدونة في الدفاتر الإجبارية كدفتر اليومية والمعلومات المتضمنة في القوائم المالية المطلوب إعدادها.

2- **معلومات محاسبية اختيارية:** هي تلك المعلومات غير الإلزامية مثل خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين، التقارير الخاصة للإدارة الداخلية (تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل)، الموازنات وبطاقات التكاليف وغيرها.

ثانيا: أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الغرض من الاستخدام

حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى ثلاثة أنواع هي (الحبيطي و السقا، 2003):

1- معلومات مالية: وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

ويلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وبما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت، وهذه المعلومات تستفيد منها إدارة المؤسسة والجهات الخارجية المختلفة. فهي تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة وأخرى، وكذلك في اكتشاف الانحرافات التي يمكن أن تحدث عن طريق مقارنتها بمعلومات التخطيط المحددة مقدما. ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المحاسبة المالية بالدرجة الأولى.

2- معلومات عن التخطيط والرقابة: وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لأعداد برامج الموازنات الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء

وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبية، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الموجودة في المؤسسة.

ويلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة وتحميل التكاليف الإضافية.

كما يلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التخطيط والرقابة حيث أنها تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من خلال مساعدتها في تجهيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها والبحث في أسبابها وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها قبل فوات الأوان. ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات كل من:

- نظام محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة
- التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية.
- نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التخطيطية.
- نظام الرقابة الداخلية.

3- معلومات لحل المشكلات: وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية.

وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من المنتج داخليا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى.

ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأولى.

ثالثا: أنواع المعلومات المحاسبية من حيث دلالتها

وتتمثل فيما يلي (شبير، 2006):

1- معلومات تاريخية: وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية الميزانية العمومية، قائمة الدخل ... الخ) وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشأة وكذلك تستخدم لأغراض أخرى (أغراض ضريبية وغيرها).

2- معلومات حالية: وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة وتتوفر فيها المميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط.
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة.
- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

3- معلومات مستقبلية: وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة وبحيث تصبح هذه المعلومات معيارا وأساسا للحكم على الأداء في المستقبل وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

رابعا: أنواع المعلومات المحاسبية من حيث مصدرها

1- معلومات داخلية: هي معلومات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة نفسها، تتمثل في تقارير الأداء، الموازنات، القوائم المالية الدورية أو السنوية وغيرها.

2- معلومات خارجية: هي معلومات يتم الحصول عليها من أطراف خارجية عن المؤسسة، تتمثل هذه المعلومات على سبيل المثال في القوائم المالية المؤسسات أخرى يتم التعامل معها كالموردين والزبائن.

خامسا: أنواع المعلومات حسب قابليتها للقياس

1- معلومات كمية: هي تلك المعلومات المعبر عنها سواء بالوحدات النقدية أو بوحدات قياس أخرى والتي تكون معبرة عن أحداث الماضي، الحاضر والمستقبل، كقيمة المبيعات المحققة، عدد الوحدات المنتجة، النقدية الموجودة في الصندوق، الإيرادات المتوقعة من استثمار معين.

2- معلومات وصفية: فهي تلك المعلومات التي تعبر عن عناصر معنوية أو انطباعات وغيرها والتي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أو عددية، كنوع المادة، نوع وأهمية المنتج، آراء وانطباعات المستهلكين المنتجات المؤسسة.

وتوجد تقسيمات أخرى للمعلومات المحاسبية حسب معايير أخرى نذكرها باختصار كما يلي:

سادسا: أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار درجة التفصيل: تقسم إلى معلومات إجمالية ومعلومات تفصيلية.

سابعا: أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار التقسيم الوظيفي: تقسم إلى معلومات مالية ومحاسبية، معلومات تسويقية، معلومات الإنتاج، ومعلومات الأفراد. (فرجا الله، 2011)

الفرع الثاني: أهمية المعلومة المحاسبية

نشأت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، وبذلك فان الهدف من تقديم وتوفير المعلومات المحاسبية تحدد في تحقيق حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات ولاسيما متخذي القرارات.

ومن هنا تتضح لنا أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات، حيث ان متخذ القرار إذ أراد حل مشكلة معينة فانه يلجا إلى تعريفها ثم تطوير بدائل الحلول لها ومن ثم جمع المعلومات لكل بديل، المعلومات التي يجمعها قد يكون في حالة تأكد منها أو في حالة عدم التأكد من المعلومات.

وعليه فان أهمية المعلومات المحاسبية تكمن في شدة الحاجة إليها، لأنها تساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة، كما أنها تمكن المدراء ومتخذي القرار من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بشكل سليم ودقيق.

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسيا لأي مؤسسة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد الموارد الهامة في المؤسسة ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمؤسسات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها للممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة والتي تحيط بالمؤسسة حاليا ومستقبلا وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرار. (عبد الرحمان، 2007)

المطلب الرابع: مستخدموا المعلومة المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وهذا الأمر مرتبط بتعدد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة. مختلف هذه الأطراف تستخدم المعلومات المحاسبية لأغراض مختلفة لكنها تشترك في غرض واحد ألا وهو استغلالها في عملية صنع القرارات.

ويقسم مستخدمو المعلومات المحاسبية على النحو التالي (الحبيطي و السقا، 2003):

1- إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها:

إن الطرف الأول الذي تهمة المعلومات المحاسبية للمؤسسة ويستفيد منها كثيرا يتمثل في إدارتها (المسيرين)، حيث تستخدمها لتقييم أداء المؤسسة ولغرض التخطيط والرقابة وغيرها، وباختصار لأجل صنع القرارات اللازمة

2- المستثمرون (المساهمون) الحاليون والمحتملون

بالنسبة للمستثمرين الحاليين (المساهمون) الذين هم ملاك المؤسسة وبالتالي هم أصحاب المصلحة الرئيسية في معرفة المعلومات المحاسبية، للتعرف على مستوى أداء المؤسسة بصفة دورية. وينصب اهتمامهم في اتجاه تقييم الاستخدام الاقتصادي لرأس مال الملاك (المساهمين) من طرف المسيرين واتخاذ الموقف المناسب عند انعقاد الجمعية العامة للمساهمين وكذلك الخروج بقرار البقاء كمساهمين في المؤسسة من عدمه.

أما بالنسبة للمستثمرين المحتملين فإن اهتمامهم بالمعلومات المحاسبية يفسر برغبة هؤلاء في معرفة مدى جدوى الاستثمار في المؤسسة بشراء أسهمها من عدمه.

3- الدائنون الحاليون والمحتملون:

تمكنهم المعلومات المحاسبية من دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والتي على ضوئها يقررون ما هو مناسب بشأن تعاملاتهم مع المؤسسة.

بالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل كحملة السندات الطويلة والمتوسطة الأجل نجد بأن اهتمامهم ينحصر في ضمان سلامة أصل القرض وفي انتظام سداد الفوائد السنوية. ومن خلال اطلاعهم على المعلومات المحاسبية تتضح لهم هذه المسألة.

وبالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون القصيرة الأجل، كالائتمان التجاري من جانب الموردين وقروض قصيرة الأجل من البنوك وغيرها من الديون التي تدخل ضمن هذا النوع، نجد بأن هؤلاء يهتمون بمدى قدرة المؤسسة على سداد هذه الالتزامات في مواعيدها، مما يجعل المعلومات المحاسبية بالنسبة لهم أمرا ضروريا لمعرفة نتائج الأعمال الجارية وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

أما الدائنون المحتملون فإنهم يهتمون بمدى تشيع المؤسسة بالديون ومدى قدرتها على السداد ولا يمكنهم معرفة ذلك إلا بعد حصولهم على المعلومات المحاسبية التي تخص المؤسسة المعنية.

4- العملاء:

يهتم العملاء بالمعلومات المحاسبية للمؤسسة للتأكد من مركزها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

5- العاملون ونقاباتهم:

إن العاملين ونقاباتهم يستفيدون أيضا من المعلومات المحاسبية، فعلى أساسها يمكنهم المساومة فيما يتعلق بتحديد الأجور والمكافآت والحوافز وتحسين ظروف العمل وتهيئة المصالح الاجتماعية.

6- الجهات الحكومية المعنية:

من أهمها الوزارة المكلفة بالقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، إدارة الضرائب، أجهزة الرقابة الأجهزة المكلفة بالإحصاء والتخطيط وغيرها. فكل جهة من هذه الجهات تهتم بالمعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة بما يهم اختصاصاتها.

المبحث الثالث: أثر التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية

بعد أن تطرقنا في المبحثين السابقين إلى نظام المعلومات المحاسبية باعتباره منتج المعلومات المحاسبية، والى مفاهيم عامة حول هذه الأخيرة، نحاول في هذا المبحث التطرق بشيء من التفصيل إلى مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية، وأخيرا دراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي وجودة هذه المعلومات.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية

يعتبر مصطلح جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها على الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب، وذلك نظرا لاختلاف الأهداف والقرارات المتخذة من قبل مستخدمي التقارير المالية، وأيضا نظرا لتعدد مقاييس الجودة وبالتالي تحديد مفهوم دقيق لها، ويمكن تعريفها كما يلي:

التعريف الأول: الجودة تعني مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها القوائم المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها (أبو حمام، 2009).

التعريف الثاني: تعد جودة المعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي من حيث كفاءة تشغيله وجودة تصميمه، كما أن جودة المعلومة المحاسبية تكمن في قدرتها على

إضافة قيمة لمتخذي القرارات الاقتصادية وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تحفزهم على اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف تلك الجهات وتخفض من احتمالات عدم التأكد المصاحبة لتلك القرارات (الدوغجي).

التعريف الثالث: جودة المعلومة المحاسبية تعبر عن الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومة المحاسبية، وذلك لمساعدة مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم بالإضافة إلى أن هذه الخصائص يجب أن تكون ذات فائدة كبيرة وخاصة في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (جربوع، 2002).

التعريف الرابع: جودة المعلومات المحاسبية أن تتمثل في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد التقارير المالية من جهة وفي تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيقات محاسبية بديلة وفي التمييز بين ما يعد ضروري وما لا يعد كذلك من جهة أخرى (حسين، 2006).

كما تتحدد جودة المعلومات بمدى فائدتها لكل من المسؤولين عن وضع المعايير وإعداد القوائم المالية التي تكون خالية من التحريف والتضليل ومعدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية وبمدى قدرتها على تحفيز مستخدمي المعلومات بجعلهم أكثر كفاءة في اتخاذ قرارات فعالة تؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة ككل، كما تمكنهم من وضع الخطط اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة والرقابة على مستويات الأداء والتأكد من تنفيذ ما تم تخطيطه واتخاذ الإجراءات التصحيحية بعد اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة جودة المعلومة المحاسبية

هناك من العوامل التي ما من شأنه أن تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية، هذه العوامل تقسم إلى ثلاثة أنواع، عوامل تتعلق ببيئة العمل أو النشاط المحاسبي، وعوامل تتعلق بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها، إضافة إلى تقارير المراجعة الخارجية.

أولا: العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية: إن النظم المحاسبية تعمل في ضل تلك البيئات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية)، وغيرها من الجوانب المستمرة في تغيرها في البلدان المختلفة بمرور الزمن فإنها بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وأن البيئة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية وأن تلك البيئة تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية

والاجتماعية على المستوى الكلي. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية إلى: اقتصادية، اجتماعية، قانونية وسياسية كما يلي:

أ- **العوامل الاقتصادية:** تساعد النتائج الاقتصادية للقرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين للمعلومات تكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدموا المعلومات في سبيل الحصول على هذه الأخيرة، كما تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد في الدولة ففي ظل نظام الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة حيث يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات متخذي القرارات الاقتصادية بينما في ظل نظام الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض إحكام المراقبة المركزية ومن العوامل الاقتصادية كذلك نجد التضخم ففي ظل ارتفاع معدل التضخم يجعل من المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا للتكلفة التاريخية غير ملائمة (أبو زيد، 2005).

ب – **العوامل الاجتماعية:** تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت.. إلخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة ربع سنوية مثلا، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.

وتعتبر المحاسبة عن المسؤولية أحدث مراحل التطوير المحاسبي والتي تتطلب نموذجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان ويتطلب نموذج المحاسبة الاجتماعية التوسع في القياس المحاسبي بحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات الوحدة الاقتصادية وتتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي (المجهلي، 2009).

ج – **العوامل القانونية:** تتمثل العوامل القانونية أساسا في مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية، التي تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.

فالممارسة المحاسبية تتأثر سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى. ولا شك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات والتمسك والالتزام الدقيق بها أمرا مرغوبا فيه ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجود في مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية (تركي، 1993).

د- العوامل السياسية: العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية الاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، وعلى المؤسسة والمهنة تقع مسؤولية توجيهه وتطوير إمكانيتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق.

إن وضع وإنشاء المعايير المحاسبية هو بالدرجة الأولى نتاجا لتصرف سياسي والذي انتقدت فيه ممارسة الرقابة من طرف واحد على وضع المعايير والتأكيد على ضرورة إيجاد هيئة اتحادية لوضع المعايير تأخذ في عين الاعتبار المصالح المتعددة للأطراف المستفيدة منها دون تحيز.

وقد تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية، كما أن إعداد السياسة المحاسبية لا يختلف جوهريا عن السياسات الخاصة بإعداد الإحصائيات الاقتصادية وهو بالدرجة الأولى عملا فنيا، ويجب التركيز أولا على الحصول على دقة العرض والإفصاح عن المعلومات الملائمة ويجب أن تتم محاولة صادقة لتحقيق الحياد فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية (أبو زيد، 2005).

هـ - العوامل الثقافية: الجدير بالذكر أنه كلما تغير المستوى الثقافي لأي بلد كلما تغير أيضا هيكل نظم العمليات المحاسبية ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص، فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على الأغلبية من الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة ، وعلى العكس في البلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أفضل وكذلك بالنسبة لوضع المنظمات المهنية ففي الدول التي لها السبق في إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسة المحاسبية فيها، تولي هذه المنظمات اهتماما متزايد في الوقت

الحاضر ونجد أن هذه المنظمات تلعب دورا كبيرا في التأثيرات على جودة المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية (المجهلي، 2009).

ثانيا: العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية

في وقتنا الحاضر يعتبر الحاسوب المعلوماتية من أهم الوسائل المستعملة والمساعدة على إنتاج معلومات محاسبية تتميز بالجودة وخاصة من حيث دقتها وسرعة إنتاجها وبأقل تكلفة وفي وقت قصير، لهذا يعتبر استخدام هذا النوع من الأجهزة من العوامل المساعدة على التحسين في جودة المعلومات المحاسبية، وعلى العموم ولاختبار نوعية المعلومات المحاسبية فإنه من الممكن التركيز على بعض الجوانب التالية (طاسيني، 2005):

أ- **التصوير والتمثيل:** وهو ما يقصد به تلائم الواقع مع شكل المعلومة ومستخدميها وأن يكون تمثيل الواقع مفهوما لمستعمليه.

ب- **التأكد:** يفترض أن تعكس الأرقام المعطاة كمعلومة صورة موضوعية للواقع، حيث ينبغي أن يؤدي إعداد أخر لنفس النتيجة.

ت -**من أجل الحصول على المعلومة:** باستعمال قاعدة بيانات متاحة لقرائها فأنه تكون الإجابة عن تساؤل ما بسرعة بعد صياغته، بتعبير آخر المعلومة المخزنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة والطلب عليها.

د- **التحديد:** المعلومات المحددة بدقة هي تلك المعلومات التي تعطي تفاصيل أكثر بحيث يكون القياس الرقمي مثلا يحمل الكثير من الأجزاء العشرية وبالتالي عدد التصنيفات للفئات يكون كبيرا وقد يؤدي هذا التفصيل إلى عدم الفهم أو رفع احتمال الخطأ، فهذا يحتم أن يؤخذ العنصر بكل الجوانب.

هـ - **كمال المعلومة وتمامها:** الحصول على صورة شاملة لكافة المعلومات الضرورية.

و - **الملائمة:** تهدف المعلومات لاتخاذ القرار أو القيام بنشاط ما وتعتبر "الملائمة للمعلومة المفصح عنها عنصرا أساسيا ومعيارا في المحاسبة تعد وفقه المعلومات على أساس منفعتها، وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها أو النتائج المنتظر الحصول عليها ويقترن مفهوم الملائمة أساسا بالمصداقية والصورة الوافية للمعلومات التي يتطلبها مستعملوها.

ثالثا: تقارير المراجعة الخارجية: يجدر بنا التذكير على أن المعلومات المحاسبية والمالية كانت وما تزال غير موثوق فيها لدى الكثير من مؤسساتنا مما يثقل كاهل متخذي القرارات في مختلف المستويات كما تصعب مهمة مصلحة

الضرائب عند فحصها لتلك الحسابات بهدف فرض الضرائب والرسوم عليها، بالإضافة إلى تضليل كل راغب في التعامل معها حالة اعتماده على بياناتها (بوتين، 2008).

كما يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية أن المعلومات المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كافي حول مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروريا، ولذلك فان عملية مراجعة الحسابات الخارجية (المستقلة) للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات حيث يقوم عادة مراجع الحسابات بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير رسمي.

حيث يعتبر رأي مراجع الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقياسا لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات ، حيث تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر بحيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة (صادقة) حول ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي فان رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره ،يمثل مقياس لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة على أن يكون كل ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف والمقبولة قبولا عاما والتي تعزز عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأنها لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريف مع افتراض استقلال المراجع واطلاعه على المعلومات الكافية عن أعمال المؤسسة، إضافة إلى تمتع المراجع بخبرة عالية في تنفيذ متطلبات إعداد التقارير والبيانات المالية (سردوك، 2004).

المطلب الثالث: تقييم جودة المعلومة المحاسبية ومعاييرها

أولا. تقييم جودة المعلومات المحاسبية

تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءا على تلك المعلومات وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة (التكلفة / العائد) إلا أن تقدير تكلفة المعلومات يمكن أن يتم بدقة لكن تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس السهولة نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانيات إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات.

إن المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها وهناك عوامل تحدد درجة جودة المعلومات المحاسبية للمستخدم أو لمتخذ القرار وهي (نمر و صديقي، 2001):

- **المنفعة:** هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها، كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:

– منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.

– منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها.

– منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها.

– منفعة التقييم (تصحيحية): أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

- **الدقة:** إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.
- **التنبؤ:** كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة لان من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عون المستقبل.
- **الفعالية:** هي العلاقة بين الأهداف والنتائج أي مدى تحقيق المعلومة الأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.
- **الكفاءة:** هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج أي أن تكوون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من ورائها.

إن قيمة المعلومات تمثل قيمة التغير في القرار واستعمالها في اختيار البدائل ويتم حسابها بالفرق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار الثاني مطروحا منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية التي أدت إلى تغيير القرار وبالتالي فإنه إذا لم تؤدي المعلومات المحاسبية الجديدة إلى تغيير القرار المتخذ سابقا فإن قيمة هذه المعلومات تساوي الصفر.

ثانيا. معايير جودة المعلومات المحاسبية

تتحقق جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تتمتع بهذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعود في ضل مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها وتتمثل هذه المعايير في (هوام و لعشوري ، 2010):

- **معايير قانونية:** تسعى العديد من الهيئات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق الالتزام بها من خلال من تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه الهيئات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.
- **معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأن أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ويتوقف هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الرقابة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة ، وتقييم المخاطر وتحليل العمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

نستنتج أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المؤسسة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، وهذا ما ينطبق على المراجعة باعتبارها أداة من أدوات الرقابة مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الايجابي للرقابة.

- **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير محاسبية والمراجعة لضوابط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة مون قبول الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

مما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع متطلبات المراجعة وزيادة ثقة الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، وأن النزاهة والأمانة لا تتحقق إلا بتوفر الخاصيتين في كل من معدي ومراجعي المعلومة المحاسبية عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين المالك والإدارة وبالتالي نجاح المؤسسة.

- **معايير فنية:** إن توفير معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومة مما يعكس بدوره على جودة القوائم المالية، ويزود ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين ، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع

الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بالإدارة ولذلك فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباط وثيقا بالحصول على معلومات ذات جودة.

المطلب الرابع: دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

يعتبر التدقيق الداخلي أداة من أدوات الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، ومن بين الأهداف التي يسعى التدقيق الداخلي لتحقيقها هي التأكد من صحة وسلامة وملاءمة المعلومات المالية والمحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وبالتالي المساهمة في تحسين جودة ونوعية هذه المعلومات، إذ يعد التدقيق الداخلي من بين العوامل المؤثرة على نوعية المعلومة المحاسبية.

ويساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية من خلال الدور الذي يقوم به في تقييم و مراجعة مختلف العمليات والأنظمة داخل المؤسسة، وخاصة نظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم بإنتاج المعلومات المحاسبية والتي تمثل مخرجاته، فمن خلال إجراءات التدقيق والفحص التي يقوم بها المدقق الداخلي على عناصر ومكونات نظام المعلومات المحاسبي من تدقيق وفحص مدخلاته، ومراقبة عملية المعالجة عليها، وفحص مخرجاته بهدف الاطمئنان من سلامتها وجودتها لتكون أساسا لإعداد مختلف التقارير والقوائم المالية التي تعكس أداء ووضعية المؤسسة ومركزها المالي، وبالتالي المساعدة في ترشيد القرارات .

أولا. دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تدقيق نظام المعلومات المحاسبية

يقصد بتدقيق نظام المعلومات المحاسبي او تدقيق نظم معالجة البيانات عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام الحاسوب يساهم في حماية أصول المؤسسة، ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفعالية، ويستخدم مواردها بكفاءة.

وتكمن أهمية تدقيق نظام المعلومات فيما يلي (لطفي أ.، 2007):

- الاطمئنان على سلامة ودقة البيانات الداخلة والمعلومات الخارجة.
- التأكد من سلامة نظم المحاسبية والمالية وكفاءتها في تشغيل البيانات.
- الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.
- المحافظة على الموجودات بطريقة سليمة والاطمئنان من كفاءة تشغيلها.
- تقييم مدى فعالية نظم الضبط الداخلي.
- التأكد من مدى سلامة وفاعلية الخطط وبيان مدى الالتزامات بالسياسات والبرامج التحقيق أهداف المؤسسة.

- تقييم الأداء وتقديم التوصيات والإرشادات للتطوير إلى الأحسن.

ثانيا. دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية

يعتبر التدقيق الداخلي جزء مهما من نظام الرقابة الداخلية فهو يقع على قمة هذا النظام، كما أن دوره تغير من التركيز فقط على الجوانب المالية لتشمل أيضا الجوانب الإدارية ومساهمته في إضافة قيمة للمؤسسة، وكذا تقديمه للخدمات الاستشارية. فرأي مدير التدقيق الداخلي حول كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية أصبح مهما وشائعا خصوصا مع المستجدات التي ظهرت في بيئة الأعمال، ولعل أهمها قانون Sarbanes Oxley سنة 2002، وتطور المعايير الدولية للتدقيق الداخلي. وفي هذا الإطار أكد المعيار الفرعي (2130) بأنه يجب أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المؤسسة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها، والدفع لتحسينها المستمر.

كما أشار المعيار الفرعي (2130) على ضرورة سعي المدقق الداخلي من خلال تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلية إلى توفير معلومات ذات موثوقية ومصداقية (كحلولي و معطى الله، 2018).

الشكل رقم (5): دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

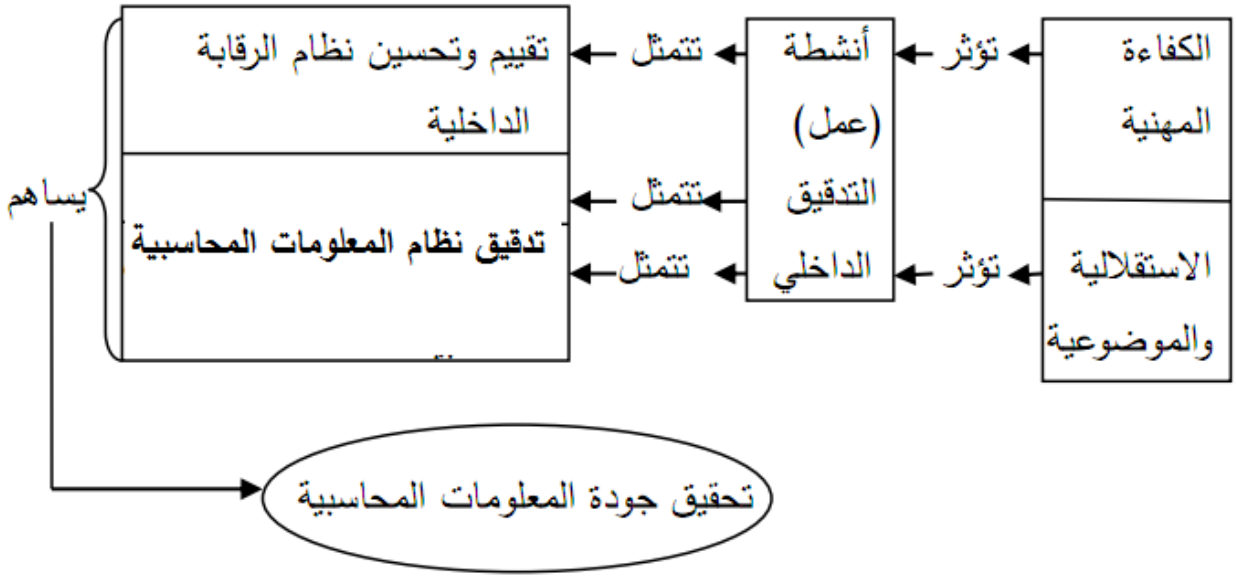

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجانب النظري

خلاصة الفصل:

تعد المحاسبة نشاط خدمي يهدف إلى توفير معلومات كمية ذات طبيعة مالية لمختلف الأطراف والجهات التي لها علاقة بالأنشطة الاقتصادية للمؤسسة سواء كانوا من داخل المؤسسة أو من خارجها، ومع التطور الوظيفي الذي عرفته المحاسبة فقد أصبحت الآن تشكل نظاما للمعلومات يقوم بتوفير المعلومات المحاسبية بمختلف أنواعها، إذ يعد نظام المعلومات المحاسبي السليم أحد أهم المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال، ومن أهم فروع نظام المعلومات ككل، فهو يهدف إلى مساعدة العديد من المستخدمين من خلال تزويدهم بالمعلومات اللازمة لاتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالمهام والأنشطة التي يقومون بها، لذلك يحرص مستخدمو المعلومة المحاسبية وخاصة إدارة المؤسسة على ضمان جودة ونوعية تلك المعلومات من خلال فرض آلية رقابية عليها والمتمثلة في التدقيق الداخلي، حيث يعد التدقيق الداخلي من أهم الوسائل التي تستخدمها الإدارة للتأكد من صحة العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وتقييم فعالية نظام المعلومات المحاسبي وتحسين مخرجاته.

الفصل الثالث

تمهيد:

بعدما تم التطرق في الفصلين الأول والثاني من هذا البحث إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتدقيق الداخلي وجودة المعلومة المحاسبية وإبراز العلاقة بينهما، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى الجانب التطبيقي للدراسة. والتي قادتنا إلى مجموعة من البنوك على مستوى ولاية بسكرة، أين سيتم التعرف على واقع التدقيق الداخلي بالبنوك ومساهمته في تحسين جودة المعلومة المحاسبية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية اعتمادا على أسلوب التحري المباشر لاختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة، وهذا سيكون خلال توزيع استبيان يحتوي على أسئلة مندرجة تحت محاور محددة هي في الأصل إجابات عن الإشكاليات المطروحة.

لهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الطرق والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: الطرق والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

قصد استيفاء الجزء التطبيقي من الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان لما له من أهمية في الحصول على بيانات من الأفراد خلال فترة قصيرة، بالإضافة إلى معرفة آراء المتخصصين حول الموضوع.

المطلب الأول: مراحل تصميم الاستبيان ومحتواه

أولا. تصميم الاستبيان:

1. **التصميم الأولي للاستبيان:** وهي الخطوة الأولى في عملية إعداد الاستبيان، وفيها تم جمع البيانات والمعلومات اعتمادا على الجانب النظري من الدراسة، وبعدها تم صياغة مجموعة من الأسئلة آخذين بعين الاعتبار إشكالية وفرضيات الدراسة، ولقد حاولنا جعل الأسئلة سهلة واضحة.

2. **التصميم النهائي للاستبيان:** تم في هذه المرحلة إجراء التعديلات اللازمة بناءاً على ملاحظات وتوصيات الأستاذ المشرف، ثم تصميم الاستبيان بشكله النهائي، ومن ثم تم توزيعه على أفراد العينة عن طريق إجراء مقابلات خاصة معهم لشرح أهمية ومضمون الاستبيان، وهذا من أجل ضمان الحصول على عدد مقبول من الاجابات والبيانات.

ثانيا. محتوى الاستبيان:

تضمن الاستبيان مقدمة من أجل تقديم الموضوع للمستقصي منهم، وتعريفهم بالهدف الأكاديمي وتشجيعهم على المشاركة في إطار أكاديمي، كما بينا أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا الأغراض البحث العلمي، كما تم توضيح وتعريف المصطلحات التي يمكن أن تكون غير مفهومة للعينة المستجوبة. ويتكون هذا الاستبيان من 43 سؤالا وزعت في ثلاث محاور، ولقد تم تبويب أسئلة الاستبيان كما يلي:

-الأسئلة الديموغرافية : تتضمن بيانات عامة، الغرض منها جمع معلومات تخص الفرد المستجوب.

- المحور الأول: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بالتدقيق الداخلي في البنوك، ويتضمن (16) أسئلة.

- المحور الثاني: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بالمعلومات المحاسبية في البنوك، ويتضمن (14) أسئلة.

- المحور الثالث: يحتوي الأسئلة المرتبطة بدور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك الجزائرية، وتضمن (13) أسئلة.

المطلب الثاني: عينة الدراسة والأدوات المستخدمة

أولا. عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنك المركزي مجموعة البنوك التجارية العاملة في ولاية بسكرة بالإضافة الى المدققين الداخليين المتواجدون على مستوى المديريات العامة والجهوية، والتي بلغ عددها ثمانية بنوك تجارية والبنك المركزي، هي:

BNA.CPA.BDL.BADR.SGA.BNP.TRUST.ALSALAM.BCA

إذ تم اختيار عينة الدراسة من مدير الوكالة والمدقق الداخلي والمحاسب وبعض الموظفين كالمكلف بالدراسات والقروض والزبائن لهذه البنوك، والاستبيانات الموزعة هي 40 استبان بمعدل، حيث تم استرجاع 35 استبان من أصل 40 وذلك بنسبة (77. 33%)، حيث سيتم جدول التالي تبيان مجموع الاستبيانات الموزعة والمستردة:

جدول رقم (1): توزيع الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة

	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المهملة	الاستبيانات الصالحة
العدد	40	5	35
النسبة	100%	12.5%	87.5%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الاستبيان

الشكل رقم (6): توزيع الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة

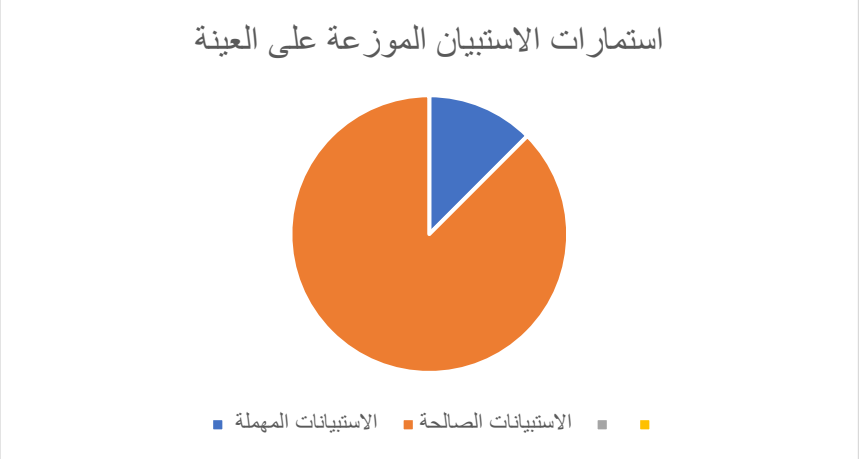

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL.

ثانياً. الأدوات المستخدمة في الدراسة:

1. الأدوات الإحصائية:

- **اختبار صدق وثبات الاستبيان:** لاختبار صدق وثبات الاستبيان والتأكد من مصداقية المستجوب على أسئلته ولكل متغير على حدا فقد تم استخدام معامل ألفا كرون باخ والذي يأخذ قيمة تكون محصورة بين (1-0).
- **نتائج اختبار الاستبيان:** عندما قمنا بتطبيق معامل ألفا كرون باخ من اجل اختبار الثبات في إجابات عينة الدراسة المكونة من (35) فرداً تحصلنا على القيمة ألفا (,877) وهذا يدل على ان الارتباطات بالإجابات جيد ومقبول احصائياً.

الجدول رقم (2): تحديد معامل صدق وثبات أداة الدراسة

محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
03	42	0.877	0.936

2. استخدام مقياس لكارت الثلاثي: حيث يتكون المقياس المقترح من مجموعة من الأسئلة التي تختلف بصددها وجهات النظر، مستخدمين ثلاث أنماط للإجابة حيث تتدرج من: معارض، محايد، موافق، حيث تعطي الإجابة التي تمثل أعلى مستوى للاتجاهات الإيجابية ثلاث درجات فدرجتين ثم درجة واحدة وهكذا بالعكس الاتجاهات السلبية، كما يلي:

الجدول رقم (3): مجالات الإجابة على الاستبيان واوزانها

الدرجة	1	2	3
التصنيف	معارض	محايد	موافق

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي، ثم نحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط الحسابي كما هو موضح في الجدول الموالي، والذي يتم من خلاله تحديد اتجاه عينة الدراسة وذلك بإتباع سلم لكارت الثلاثي:

الجدول رقم (4): معايير تحديد الاتجاه

المتوسط الحسابي	من 1 الى 1.66	من 1.67 الى 2.33	من 2.34 الى 3
المستوى	1	2	3

ثالثا. معالجة استمارة الاستبيان:

بعد الحصر النهائي لعدد الاستمارات الصالحة للدراسة قمنا بعرضها على برنامج الجداول الالكترونية(EXCEL) ، بغرض معالجة المعطيات والذي قوم بدوره بترجمة البيانات من شكل جداول إلى رسومات بيانية، وذلك من أجل تسهيل عملية التحليل، كذلك استخدمنا البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية(SPSS) .

وبناءا على الأساليب السابقة اعتمدنا على التحليل الإحصائي الوصفي، ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها استخدمنا مجموعة من الأساليب الإحصائية، وهي كالتالي:

- حساب المتوسطات الحسابية لكل عبارة من العبارات الواردة في الاستبيان وكذا المحور.
- قياس الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد العينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية.
- استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة.
- حساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة.

المطلب الثالث: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

سنحاول في هذا المطلب أن نقوم بدراسة التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية:

- الجنس
- الوظيفة
- المؤهل العلمي
- التخصص العلمي
- سنوات الخبرة

أولا. توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

الجدول رقم (5): توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	24	69%
اناث	11	31%
المجموع	35	100%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

الشكل رقم (7): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الجنس

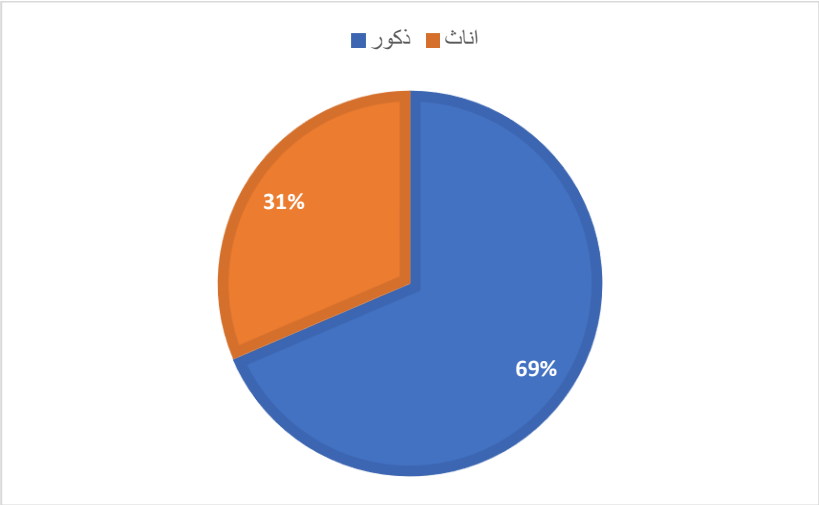

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL.

من خلال الجدول رقم (5) والشكل رقم (7) واللذان يبينان لنا توزيع النسب حسب الجنس لأفراد العينة، نلاحظ أن معظم أفراد العينة هم من الذكور حيث بلغت نسبتهم 96 أما نسبة الاناث فكانت 31.

ثانيا. توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الممارسة:

الجدول رقم (6): توزيع العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
مدقق داخلي	10	29%
محاسب	7	20%
مدير مالي	8	23%
مكلف بالدراسات	6	17%
وظيفة أخرى	4	11%
المجموع	35	100%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

الشكل رقم (8): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الوظيفة

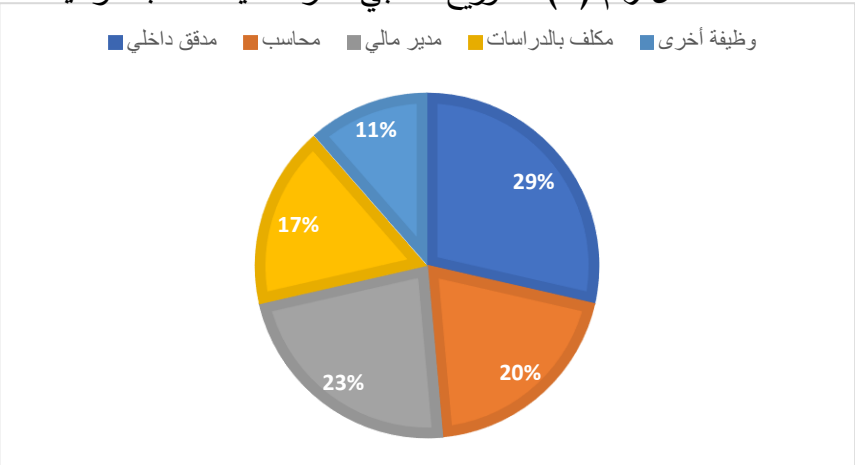

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL.

من خلال الجدول رقم (6) والشكل رقم (8) واللذان يبينان لنا توزيع النسب حسب الوظيفة لأفراد العينة نلاحظ أن نسبة المدققين الداخليين بلغت 29% أي ان اغلب افراد العينة مدققين، يليها مباشرة المديرين بنسبة 23% والمحاسبين بنسبة 20%، والمكلفين بالدراسات بنسبة 17%، وأخيرا وظائف أخرى بنسبة 11% (مثل: المكلفين بالقروض، المكلفين بالمقاصة، عون اداري).

ثالثا. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (7): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريا	1	03%
ليسانس	16	43%
ماستر	15	43%
ماجستير	3	11%
المجموع	35	100%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

الشكل رقم (9): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المؤهل العلمي

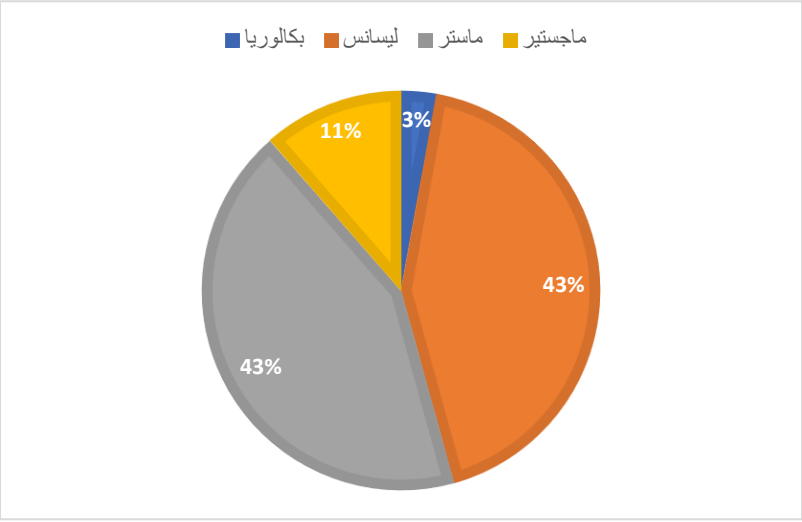

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL.

من خلال الجدول رقم (7) والشكل رقم (9) واللذان يبينان لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة نلاحظ أن نسبة حاملي شهادة ليسانس متساوية مع نسبة حاملي شهادة ماستر حيث قدرت نسبة كل منهما 43% وذلك يعود الى أن أغلب البنوك توظف أصحاب الشهادات، تليهما نسبة 11% لحاملي شهادة ماجستير، أما نسبة حاملي شهادة البكالوريا فكانت 03%، وعليه يمكن القول أن أغلبية أفراد العينة متحصلين على شهادات عليا و هذا يدل على أن العينة مؤهلة.

رابعا. توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:

الجدول رقم (8): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	10	29%
تدقيق	7	20%
مالية	7	20%
اقتصاد	6	17%
نقود وبنوك	5	14%
المجموع	35	100%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

الشكل رقم (10): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب التخصص العلمي

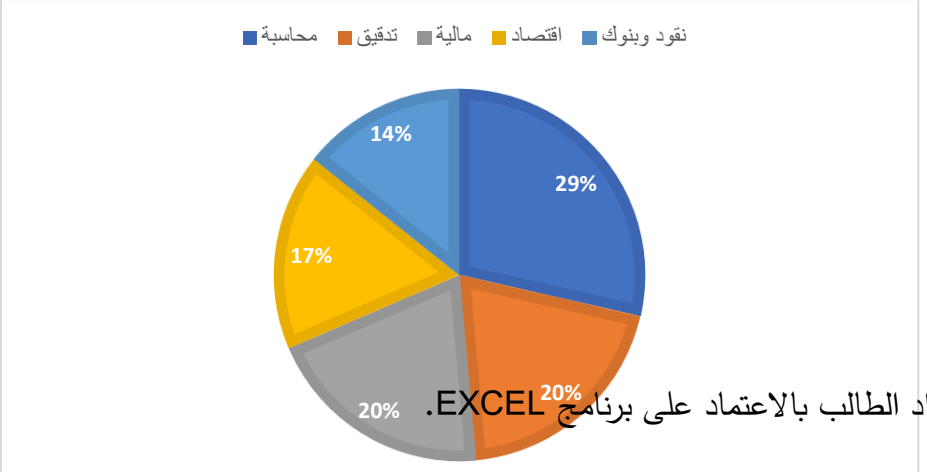

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL.

من خلال الجدول رقم (8) والشكل رقم (10) واللذان يبينان لنا توزيع النسب حسب التخصص العلمي لأفراد العينة نلاحظ أن نسبة 29% من أفراد العينة متخصصين في المحاسبة وهي النسبة الأعلى، يليها كل من المتخصصين في التدقيق والمالية بنسبة متساوية قدرت 20%، ثم نجد تخصص الاقتصاد بنسبة 17%، وأخيرا 14% لتخصص نقود وبنوك.

خامسا. توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

الجدول رقم (9): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	8	23%
من 5 الى 10 سنوات	10	29%
أكثر من 10 سنوات	17	48%
المجموع	35	100%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

الشكل رقم (11): التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة

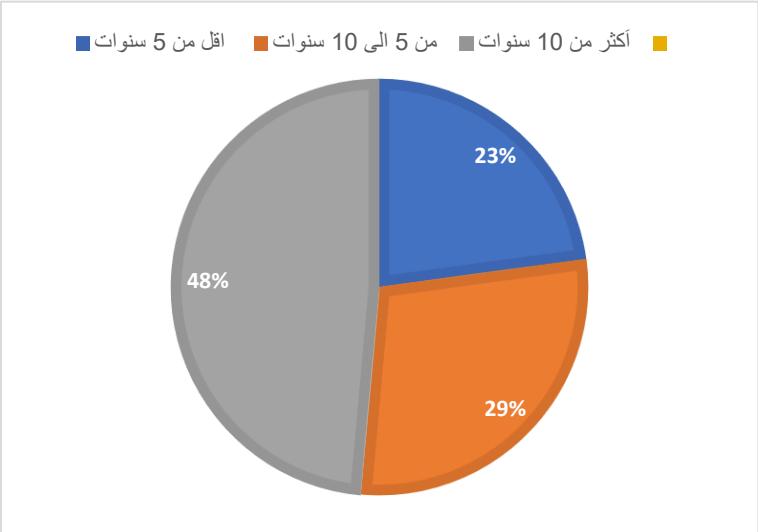

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL.

من خلال الجدول رقم (9) والشكل رقم (11) واللذان يبينان لنا توزيع النسب حسب سنوات الخبرة لأفراد العينة نلاحظ أن نسبة 48% خبرتهم أكثر من 10 سنوات وهذه النسبة جد مهمة كونها تعزز من صدق الإجابات، تليها نسبة 29% التي تمثل الأفراد الذين لديهم خبرة ما بين 5 الى 10 سنوات، اما الباقي والذين لا تتجاوز خبرتهم 5 سنوات كانت نسبتهم 23% وهي أقل نسبة في العينة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

سنحاول في هذا المبحث عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وإجراء تحليل لها وتفسيرها بهدف اختبار صحة فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: دراسة صدق وثبات الاستبيان

يقصد بالثبات الحصول على نفس النتائج في حالة إعادة تطبيق الاستبيان على نفس العينة وفي نفس الظروف أو في ظروف مشابهة من قبل باحث آخر أي استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه. أما الصدق فيعني مدى صلاحية الاستبيان لقياس الجانب الذي نود قياسه أي أن الاستبيان يقيس ما وضع لقياسه ويحسب عن طريق حساب جذر معامل الثبات.

أولا. ثبات الاستبيان:

للتأكد من ثبات الاستبيان تم استخراج معمل ألفا كرون باخ، حيث تم تقدير معامل الثبات لكل محور وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (10): مقياس الثبات ألفا كرون باخ لمحاور الاستبيان

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول	16	0.744	0.862
المحور الثاني	13	0.817	0.904
المحور الثالث	13	0.831	0.911

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلا الجدول رقم (10) نلاحظ أن معامل الثبات للمحور الأول بلغ 74% في حين أن المحور الثاني 82% أما المحور الثالث 83% وهي قيم مقبولة في مثل هذه الدراسات.

ثانيا. صدق الاتساق الداخلي الفقرات الاستبيان:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لكل محور، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، كما يلي:

1. صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول:

الجدول رقم (11): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1. يتوفر بنككم على مصلحة خاصة بالتدقيق الداخلي في الوكالة	0.408	0.015
2. يتوفر بنككم على مصلحة خاصة بالتدقيق الداخلي في المديرية العامة	0.510	0.002
3.يرتبط قسم التدقيق الداخلي تنظيما بأعلى مستوى اداري في البنك	0.679	0.000
4.يتوفر ميثاق للتدقيق الداخلي يوضح أهداف وصلاحيات ومسؤوليات قسم التدقيق في البنك	0.668	0.000
5.يساهم التدقيق الداخلي في توفير معلومات حول جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية في البنك	0.728	0.000
6.المدقق الداخلي لديه صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية	0.627	0.000
7.المدقق الداخلي بحاجة دائما للتدريب والتكوين المستمر	0.413	0.014
8.المدقق الداخلي يواجه بعض المعوقات في الاطلاع على كافة سجلات وملفات وبيانات البنك	0.402	0.016
9.يفترض ان يكون للمدقق الداخلي معرفة كافية للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	0.369	0.029
10.يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي اظهرتها عملية التدقيق الداخلي	0.475	0.004

11.يقوم المدقق الداخلي برفع التقارير عن نتائج التدقيق فور الانتهاء منها	0.475	0.004
12.يساهم التدقيق الداخلي على توفير معلومات مفيدة لأتخاد القرارات المالية للبنك	0.493	0.003
13.يساعم التدقيق الداخلي في تطوير نظام الرقابة الداخلية للبنك لزيادة جودة الأداء	0.399	0.018
14.العناية المهنية للمدقق الداخلي في البنك ترفع كفاءة وفعالية في أنشط البنك التمويلية	0.695	0.000
15.يؤدي المدقق الداخلي للبنك أعمال وفقا لمعايير مهنية محلية ودولية عالية الموثوقية	0.455	0.006
16.سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي واضحة لدى كل العاملين في البنك ويستفاد منها في كل المعلومات المحاسبية المطلوبة	0.372	0.28

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

بين الجدول رقم (11) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي للفقرات، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 (أي 5%)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت له.

2. صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني:

الجدول رقم (12): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1.يتوفر بنككم على نظام المعلومات المحاسبية	0.786	0.000
2.نظام المعلومات المحاسبي مركزي وليس في الفروع	0.480	0.003
3.التجهيزات والمعدات اللازمة لنظام المعلومات المحاسبية متوفرة في البنك على مستوى الفرع	0.531	0.001
4.التجهيزات والمعدات اللازمة لنظام المعلومات المحاسبية متوفرة في البنك على مستوى المديرية العامة	0.640	0.000

5.الفروع تتحصل على معلومات محاسبية دورية من المركز الرئيسي ولا تملك أي نظام معلومات محلي لها	0.441	0.008
6.يوفر لكم البنك التدريب على استخدام نظام المعلومات المحاسبية	0.703	0.000
7.يتلقى مستعملي المعلومات المحاسبية دورات تدريبة لتطوير مهاراتهم بشكل دوري مستمر	0.486	0.003
8.يتمتع نظام المعلومات المحاسبة في بنككم بعناصر الامن والسرية الكافية	0.621	0.000
9.يوفر نظام المعلومات المحاسبة معلومات في الوقت المناسب	0.665	0.000
10.المعلومات المحاسبية للبنك المقدمة من نظام المعلومات يعتمد عليها بشكل كبير	0.794	0.000
11.تعبر المعلومات المحاسبية تعبيرا صادقا عن الوضعية الحقيقية للبنك	0.592	0.000
12.يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من الأمانة من طرف مستخدمي المعلومات	0.472	0.008
13.تمكن المعلومات المحاسبية من التعرف على حقيقة أداء البنك مقارنة مع البنوك الأخرى	0.598	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

بين الجدول رقم (12) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي للفقرات، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 (أي 5%)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت له.

3. صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث:

الجدول رقم (13): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1.يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ان هناك تطابق بين ما هو موجود في الدفاتر المحاسبية وما حدث فعلا	0.723	0.000
2.يتاكد المدقق الداخلي في البنك من توفر إجراءات ووسائل الرقابة على نظام المعلومات المحاسبية	0.315	0.022
3.يتأكد المدقق الداخلي من ان المعلومات المحاسبية قد تم اعدادها وفق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها	0.420	0.012
4.يساعد المدقق الداخلي في إعطاء معلومات محاسبية دقيقة	0.755	0.000
5.يوفرالمدقق الداخلي في تقريره معلومات محاسبية خالية من التحيز	0.592	0.000
6.التدقيق الداخلي له دور في جعل المعلومات المحاسبية تعبر عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وخالية من الأخطاء	0.644	0.000
7.يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي التوقع بالنتائج المستقبلية	0.680	0.000
8.يساهم التدقيق الداخلي في توفير معلومات محاسبية تساعد على اتخاد القرارات المناسبة	0.664	0.000
9.يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال دوره في تفعيل نظام الرقابة الداخلية	0.737	0.000
10.تساهم جودة التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	0.751	0.000
11.جودة تقارير المدقق الداخلي تقدم معلومات محاسبية تساعد على التخطيط والتنبؤ للعمليات المستقبلية	0.401	0.020
12.المدقق الداخلي يقدم تقارير مالية تتميز بالدقة وخالية من التحيز تساعد نطام المعلومات المحاسبي في التزود المحسّن بها	0.409	0.015
13.تقارير المدقق الداخلي في البنك تقدم تغذية عكسية لنظام المعلومات المحاسبي تزيد من جودته	0.478	0.004

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

بين الجدول رقم (13) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي للفقرات، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 (أي 5%)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت له.

المطلب الثاني: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

أولا. حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور من محاور الدراسة:

1. بالنسبة لفقرات المحور الأول: التدقيق الداخلي في البنوك

جدول رقم (14): تحليل فقرات المحور الأول

العبارات	المقياس			المؤشر الاحصائي		
	معارض	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف	اتجاه
	النسبة	النسبة	النسبة	الحسابي	المعياري	العينة
1. يتوفر بنككم على مصلحة خاصة بالتدقيق الداخلي في الوكالة	12	3	20	2.23	0.942	محايد
	34.3%	8.6%	57.1%			
2. يتوفر بنككم على مصلحة خاصة بالتدقيق الداخلي في المديرية العامة	1	/	34	2.94	0.338	موافق
	2.9%	/	97.1%			
3.يرتبط قسم التدقيق الداخلي تنظيما بأعلى مستوى اداري في البنك	2	4	29	2.78	0.546	موافق
	5.7%	11.4%	82.9%			
4.يتوفر ميثاق للتدقيق الداخلي يوضح أهداف وصلاحيات ومسؤوليات قسم التدقيق في البنك	3	6	26	2.66	0.639	موافق
	8.6%	17.1%	74.3%			
5.يساهم التدقيق الداخلي في توفير معلومات حول جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية في البنك	2	6	27	2.71	0.639	موافق
	5.7%	17.1%	77.1%			
6.المدقق الداخلي لديه صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية	2	5	28	2.74	0.572	موافق
	5.7%	14.3%	80%			
7.المدقق الداخلي بحاجة دائما للتدريب والتكوين المستمر	/	3	32	2.91	0.284	موافق
	/	8.6%	91.4%			

8.المدقق الداخلي يواجه بعض المعوقات في الاطلاع على كافة سجلات وملفات وبيانات البنك	9	7	19	2.28	0.859	محايد
	25.7%	20%	54.3%			
9.يفترض ان يكون للمدقق الداخلي معرفة كافية للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	1	6	28	2.77	0.490	موافق
	2.9%	17.1%	80%			
10.يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي اظهرتها عملية التدقيق الداخلي	/	9	26	2.74	0.443	موافق
	/	25.7	74.3%			
11.يقوم المدقق الداخلي برفع التقارير عن نتائج التدقيق فور الانتهاء منها	1	6	28	2.77	0.490	موافق
	2.9%	17.1%	80%			
12.يساهم التدقيق الداخلي على توفير معلومات مفيدة لأتخاد القرارات المالية للبنك	1	3	31	2.85	0.429	موافق
	2.9%	8.6%	88.6%			
13.يساهم التدقيق الداخلي في تطوير نظام الرقابة الداخلية للبنك لزيادة جودة الأداء	1	2	32	2.85	0.403	موافق
	2.9%	5.7%	91.4%			
14.العناية المهنية للمدقق الداخلي في البنك ترفع كفاءة وفعالية في أنشط البنك التمويلية	1	8	26	2.71	0.518	موافق
	2.9%	22.9%	74.3%			
15.يؤدي المدقق الداخلي للبنك أعمال وفقا لمعايير مهنية محلية ودولية عالية الموثوقية	3	7	25	2.62	0.645	موافق
	8.6%	20%	71.4%			
16.سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي واضحة لدى كل العاملين في البنك ويستفاد منها في كل المعلومات المحاسبية المطلوبة	2	11	22	2.57	0.608	موافق
	5.7%	31.4%	62.9%			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الأول بلغ 2.7 وانحراف معياري 0.548، مما يدل على عدم تباين بين آراء أفراد العينة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة على حدا وهذا لتحديد درجة التأثير، حيث كانت المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الأول تتراوح بين (2.23-

2.94) أما الانحرافات المعيارية فتراوح بين (0.942-0.284) والتي قدرت في مجموعها على مقياس موافق، مما يشير إلى أهمية التدقيق الداخلي في البنوك.

- جاءت العبارة رقم (2) " يتوفر بنككم على مصلحة خاصة بالتدقيق الداخلي في المديرية العامة " في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (2.94) وانحراف معياري (0.338)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (97.1%) من أفراد العينة.
- وجاءت العبارة رقم (7) " المدقق الداخلي بحاجة دائما للتدريب والتكوين المستمر" في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (2.91) وانحراف معياري (0.284)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (91.4%) من أفراد العينة.
- ثم جاءت العبارة رقم (12) " يساهم التدقيق الداخلي على توفير معلومات مفيدة لأتخاد القرارات المالية للبنك " في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (2.85) وانحراف معياري (0.429)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (88.6%) من أفراد العينة.
- يليها العبارة رقم (13) " يساهم التدقيق الداخلي في تطوير نظام الرقابة الداخلية للبنك لزيادة جودة الأداء" في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي (2.85) وانحراف معياري (0.403)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (91.4%) من أفراد العينة.
- وجاءت العبارة رقم (3) " يرتبط قسم التدقيق الداخلي تنظيما بأعلى مستوى اداري في البنك" في المرتبة الخامسة، بمتوسط حسابي (2.78) وانحراف معياري (0.546)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (82.9%) من أفراد العينة.
- وجاءت العبارة رقم (9) " يفترض ان يكون للمدقق الداخلي معرفة كافية للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي" في المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي (2.77) وانحراف معياري (0.490)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (80%) من أفراد العينة.
- ثم جاءت العبارة رقم (11) " يقوم المدقق الداخلي برفع التقارير عن نتائج التدقيق فور الانتهاء منها" في المرتبة السابعة، بمتوسط حسابي (2.77) وانحراف معياري (0.490)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (80%) من أفراد العينة.
- وجاءت العبارة رقم (6) " المدقق الداخلي لديه صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية " في المرتبة الثامنة، بمتوسط حسابي (2.74) وانحراف معياري (0.572)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (80%) من أفراد العينة.

- يليها العبارة رقم (10) " يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي اظهرتها عملية التدقيق الداخلي " في المرتبة التاسعة، بمتوسط حسابي (2.74) وانحراف معياري (0.443)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (74.3%) من أفراد العينة.
- وجاءت العبارة رقم (5) " يساهم التدقيق الداخلي في توفير معلومات حول جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية في البنك " في المرتبة العاشرة، بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (0.639)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (77.1%) من أفراد العينة.
- ثم جاءت العبارة رقم (14) " العناية المهنية للمدقق الداخلي في البنك ترفع كفاءة وفعالية في أنشط البنك التمويلية " في المرتبة الحادي عشر، بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (0.518)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (74.3%) من أفراد العينة.
- وجاءت العبارة رقم (4) " يتوفر ميثاق للتدقيق الداخلي يوضح أهداف وصلاحيات ومسؤوليات قسم التدقيق في البنك " في المرتبة الثاني عشر، بمتوسط حسابي (2.66) وانحراف معياري (0.639)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (74.3%) من أفراد العينة.
- يليها العبارة رقم (15) " يؤدي المدقق الداخلي للبنك أعمال وفقا لمعايير مهنية محلية ودولية عالية الموثوقية " في المرتبة الثالث عشر، بمتوسط حسابي (2.62) وانحراف معياري (0.645)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (71.4%) من أفراد العينة.
- وجاءت العبارة رقم (16) " سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي واضحة لدى كل العاملين في البنك ويستفاد منها في كل المعلومات المحاسبية المطلوبة " في المرتبة الرابعة عشر، بمتوسط حسابي (2.57) وانحراف معياري (0.608)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (62.9%) من أفراد العينة.
- ثم جاءت العبارة رقم (8) "" المدقق الداخلي يواجه بعض المعوقات في الاطلاع على كافة سجلات وملفات وبيانات البنك في المرتبة الخامسة عشر، بمتوسط حسابي (2.28) وانحراف معياري (0.859)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (54.3%) من أفراد العينة، لكن اتجاه العينة كان محايد.
- وجاءت العبارة رقم (1) " يتوفر بنككم على مصلحة خاصة بالتدقيق الداخلي في الوكالة " في المرتبة السادسة عشر، بمتوسط حسابي (2.23) وانحراف معياري (0.942)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (57.1%) من أفراد العينة، الا أن اتجاه العينة كان محايد لهذه العبارة.

2. بالنسبة لفقرات المحور الثاني: المعلومات المحاسبية في البنك

جدول رقم (15): تحليل فقرات المحور الثاني

العبارات	المقياس			المؤشر الاحصائي		
	معارض	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف	اتجاه
	النسبة	النسبة	النسبة	الحسابي	المعياري	العينة
1.يتوفر بنككم على نظام المعلومات المحاسبية	1	8	26	2.71	0.518	موافق
	2.9%	22.9%	74.3%			
2.نظام المعلومات المحاسبي مركزي وليس في الفروع	5	6	24	2.54	0.741	موافق
	14.3%	17.1%	68.8%			
3.التجهيزات والمعدات اللازمة لنظام المعلومات المحاسبية متوفرة في البنك على مستوى الفرع	5	7	23	2.51	0.742	موافق
	14.3%	20%	65.7%			
4.التجهيزات والمعدات اللازمة لنظام المعلومات المحاسبية متوفرة في البنك على مستوى المديرية العامة	3	8	24	2.6	0.651	موافق
	8.6%	22.9%	68.6%			
5.الفروع تتحصل على معلومات محاسبية دورية من المركز الرئيسي ولا تملك أي نظام معلومات محلي لها	6	9	20	2.4	0.774	موافق
	17.1%	25.7%	57.1%			
6.يوفر لكم البنك التدريب على استخدام نظام المعلومات المحاسبية	2	8	25	2.65	0.591	موافق
	5.7%	22.9%	71.4%			
7.يتلقى مستعملي المعلومات المحاسبية دورات تدريبة لتطوير مهاراتهم بشكل دوري مستمر	3	9	23	2.57	0.654	موافق
	8.6%	25.7%	65.7%			
8.يتمتع نظام المعلومات المحاسبة في بنككم بعناصر الامن والسرية الكافية	1	5	29	2.8	0.472	موافق
	2.9%	14.3%	82.9%			
9.يوفر نظام المعلومات المحاسبة معلومات في الوقت المناسب	1	3	31	2.85	0.429	موافق
	2.9%	8.6%	88.6%			

10.المعلومات المحاسبية للبنك المقدمة من نظام المعلومات يعتمد عليها بشكل كبير	1	5	29	2.8	0.472	موافق
	2.9%	14.3%	82.9%			
11.تعبر المعلومات المحاسبية تعبيرا صادقا عن الوضعية الحقيقية للبنك	/	10	25	2.71	0.458	موافق
	/	28.6%	71.4%			
12.يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من الأمانة من طرف مستخدمي المعلومات	/	8	27	2.77	0.426	موافق
	/	22.9%	77.1%			
13.تمكن المعلومات المحاسبية من التعرف على حقيقة أداء البنك مقارنة مع البنوك الأخرى	2	9	24	2.62	0.598	موافق
	5.7%	25.7%	68.6%			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (15) أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الثاني بلغ 2.65 وانحراف معياري 0.583، مما يدل على عدم تباين بين آراء أفراد العينة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة على حدا وهذا لتحديد درجة التأثير، حيث كانت المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الأول تتراوح بين (2.4-2.85) أما الانحرافات المعيارية فتراوح بين (0.426-0.774) والتي قدرت في مجموعها على مقياس موافق، مما يشير إلى أهمية المعلومات المحاسبية في البنوك.

- جاءت العبارة رقم (9) " يوفر نظام المعلومات المحاسبة معلومات في الوقت المناسب " في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (2.85) وانحراف معياري (0.429)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (88.6%) من أفراد العينة.
- ثم جاءت العبارة رقم (8) " يتمتع نظام المعلومات المحاسبة في بنككم بعناصر الامن والسرية الكافية " في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (2.8) وانحراف معياري (0.472)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (82.9%) من أفراد العينة.
- جاءت العبارة رقم (10) " المعلومات المحاسبية للبنك المقدمة من نظام المعلومات يعتمد عليها بشكل كبير " في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (2.8) وانحراف معياري (0.472)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (82.9%) من أفراد العينة.

- يليها العبارة رقم (12) " يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من الأمانة من طرف مستخدمي المعلومات " في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي (2.77) وانحراف معياري (0.426)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (77.1%) من أفراد العينة.
- وجاءت العبارة رقم (1) " يتوفر بنككم على نظام المعلومات المحاسبية " في المرتبة الخامسة، بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (0.518)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (74.3%) من أفراد العينة.
- ثم جاءت العبارة رقم (11) " تعبر المعلومات المحاسبية تعبيرا صادقا عن الوضعية الحقيقية للبنك " في المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (0.458)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (71.4%) من أفراد العينة.
- وجاءت العبارة رقم (6) " يوفر لكم البنك التدريب على استخدام نظام المعلومات المحاسبية " في المرتبة السابعة، بمتوسط حسابي (2.65) وانحراف معياري (0.591)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (71.4%) من أفراد العينة.
- يليها العبارة رقم (13) " تمكن المعلومات المحاسبية من التعرف على حقيقة أداء البنك مقارنة مع البنوك الأخرى " في المرتبة الثامنة، بمتوسط حسابي (2.62) وانحراف معياري (0.598)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (68.6%) من أفراد العينة.
- جاءت العبارة رقم (4) " التجهيزات والمعدات اللازمة لنظام المعلومات المحاسبية متوفرة في البنك على مستوى المديرية العامة " في المرتبة التاسعة، بمتوسط حسابي (2.6) وانحراف معياري (0.651)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (68.6%) من أفراد العينة.
- وقد جاءت العبارة رقم (7) " يتلقى مستعملي المعلومات المحاسبية دورات تدريبة لتطوير مهاراتهم بشكل دوري مستمر " في المرتبة العاشرة، بمتوسط حسابي (2.57) وانحراف معياري (0.654)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (65.7%) من أفراد العينة.
- ثم جاءت العبارة رقم (2) " نظام المعلومات المحاسبي مركزي وليس في الفروع " في المرتبة الحادي عشر، بمتوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري (0.741)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (68.8%) من أفراد العينة.

- وجاءت العبارة رقم (3) " التجهيزات والمعدات اللازمة لنظام المعلومات المحاسبية متوفرة في البنك على مستوى الفرع " في المرتبة الثاني عشر، بمتوسط حسابي (2.51) وانحراف معياري (0.742)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (65.7%) من أفراد العينة.
- ثم جاءت العبارة رقم (5) " الفروع تتحصل على معلومات محاسبية دورية من المركز الرئيسي ولا تملك أي نظام معلومات محلي لها " في المرتبة الثالث عشر، بمتوسط حسابي (2.4) وانحراف معياري (0.774)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (57.1%) من أفراد العينة.

3. بالنسبة لفقرات المحور الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك

جدول رقم (16): تحليل فقرات المحور الثالث

العبارات	المقياس			المؤشر الاحصائي		
	معارض	محايد	موافق	المتوسط	الانحراف	اتجاه
	النسبة	النسبة	النسبة	الحسابي	المعياري	العينة
1.يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ان هناك تطابق بين ما هو موجود في الدفاتر المحاسبية وما حدث فعلا	2	4	29	2.77	0.546	موافق
	5.7%	11.4%	82.9%			
2.يتاكد المدقق الداخلي في البنك من توفر إجراءات ووسائل الرقابة على نظام المعلومات المحاسبية	1	6	28	2.77	0.490	موافق
	2.9%	17.1%	80%			
3.يتأكد المدقق الداخلي من ان المعلومات المحاسبية قد تم اعدادها وفق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها	2	6	27	2.71	0.572	موافق
	5.7%	17.1%	77.1%			
4.يساعد المدقق الداخلي في إعطاء معلومات محاسبية دقيقة	3	8	24	2.6	0.650	موافق
	8.6%	22.9%	68.6%			
5.يوفر المدقق الداخلي في تقريره معلومات محاسبية خالية من التحيز	2	6	27	2.71	0.572	موافق
	5.7%	17.1%	77.1%			

6.التدقيق الداخلي له دور في جعل المعلومات المحاسبية تعبر عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وخالية من الأخطاء	1	7	27	2.74	0.505	موافق
	2.9%	20%	77.1%			
7.يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي التوقع بالنتائج المستقبلية	1	5	29	2.8	0.472	موافق
	2.9%	14.3%	82.9%			
8.يساهم التدقيق الداخلي في توفير معلومات محاسبية تساعد على اتخاد القرارات المناسبة	1	5	29	2.8	0.472	موافق
	2.9%	14.3%	82.9%			
9.يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال دوره في تفعيل نظام الرقابة الداخلية	2	4	29	2.77	0.546	موافق
	5.7%	11.4%	82.9%			
10.تساهم جودة التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	2	4	29	2.77	0.546	موافق
	5.7%	11.4%	82.9%			
11.جودة تقارير المدقق الداخلي تقدم معلومات محاسبية تساعد على التخطيط والتنبؤ للعمليات المستقبلية	/	5	30	2.85	0.355	موافق
	/	14.3%	85.7%			
12.المدقق الداخلي يقدم تقارير مالية تتميز بالدقة وخالية من التحيز تساعد نطام المعلومات المحاسبي في التزود المحسّن بها	/	9	26	2.74	0.543	موافق
	/	25.7%	74.3%			
13.تقارير المدقق الداخلي في البنك تقدم تغذية عكسية لنظام المعلومات المحاسبي تزيد من جودته	1	8	26	2.71	0.518	موافق
	2.9%	22.9%	74.3%			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (16) أن المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الثاني بلغ 2.75 وانحراف معياري 0.522، مما يدل على عدم تباين بين آراء أفراد العينة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة على حدا وهذا لتحديد درجة التأثير، حيث كانت المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الأول تتراوح بين

(2.6–2.85) أما الانحرافات المعيارية فتراوح بين (0.355–0.650) والتي قدرت في مجموعها على مقياس موافق، مما يشير إلى أهمية المعلومات المحاسبية في البنوك.

- جاءت العبارة رقم (11) " جودة تقارير المدقق الداخلي تقدم معلومات محاسبية تساعد على التخطيط والتنبؤ للعمليات المستقبلية " في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (2.85) وانحراف معياري (0.355)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (85.7%) من أفراد العينة.
- وجاءت العبارة رقم (7) " يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي التوقع بالنتائج المستقبلية " في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (2.8) وانحراف معياري (0.472)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (82.9%) من أفراد العينة.
- ثم جاءت العبارة رقم (8) " يساهم التدقيق الداخلي في توفير معلومات محاسبية تساعد على اتخاد القرارات المناسبة " في المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (2.8) وانحراف معياري (0.472)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (82.9%) من أفراد العينة.
- يليها العبارة رقم (1) "يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ان هناك تطابق بين ما هو موجود في الدفاتر المحاسبية وما حدث فعلا " في المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي (2.77) وانحراف معياري (0.546)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (82.9%) من أفراد العينة.
- وجاءت العبارة رقم (9) " يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال دوره في تفعيل نظام الرقابة الداخلية " في المرتبة الخامسة، بمتوسط حسابي (2.77) وانحراف معياري (0.546)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (82.9%) من أفراد العينة.
- ثم جاءت العبارة رقم (10) " تساهم جودة التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية " في المرتبة السادسة، بمتوسط حسابي (2.77) وانحراف معياري (0.546)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (82.9%) من أفراد العينة.
- وجاءت العبارة رقم (2) " يتأكد المدقق الداخلي في البنك من توفر إجراءات ووسائل الرقابة على نظام المعلومات المحاسبية " في المرتبة السابعة، بمتوسط حسابي (2.77) وانحراف معياري (0.490)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (80%) من أفراد العينة.
- يليها العبارة رقم (6) " التدقيق الداخلي له دور في جعل المعلومات المحاسبية تعبر عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وخالية من الأخطاء " في المرتبة الثامنة، بمتوسط حسابي (2.74) وانحراف معياري

(0.505)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (77.1%) من أفراد العينة.

- وجاءت العبارة رقم (12) " المدقق الداخلي يقدم تقارير مالية تتميز بالدقة وخالية من التحيز تساعد نظام المعلومات المحاسبي في التزود المحسّن بها " في المرتبة التاسعة، بمتوسط حسابي (2.74) وانحراف معياري (0.543)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (74.3%) من أفراد العينة.
- يليها العبارة رقم (3) " يتأكد المدقق الداخلي من ان المعلومات المحاسبية قد تم اعدادها وفق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها " في المرتبة العاشرة، بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (0.572)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (77.1%) من أفراد العينة.
- وجاءت العبارة رقم (5) " يوفر المدقق الداخلي في تقريره معلومات محاسبية خالية من التحيز " في المرتبة الحادي عشر، بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (0.572)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (77.1%) من أفراد العينة.
- ثم جاءت العبارة رقم (13) " تقارير المدقق الداخلي في البنك تقدم تغذية عكسية لنظام المعلومات المحاسبي تزيد من جودته " في المرتبة الثاني عشر، بمتوسط حسابي (2.71) وانحراف معياري (0.518)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (74.3%) من أفراد العينة.
- وجاءت العبارة رقم (4) " يساعد المدقق الداخلي في إعطاء معلومات محاسبية دقيقة " في المرتبة الثالث عشر، بمتوسط حسابي (2.6) وانحراف معياري (0.650)، حيث كانت نسبة الأفراد الذين أعطوا درجة مساهمة عالية (موافق) لهذه العبارة (68.6%) من أفراد العينة.

ثانيا. اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة قمنا بإجراء تحليل (One-Sampel Test) كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (17): نتائج اختبار (One-Sampel Test) لمتوسط محاور الدراسة

	Valeur de test = 0					
	T	DDI	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
						Supérieur
t 1	29,977	34	,000	2,77143	2,5835	2.9593
t 2	29,977	34	,000	2,77143	2,5835	2.9593
t 3	30,966	34	,000	2,71429	2,5362	2.8924

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج SPSS.

- اختبار الفرضية الأولى:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، بحيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.77) وهي تعبر عن درجة موافق، وعليه يمكن أن نقبل الفرضية الأولى " تساهم جودة التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية " عند مستوى دلالة 0.05.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن أفراد العينة يرون أن لجودة التدقيق الداخلي أهمية بالغة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، و يقصد بجودة التدقيق الى كفاءة المدقق الداخلي و انجاز مهامه في ظروف جيدة مع مراعاة المعايير الدولة و المحلية، و يجب أن توفر البنوك الجو الملائم للسير الحسن لمهمة التدقيق الداخلي.

وهذا ما يفسر أنه كلما كان هناك تدعيم لوظيفة التدقيق الداخلي وتوفير لها الإمكانيات الضرورية لسير مهامها بالإضافة إلى تمتعها بالاستقلال الفني والتنظيمي، وكان المدقق الداخلي يتمتع بتأهيل علمي وعملي وخبرة ويتحلى بالسلوكيات المهنية، كلما زادت مصداقية وجودة التدقيق الداخلي في البنك، حيث يعمل المدقق الداخلي على التأكد من تطبيق الإدارة للسياسات والإجراءات الإلزامية لضبط السلوك غير الصحيح.

- اختبار الفرضية الثانية:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، بحيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.77) وهي تعبر عن درجة موافق، وعليه يمكن أن نقبل الفرضية الأولى "يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال دوره في تفعيل نظام الرقابة الداخلية " عند مستوى دلالة 0.05.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن أفراد العينة يرون أن التدقيق الداخلي يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال دوره في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، كونه يمثل نشاط رقابي مستقل داخل البنك، يساهم في تسيير البنك بأحسن كيفية، و يجب أن تتوفر له الإمكانيات المادية اللازمة والتي تمكنه من تحقيق الأهداف بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص التي يجب أن يتحلى بها المدقق الداخلي.

- اختبار الفرضية الثالثة:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، بحيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.85) وهي تعبر عن درجة موافق، وعليه يمكن أن نقبل الفرضية الأولى " تقارير المدقق الداخلي في البنك تقدم تغذية عكسية لنظام المعلومات المحاسبي تزيد من جودته " عند مستوى دلالة 0.05.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن أفراد العينة يرون أن تقارير المدقق الداخلي في البنك تقدم تغذية عكسية لنظام المعلومات المحاسبي تزيد من جودته، كون أن تقارير المدقق الداخلي تحتوي عل نتائج الملاحظات و اكتشاف الأخطاء ان وجدت مع إعطاء التوصيات اللازمة، و هي تعبر عن الواقع الحقيقي للبنك و بذلك تقوم بتغذية عكسية لنظام المعلومات لزيادة مصداقيته وعليه تكون المعلومات المحاسبية المقدمة من هذا الأخير ذات جودة يعتمد عليها في اتخاد قرارات البنك.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الاستبيانية التي شملت مجموعة من البنوك حاولنا إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي، بعرض مجموعة من الأسئلة على عينة من المدققين والمحاسبين والمديرون وكذلك بعض الموظفين في البنوك لمعرفة آرائهم حول دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وقد توصلنا الى ان المدقق الداخلي له دور مهم من خلال المهام الموكلة له، وكذلك الإرشادات والتوصيات التي يقدمها من اجل الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة ومصداقية عالية ولها فائدة للمستخدمين ولنجاح واستمرارية البنك.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، وتحقيقا لأهداف البحث، لقد حاولنا من خلال تطرقنا إلى مختلف الجوانب ذات الصلة بالموضوع إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في التحسين من جودة ونوعية المعلومات المحاسبية بالمؤسسات الاقتصادية، حيث كانت البداية بالتطرق إلى الجانب النظري للدراسة أين تناولنا في الفصل الأول منه وظيفة التدقيق الداخلي من خلال عرضنا الإطار النظري لها وذلك بتعريف التدقيق الداخلي، وبيان أهميته وأهدافه داخل المؤسسة، بينما تم التطرق في الفصل الثاني إلى المعلومات المحاسبية كناتج لنظام المعلومات المحاسبي، وأهم مستخدميها والخصائص النوعية التي تضفي عليها الجودة، بالإضافة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على جودتها، ولقد قمنا بدراسة أثر التدقيق الداخلي كأحد أهم العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية، ومساهمته في ضمان الخصائص النوعية لها من خلال الدور الذي يلعبه في الرقابة على عناصر ومكونات نظام المعلومات المحاسبي المنتج للمعلومات المحاسبية وتقييم فعاليته.

ومن أجل تدعيم ما تم التطرق إليه في الجانب النظري من الدراسة قمنا بدراسة استبيانية قادتنا إلى مجموعة من البنوك في ولاية بسكرة، وبعد تحليل مختلف إجابات أفراد عينة الدراسة المستجوبين، أبرزت أهمية ودور العمل الذي يقوم به المدقق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وضمان الخصائص النوعية لها.

1. نتائج الدراسة:

- تتم ممارسة مهمات التدقيق الداخلي وفق خطوات ومراحل متكاملة حددها المعايير المهنية للتدقيق الداخلي تبدأ مرحلة التخطيط للمهمة وصولا إلى مرحلة التنفيذ والعمل الميداني وتنتهي بإعداد تقرير التدقيق ومتابعة تنفيذ التوصيات والاقتراحات المتضمنة فيه.
- يتوقف نجاح عملية التدقيق الداخلي على مدى التزام وتقيد المدقق الداخلي بالمبادئ والمعايير المهنية المتعارف عليها.
- يشمل نشاط التدقيق الداخلي كلا من التدقيق المالي، وتدقيق الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين المعمول بها، وتدقيق العمليات التشغيلية، وتدقيق الأداء، وتدقيق نظم المعلومات للتأكد من فعاليتها، بالإضافة إلى التدقيق البيئي.
- تعد المعلومات المحاسبية بمختلف أنواعها أداة هامة للتعبير عن الكم الهائل من العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وتعد الوسيلة الأساسية لقياس نتائج الأعمال.

- تكنسي المعلومات المحاسبية أهمية بالغة، حيث يتعدد ويختلف مستخدموها كل حسب حاجاتهم ومصالحهم، فهناك مستخدمون من داخل المؤسسة والذين يتمثلون في الإدارة والعاملين، ومستخدمون من خارج المؤسسة كالموردين والجهات الحكومية وغيرهم.
- بعكس مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ما تتمتع به هذه المعلومات من الخصائص النوعية الرئيسية والثانوية، والتي تضفي عليها نوعا من المصداقية وتجعلها ذات فائدة ومنفعة لمستخدميها، حيث تمثل الخصائص الرئيسية في خاصيتي الملاءمة والموثوقية، أما الخصائص الثانوية فتشمل خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة.
- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي السليم أحد أهم المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال، إذ أن سلامة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي ودقة عملياته من بين العوامل التي تضمن جودة ونوعية مخرجاته.
- يساهم التدقيق الداخلي بقدر كبير وفعال في الخصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية يستفيد منها المسيرون في اتخاد القرارات اللازمة لحسن سيرورة البنك.
- يساهم التدقيق الداخلي بقدر كبير وفعال في الخصول على معلومات محاسبية ذات جودة وذلك عن طريق تفعي لنظام الرقابة الداخلية.

2. توصيات الدراسة:

- اعطاء اهتمام أكبر لوظيفة التدقيق الداخلي على مستوى الفروع البنكية لأن معظمها لا يوجد بها قسم للتدقيق الداخلي.
- التأكيد على ضرورة الالتزام بالإجراءات والسياسات الداخلية للبنك، وضرورة احترام القوانين والأنظمة المعمول بها، خاصة فيما يخص إجراءات التسديد، تسجيل العمليات، والفصل بين المهام.
- ضرورة التحديث والتطوير المستمر لنظم المعلومات بصفة عامة ونظام المعلومات المحاسبي بصفة خاصة بالمؤسسة، والمتابعة المستمرة لها، وفرض الرقابة عليها لتحسين فعاليتها وضمان جودة مخرجاتها.
- الحرص الدائم على استقلالية المدقق الداخلي، والتأكد من عدم وجود أي علاقات أو ضغوطات أو تأثيرات جانبية من شأنها أن تؤثر على استقلالية المدقق الداخلي وعلى أدائه لمهامه بشفافية وموضوعية.
- ضرورة التنسيق والتعاون بين كل من المدقق الداخلي وموظفي البنك، وذلك لزيادة فعالية عملية التدقيق، وتخفيض التكاليف التي تتكبدها الإدارة.
- ضرورة تطبيق وتنفيذ توصيات واقتراحات المدقق الداخلي والعمل بها.
- استخدام التقارير الدورية كأداة رقابية مستمرة على كل مديرية أو قسم محل التدقيق.

- ضرورة إقامة ملتقيات دورية للمدققين الداخليين بغية تبادل الخبرات والمعارف المكتسبة، واطلاعهم بالتطورات والتغيرات الحاصلة في المحال، بهدف تحسين جودة خدماتهم والرفع من مستوى أدائهم مهامهم.

3. افاق البحث:

- دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان.
- مساهمة تدقيق نظم المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

قائمة المراجع

أولا. المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. احمد الجليل مقداد، وطيب شكري حنا. (1984). الإطار العام. النظم المحاسبية، 11. الموصل، العراق: جامعة الموصل.

2. احمد حسين علي حسين. (2006). نظم المعلومات المحاسبية: الإطار الفكري والنظم التطبيقية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

3. أحمد حلمي جمعة. (2001). التدقيق الداخلي والحكومي. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

4. احمد حلمي جمعة. (2009). الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والأكيد. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والطباعة والتوزيع.

5. احمد عبد الهادي شبير. (2006). مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل. دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية، 42. غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية.

6. أحمد كاروس. (2011). تصميم إدارة للمراجعة الداخلية كأداة لتحسين أداء وفعالية المؤسسة – مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 162. الجزائر: جامعة الجزائر.

7. ادرريس عبد السلام اشتيوي. (1996). المراجعة – معايير واجراءات (المجلد الرابعة). بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.

8. ادريس ثابت عبد الرحمان. (2007). نظم المعلومات الادارية في المنظمات المعاصرة (المجلد الطبعة الأولى). مصر: الدار الجامعية.

9. السيد أمين أحمد لطفي. (2005). مراجعة وتدقيق نظم المعلومات. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

10. النقيب كمال عبد العزيز. (2004). مقدمة في نظرية محاسبة (المجلد الطبعة الاولى). الاردن: دار وائل للنشر.

11. أمين السيد لطفي. (2007). دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

12. ثناء علي القباني، و نادر شعبان ابراهيم السواح. (2006). النقود البلاستكية ز أثر المعاملات الالكترونية عل المراجعة الداخلية في البنوك التجارية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

13. جميل الزيدانين. (1999). أساسيات في الجهاز المالي. الأردن: دار وائل للنشر.

14. حلوة حنان رضوان. (2009). تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبية (المجلد الطبعة الاولى). دار الثقافة للنشر والتوزيع.

15. خالد أمين عبد الله. (1998). العمليات المصرفية. عمان: دار وائل للنشر.

16. خالد أمين عبد الله. (2012). التدقيق والرقابة في البنوك (المجلد الطبعة الاولى). عمان، الاردن: دار وائل للنشر.

17. خالد راغب الخطيب. (2010). مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص (المجلد 1). عمان، الأردن: مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

18. خلف عبد الله الوردات. (2014). دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA(المجلد الاولى). عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

19. داود يوسف صبح. (2003). دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية (المجلد 2). لبنان: الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

20. داود يوسف صبح. (2010). دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية (المجلد الطبعة الثانية). بيروت، لبنان: اتحاد المصارف العربية للنشر.

21. ستيفن موسكوف، ومارك سميكن. (2002). نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات. (كمال الدين سعيد، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

22. سيد عطا الله السيد. (2009). النظريات المحاسبية (المجلد الطبعة الاولى). الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

23. عبد الرزاق محمد قاسم. (2006). تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية (المجلد الطبعة الاولى). عمان، الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

24. عبد الفتاح الصحن، وكمال خليفة أبوزيد. (1991). المراجعة علماً وعملاً. الإسكندرية، مصر: مطبعة الإنتصار.

25. عبد الفتاح الصحن، ومحمد سمير الصحن. (2004). أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية). مصر: الدار الجامعية.

26. عبد الله نعمة جعفر. (2007). النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين (المجلد الطبعة الاولى). عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

27. عطا الله أحمد الحسبان. (2013). نظم المعلومات المحاسبية (المجلد الطبعة الاولى). عمان، الاردن: دار اليازوري العلمية.

28. عطية هشام أحمد. (2000). نظام المعلومات المحاسبي. مصر: الدار الجامعية.

29. فؤاد توفيق يس، وأحمد عبد الله درويش. (1996). المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والاسلامية. عمان: دار اليتزوني العلمية للنشر والتوزيع.

30. قاسم محسن ابراهيم الحبيطي، وزياد هشام يحي السقا. (2003). نظام المعلومات المحاسبية. العراق: وحدة الحدباء للطباعة والنشر.

31. كمال الدين مصطفى الدهراوي، ومحمد السيد سرايا. (2006). دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة. الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

32. كمال خليفة أبو زيد. (2005). النظرية المحاسبية. الإسكندرية، مصر: المكتبة الجامعية الحديثة.

33. محمد السيد سرايا. (2002). أصول المراجعة – الإطار النظري – المعايير والقواعد – مشاكل التطبيق العملي. الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

34. محمد بوتين. (2008). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

35. محمد يوسف حفناوي. (2001). نظم المعلومات المحاسبية (المجلد الطبعة الاولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

36. محمود ابراهيم عبد السلام تركي. (1993). تحليل التقارير المالية. الرياض، المملكة العربية السعودية: شؤون المكاتب جامعة الملك سعود.

37. ناصر هادي التميمي. (2006). مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية (المجلد الثانية). الاردن: دار وائل للنشر.

38. يوسف محمود جربوع. (2002). مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية. غزة، فلسطين.

- **الرسائل والمذكرات**

1. ايناس شيخ سلمان. (2010). دور المعلومات المحاسبية في اتخاد القرارات في ظل ظروف عدم التأكد – مذكرة ماجستير في المحاسبة. 44-45. حلب، سوريا: جامعة حلب.

2. شعباني لطفي. (2004). المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين التسيير – مذكرة مقدمة للحصول على درجة ماجستير. جامعة الجزائر.

3. عايدة غاشوش. (2011). دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية – مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 38. قسنطينة، الجزائر: جامعة قسنطينة.

4. عائشة طاسيني. (2005). التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي – مذكرة ماجستير. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

5. عبد الله عناني. (2011). التدقيق الداخلي للائتمان ومخاطره في البنوك التجارية – مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 28–29. الجزائر: جامعة الجزائر.

6. عمر شريقي. (2005). التدقيق الداخلي كأحد اهم الاليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة – مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 126. الجزائر: جامعة سطيف 1.

7. عمر علي عبد الصمد. (2009). دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات – مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 71. المدية، الجزائر: جامعة المدية

8. فاتح سردوك. (2004). دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية – مذكرة ماجستير في العلوم التجارية. 20. المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

9. كمال محمد النونو. (2009). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة – مذكرة مقدمة للحصول على درجة ماجستير محاسبة تخصص محاسبة وتمويل. 24. غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية.

10. لطفي شعباني. (2004). المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تسيير المؤسسة – مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 82. الجزائر: جامعة الجزائر.

11. ماجد اسماعيل أبو حمام. (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل. 54. غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية.

12. محمد أمين عيادي. (2008). مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة – مذكرة ماجستير قسم علوم التسيير. 88. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.

13. محمد موسى فرجا الله. (2011). دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الادارية في ظل ظروف عدم التأكد – مذكرو ماجستير كلية التجارة. 49. غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية غزة.

14. مرزاق أمال. (2013). دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الداخلية – مذكرة لنيل شهادة الماستر للعلوم المالية والمحاسبية. 30. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

15. محمد علي المجهلي. (2009). خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار – مذكرة ماجستير تخصص محاسبة. 67. باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.

16. نور الدين مزياني. (2011). تقييم فعالية ووظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية– أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 303. عنابة، الجزائر: جامعة باجي مختار.

- **المقالات والمجلات**

1. أحلام كحلولي، وخير الدين معطى الله. (1 جوان, 2018). دور التدقيق الداخلي في نحقيق جودة المعلومات المحاسبية. مجلة الباحث الاقتصادي، صفحة 205.
2. أحمد عبد الله العمودي، وسالم عبد الله بن كليب. (2015). العوامل المؤثرة على دور المراجع الداخلي اتجاه المخاطر. مجلة الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الخامس.
3. غلي حسين الدوغجي. (بلا تاريخ). حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، صفحة 200.
4. مهاوات العبيدي. (2015). اسهامات المراجعة الداخلية في تفعيل ادارة المخاطر. مجلة العلوم الانسانية، صفحة 409.
5. مقدم عبيرات، وأحمد نقاز. (2007). المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاد القرار. مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، صفحة 62.

- **الملتقيات والندوات**

1. جمعة هوام، ونوال لعشوري. (2010). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، 15. أم البواقي، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.
2. محمد الخطيب نمر، وفؤاد صديقي. (29 نوفمبر, 2001). مدى انعكاس الاصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية – الملتقى العلمي الدولي الأول حول: الاصلاح المحاسبي الدولي في الجزائر. 315.
3. محمد فلاق. (2010). الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر. التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الاقتصادية، (صفحة 359). سكيكدة.

- **مراجع أخرى**

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1991). القانون 01/91. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 112.

الجمهورية الجزائرية. (12 01, 1988). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. القانون 88/01.

شاكر قزويني. (1987). محاضرات في اقتصاد البنوك. 9. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

ثانيا. المراجع باللغة الأجنبية

1. IAA. (n.d.). Retrieved from the institute of internal auditors: https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Definition-of-Internal-Auditing.aspx
2. L'Institut Français de l'Audit et du Contrôle Internes (IFACI). (2013). Cadre de Référence International des Pratiques Professionnelles de l'Audit Interne. Cadre de Référence International des Pratiques Professionnelles de l'Audit Interne15 ،. Paris.
3. Renard Jacques. (2010). Théorie et pratique de l'audit interne. Paris : Edition d'organisation.
4. RMS Astute Consulting. (2008, August). Internal Audit and Risk Management.
5. Simpson, B. (2005). An introduction to Internal Auditing in Banking. USA.
6. the institute of internal auditors .IPPF-Standards-2017-Arabic تم الاسترداد من . https://global.theiia.org/translations/Pages/Arabic-Translations.aspx

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

استبيان:

أخي الفاضل أختي الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يقوم الطالب بإجراء بحث بعنوان " **دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك** "، لذا نرجو منكم الإجابة بصدق عن أسئلة الاستبيان من وجهة نظركم حول الموضوع، وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة، ونحيطكم علما أن إجابتكم ستحظى بالسرية ولن تستعمل إلا لغرض البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا فائق الاحترام وشاكرين لكم تعاونكم وتخصيص جزء من وقتكم، بما يخدم البحث العلمي.

الطالب: ضيف أيمن

- **المعلومات العامة:**

البنك:.....

1. **الجنس:**

ذكر ☐ أنثى ☐

2. **الوظيفة:**

مدقق داخلي ☐ محاسب ☐ مدير مالي ☐ وظيفة أخرى ☐

في حالة وظيفة أخرى أذكرها .....

3. **المؤهل العلمي:**

بكالوريا ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ شهادة أخرى ☐

أذكرها .....

4. **التخصص العلمي:**

محاسبة ☐ تدقيق ☐ مالية ☐ اقتصاد ☐ تخصص أخر ☐

أذكره.....

5. **سنوات الخبرة:**

اقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

- **المحور الأول: التدقيق الداخلي**

العبارات	معارض	محايد	موافق
1. يتوفر بنككم على مصلحة خاصة بالتدقيق الداخلي في الوكالة			
2. يتوفر بنككم على مصلحة خاصة بالتدقيق الداخلي في المديرية العامة			
3.يرتبط قسم التدقيق الداخلي تنظيما بأعلى مستوى اداري في البنك			
4.يتوفر ميثاق للتدقيق الداخلي يوضح أهداف وصلاحيات ومسؤوليات قسم التدقيق في البنك			
5.يساهم التدقيق الداخلي في توفير معلومات حول جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية في البنك			
6.المدقق الداخلي لديه صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية			
7.المدقق الداخلي بحاجة دائما للتدريب والتكوين المستمر			
8.المدقق الداخلي يواجه بعض المعوقات في الاطلاع على كافة سجلات وملفات و بيانات البنك			
9.يفترض ان يكون للمدقق الداخلي معرفة كافية للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي			
10.يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي اظهرتها عملية التدقيق الداخلي			
11.يقوم المدقق الداخلي برفع التقارير عن نتائج التدقيق فور الانتهاء منها			
12.يساهم التدقيق الداخلي على توفير معلومات مفيدة لأتخاد القرارات المالية للبنك			
13.يساعم التدقيق الداخلي في تطوير نظام الرقابة الداخلية للبنك لزيادة جودة الأداء			
14.العناية المهنية للمدقق الداخلي في البنك ترفع كفاءة وفعالية في أنشط البنك التمويلية			
15.يؤدي المدقق الداخلي للبنك أعمال وفقا لمعايير مهنية محلية ودولية عالية الموثوقية			
16.سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي واضحة لدى كل العاملين في البنك ويستفاد منها في كل المعلومات المحاسبية المطلوبة			

- **المحور الثاني: المعلومات المحاسبية**

العبارات	معارض	محايد	موافق
1.يتوفر بنككم على نظام المعلومات المحاسبية			
2.نظام المعلومات المحاسبي مركزي وليس في الفروع			
3.التجهيزات والمعدات اللازمة لنظام المعلومات المحاسبية متوفرة في البنك على مستوى الفرع			
4.التجهيزات والمعدات اللازمة لنظام المعلومات المحاسبية متوفرة في البنك على مستوى المديرية العامة			
5.الفروع تتحصل على معلومات محاسبية دورية من المركز الرئيسي ولا تملك أي نظام معلومات محلي لها			
6.يوفر لكم البنك التدريب على استخدام نظام المعلومات المحاسبية			
7.يتلقى مستعملي المعلومات المحاسبية دورات تدريبة لتطوير مهاراتهم بشكل دوري مستمر			
8.يتمتع نظام المعلومات المحاسبة في بنككم بعناصر الامن والسرية الكافية			
9.يوفر نظام المعلومات المحاسبة معلومات في الوقت المناسب			
10.المعلومات المحاسبية للبنك المقدمة من نظام المعلومات يعتمد عليها بشكل كبير			
11.تعبر المعلومات المحاسبية تعبيرا صادقا عن الوضعية الحقيقية للبنك			
12.يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من الأمانة من طرف مستخدمي المعلومات			
13.تمكن المعلومات المحاسبية من التعرف على حقيقة أداء البنك مقارنة مع البنوك الأخرى			

- **المحور الثالث: دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**

العبارات	معارض	محايد	موافق
1.يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ان هناك تطابق بين ما هو موجود في الدفاتر المحاسبية وما حدث فعلا			
2.يتاكد المدقق الداخلي في البنك من توفر إجراءات ووسائل الرقابة على نظام المعلومات المحاسبية			
3.يتأكد المدقق الداخلي من ان المعلومات المحاسبية قد تم اعدادها وفق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها			
4.يساعد المدقق الداخلي في إعطاء معلومات محاسبية دقيقة			
5.يوفرالمدقق الداخلي في تقريره معلومات محاسبية خالية من التحيز			
6.التدقيق الداخلي له دور في جعل المعلومات المحاسبية تعبر عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وخالية من الأخطاء			
7.يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي التوقع بالنتائج المستقبلية			
8.يساهم التدقيق الداخلي في توفير معلومات محاسبية تساعد على اتخاد القرارات المناسبة			
9.يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال دوره في تفعيل نظام الرقابة الداخلية			
10.تساهم جودة التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية			
11.جودة تقارير المدقق الداخلي تقدم معلومات محاسبية تساعد على التخطيط والتنبؤ للعمليات المستقبلية			
12.المدقق الداخلي يقدم تقارير مالية تتميز بالدقة وخالية من التحيز تساعد نطام المعلومات المحاسبي في التزود المحسّن بها			
13.تقارير المدقق الداخلي في البنك تقدم تغذية عكسية لنظام المعلومات المحاسبي تزيد من جودته			